- **الاسم الرباعي واللقب : عدنان كاظم جبار حمادي الشيباني**
- **التولد : الديوانية 20/ 10 / 1976**
- **الشهادة :**
  - ✓ **ماجستير في الجغرافيا السياسية**
  - ✓ **مكان الحصول عليها : العراق / جامعة القادسية / كلية الاداب / 2003**
  - ✓ **دكتوراه في الجغرافيا السياسية**
  - ✓ **مكان الحصول عليها : العراق / جامعة البصرة / كلية الاداب / 2011**
- **مكان العمل: جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم الجغرافيا**
- **اللقب العلمي :**
  - ✓ **مدرس مساعد تاريخ الحصول عليه 2003**
  - ✓ **مدرس تاريخ الحصول عليه 2006**
  - ✓ **أستاذ مساعد تاريخ الحصول عليه 2012**
  - ✓ **استاذ (بروفسور) بتاريخ الحصول عليه 2017.**
- **النشاط العلمي**
  - ✓ **كتاب مترجم بعنوان افكار فردريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية تحليل ونقد ،الطبعة الاولى، امل الجديدة ، دمشق ، 2019.**
  - ✓ **تأليف كتاب بعنوان قراءات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك فريدريش راتزل وكارل هاوسهوفر والكسندر دوغين ، الطبعة الاولى ،امل الجديدة ،2021.**
  - ✓ **التغيرات المناخية في القطب الشمالي الاثار البيئية والتوقعات المستقبلية ، الطبعة الاولى ، دار الحداثة ، بغداد 2022 .**
  - ✓ **عدد طلبة العليا الذين تم الاشراف عليهم:7.**
  - ✓ **عدد البحوث المنشورة : 30 بحثاً .**
  - ✓ **عدد المؤتمرات العلمية المشارك فيها:33 مؤتمر .**
  - ✓ **عدد المؤتمرات الدولية :12 مؤتمر .**
  - ✓ **عدد الندوات المشارك فيها :10 ندوة .**
  - ✓ **عدد طلبة الدراسات العليا التي تم الاشراف عليها :5 طالب.**
  - ✓ **عدد مناقشات رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه : 40.**

- **Full name and surname: Adnan Kazem Jabbar Hammadi Al Shaibani.**
- **Birth: Diwaniyah 10/20/1976.**
- **Certificate:**

- **MA in Political Geography.**
- **Place of obtaining it: Iraq / University of Al-Qadisiyah / College of Arts / 2003.**
- **PhD in Political Geography**

- **Place of obtaining it: Iraq / University of Basra / College of Arts / 2011.**
  - **Place of work: University of Al-Muthanna / College of Education for Human Sciences / Department of Geography**
  - **The scientific title:**
- **Assistant Teacher Acquired Date 2003.**
- **Teacher Acquired Date 2006.**
- **Assistant Professor, the date of obtaining it 2012.**
- **Professor (Professor) on the date of obtaining it in 2016.**

  - **the scientific activity:**
    - **A translated book entitled Ideas of Frederick Ratzel, founder of political geography, analysis and criticism, first edition, New Hope, Damascus, 2019.**
    - **Authoring a book entitled Readings in Political Geography and Geopolitics, Friedrich Ratzel, Karl Haushofer and Alexander Dugen, first edition, New Hope, 2021.**
    - **Climate Changes in the Arctic, Environmental Effects and Future Expectations, First Edition, Dar Al-Hadathah, Baghdad 2022.**
    - **The number of graduate students who have been supervised: 9.**
    - **Number of published research: 30 research.**
    - **Number of scientific conferences attended: 33 conferences.**
    - **Number of international conferences: 12 conferences.**
    - **Number of seminars attended: 10.**
    - **Number of discussions of master's theses and doctoral theses: 40.**

المحاضرة الاولى

الجغرافيا السياسية : مفهومها واهدافها وعلاقاتها بالعلوم الاخرى ومناهج البحث فيها

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

<u>تعريف الجغرافيا السياسية :</u>

تمثل الجغرافيا السياسية Geography Political احد تخصصات المتفرعة عن الجغرافية العامة كما تسمى ايضا الأكاديمية على غرار تخصصات الأخرى كالجغرافية التاريخية، الحضارية، البشرية و غيرها ثم تتفرع عنها فيما بعد الجيوسياسية او الجيوبوليتيك Geopolitics . تدرس الجغرافيا السياسية الحقائق الجغرافية التي تسهم في تكوين سياسة الدولة وسيادتها ،كما تهتم بتحليل بيئة الدولة - موضوعيا- و تهتم بدراسة الدولة كما هي كائنة و فحص ودراسة ظروف المجال الأرضي و المكاني للدول والأقاليم .

كل المفاهيم لها تاريخ ولها جغرافيا ، كان اول ظهور لهذا المصطلح في القرن 19 مع صدو ر كتاب الجغرافيا السياسية Geographie Politische 1897م الذي ألفه العالم الجغرافي الألماني فريدريك راتزل Ratzel Friedrich ويعد أول كتاب منهجي في الجغرافيا الحديثة يتناول و يوضح فيه الموضوع السياسي من الجغرافي ، حيث حاول باستمرار مفكرون هذا المجال التأثير على السياسات القومية و الدولية و حتي العالمية عن طريق نظرياتهم الجيوسياسية ، و ابرز من اسهم في بلورة هذا المصطلح السويدي رودولف كيلين، البريطاني هالفورد ماكندر، كارل هاوسهوفر الألماني اسحاق بومان الأمريكي و غيرهم .وعليه فأن الجغرافيا السياسية هو مجال فكري في دراسات الجغرافية عامة مختص أساسا في تر كيز على اثر و دور الجغرافيا بكل معطياتها و مجالاتها على السلوك السياس ي الدولة -بصفة عامة- على غرار فواعل العلاقات الدولية –دون/ وفق دولاتية ، افراد، و منظمات دولية شركات متعددة الجنسيات و غيرها.

الجغرافيا السياسية هي أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يعنى بدراسة التفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسية. وتهتم بدراسة الظواهر السياسية وعلاقاتها بالمكان. ولا فهي تحليل مكاني للظواهر السياسية. وتدرس العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية) وأثر على القرارات السياسية، وأثر الأخيرة على الظواهر الجغرافية. وتختلف الجغرافيا السياسية عن الجغرافيا البشرية في أن الأخيرة تهتم بدراسة علاقة البيئة بالمجتمعات بدون أطر سياسية ، في حين تهتم الأولى بدراسة الأطر السياسية للظواهر الجغرافية.

وعرفها الجغرافي الامريكي هارتشهورن الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يدرس أوجه التشابه والاختلاف بين الأقاليم الجغرافية (الدول) في الصورة السياسية أو العلم الذي يهتم بدراسة التماثل والتباين في الشخصيات السياسية للأقاليم الجغرافية في حين عرفها نورمان بوندز على أنها تهتم بدراسة الدولة وتفكيرها الأيديولوجي وفلسفتها وقوتها.

يقول كوهين S. B. Cohen ان جوهر الفكر الجغرافي هو التباين المكاني ولذلك فان تباين الظواهر السياسية من مكان لآخر هو جوهر الجغرافيا السياسية.

وظهر الجيوبوليتيك بخطى كبيرة وثابتة في ألمانيا في الوقت الذي تتغير فيه الجغرافيا السياسية، ودارت فكرة الجيوبوليتيك واول صاغ هذا المصطلح السويدي رودلف كيلين في عام 1899 وهو احد تلامذة راتزل وقام الجيوبوليتيك عنده على اساس

الافكار التي جاء بها استاذه ، ويعرف الجيوبوليتيك بانه العلم الذي يتهم بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على السياسة الخارجية للدولة . وقد تم تفسير هذا المفهوم بشكل خاطئ من قبل الالمان ولاسيما بعد الحرب العالمية الاولى وتعرض المانيا الى الخسارة الكبيرة واقتطاع اراضي كبيرة منها ولاسيما من قبل كارل هوس هوفر ومدرسته حيث عرفها بأنها علم دراسة العلاقات ذات المغزى السياسي، وترسم المظاهر الطبيعية لسطح الارض ، الاطار للجيوبوليتيكا الذي يجب أن تتحر فيه الاحداث التي تحدث إذا أريد لها النجاح المستمر ، وهي بذلك تهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي على أنها كائن حي، وليس في إطار جامد استاتيكي، وقد كانت الجيوبوليتيك التي نادي بها كارس هوس الالماني وكلن السويدي من قبله بمثابة نظر شؤم وكراهية للألمان، حيث ظهرت فكرة المجال الحيوي الالماني ونظرية ماكندر عن الجزيرة العالمية، ومحاولات تقسيم العالم إلى مناطق سياسية وانتشرت هذه الافكار عام 1924 في مجلة الجيوبوليتيك الألمانية كضمير جغرافي للدولة، الا أنه كان فكرا مجردا من القيم العلمية والانسانية حيث ركز على خدمة النازية لما تتضمنه من مخالفات وأفكار مزيفة غير موضوعية.

الظاهرات السياسية التي تدرسها الجغرافيا السياسية:

1-الدولة وهي أشهر الظاهرات السياسية على خريطة العالم و تتكون الدولة من :-(الأرض – السكان – السلطة – السيادة) تشمل دراسة الدولة :-

(علاقاتها المكانية الداخلية بين أجزائها – علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى)

2- التجمعات **الإقليمية** والعالمية مثل (جامعة الدول العربية – الأمم المتحدة- حلف شمال الأطلنطي الناتو NATO وهو حلف عسكري - التجمعات الاقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة)

3- **القوي الكبرى** الإمبراطوريات قبل الحرب العالمية الثانية – دول كبرى عملاقة مثل(الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد **السوفيتي** قبل تفككه في التسعينات من القرن العشرين ، الصين ، روسيا)

أهداف الجغرافيا السياسية:

1- تفسير سلوك الوحدات السياسية (الدولة) الداخلي والخارجي تفسيرا جغرافيا موضوعيا.

2- تحديد عناصر القوة والضعف للوحدات السياسية (الدول).

3-تحليل الظاهرات السياسية تحليلاً مكانياً (جغرافياً) حيادياً غير منحاز مثل (الصراعات القومية داخل الدول ، مشاكل الفقراء داخل المدن)

4- توفير البيانات والمعلومات الموضوعية اللازمة لاتخاذ القرارات السياسية والعسكرية ذات أبعاد مكانية (جغرافية)

5- المشاركة في اقتراح الحلول للمشكلات السياسية ، ووضعها للتنفيذ على الخريطة والطبيعة مثل :-

أ-دور الجغرافيين بعد الحرب العالمية الأولي والثانية في رسم الحدود السياسية الحديثة في أوروبا.

ب-دور الجغرافيا في الدفاع عن حق مصر في قضية طابا.

6- تعد الجغرافيا السياسية اداة تثقيف موضوعية للشعب عن المشاكل السياسية في العالم .

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى:

الجغرافيا السياسية وعلم التاريخ :

علم التاريخ يتكون من ثلاثة أبعاد (الإنسان- الزمان – المكان) يمد الجغرافيا السياسية بما تحتاجه من مجريات الأحداث التاريخية التي أثرت في تطور الدولة ، لان الجغرافيا السياسية ذات بعدين (الأرض – الإنسان) والجغرافيا السياسية تدرس

الخصائص السياسية للبيئة في الوقت الحاضر لذلك لا يمكن فهم هذه الخصائص إلا في ضوء الماضي عن طريق التاريخ (التاريخ تراث الوطن – الجغرافيا هي وعاء الوطن).

يرجع الجغرافي السياسي إلى التاريخ لمساعدته في تفسير المشكلات والظواهر السياسية ذات الأبعاد الجغرافية السائدة في الوقت الحاضر، ودراسة طبيعة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة عبر التاريخ. فمن اجل فهم طبيعة المشاكل السياسية ذات الأبعاد الجغرافية القائمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وخاصة فيما يتعلق بالحدود السياسية والمستوطنات والمياه الخ، لا بد من الرجوع للتاريخ لإيضاح كيفية سيطرة اليهود على أرض فلسطين، نتيجة وعد بلفور وقرارات مؤتمر سان ريمو، وسياسات بريطانيا الاستعمارية التي شجعت الهجرة اليهودية، ودعم اقامة دولة اسرائيل على ارض فلسطين. ويختلف باحثو الجغرافيا السياسية في مدى الرجوع للتاريخ عند دراسة المشاكل الجغرافية ذات الابعاد السياسية، أو العسكرية وهل يجب الرجوع الى التاريخ القديم للدول، ام يمكن الاكتفاء بدراسة الظروف الجغرافية السياسية في فترات زمنية حديثة. غير أن الاتجاه السائد هو الرجوع للتاريخ بالقدر الذي يساعدنا على تفسير الظواهر السياسية الحالية.

الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية :

الجغرافيا السياسية وثيقة الصلة بالعلوم السياسية ، حيث استمدت اسمها من الجغرافيا وصلتها من السياسة تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة التفاعل بين الظواهر السياسية وبين العوامل الجغرافية في مكان ما ، وعلى دارس الجغرافيا أن يلم بمفاهيم ونظريات العلوم السياسية وذلك (لان مجال علمه يهتم بدراسة الخصائص المكانية للعملية السياسية) في حين على دارس العلوم السياسية يدرس شكل الحكومة (مركزية – فيدرالية) لا يمكن فهم شكل الحكومة إلا إذا عرفت مساحة الدولة وخصائص التباين المكاني لهذه المساحة.

تدرس الجغرافيا السياسية مثلها مثل العلوم السياسية الدولة، غير أنها تركز على دراسة العلاقات المكانية للأحداث والقرارات السياسية. في حين تدرس العلوم السياسية كل ما هو متصل بالسلطة، كالدستور، والادارة ، والاحزاب ...الخ. وتهتم كل من الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية بدراسة الأحداث والعوامل المؤثرة على الدولة، غير أنهما يختلفان في وجهة النظر، والزاوية التي من خلالها يمكن النظر الى تلك الظروف وتحليلها. فتركز العلوم السياسية على دراسة الانسان والمجتمع اللذان يعتبران أساس التنظيم السياسي، وعناصر بناء الحكومات التي ترسم سياسات الدول. كما تهتم بدراسة سبل تنظيم العلاقات السياسية للدول من خلال بناء المؤسسات السياسية المختلفة. وتدرس الجغرافيا السياسية هذه المؤسسات سواء كانت تشريعية أو تنفيذية من حيث كونها عنصرا فعالا في تشكيل الأنماط الجغرافية. كما تدرس التأثير المباشر وغير المباشر للقرارات والأحداث السياسية لمؤسسات الدولة المختلفة على السطح الجغرافي البشري والطبيعي. فالقرارات التي تتخذها مؤسسات الدولة السياسية قد تؤثر على السطح الجغرافي سواء كان طبيعيا أم بشريا. فقرار توطين البدو في أقطار الوطن العربي، الذي هو قرار سياسي غير مظهر سطح الارض. مثلما غيرت أحداث حرب الخليج الثانية مظهر سطح الارض الطبيعي والبشري. فقد تغيرت معالم الحدود السياسية بعد الحرب، كما هاجر مئات الآلاف من العاملين في منطقة الخليج الى مناطق أخرى.

علاقة الجغرافيا السياسية بالعلاقات الدولية:

علم العلاقات الدولية هو (دراسة الصلات المتنوعة التي تربط الدول بعضها ببعض ، ويعد فرع من علم السياسة) .... وفروعه هي :-

أ- السياسة الخارجية للدول وتفاعل هذه السياسات مع بعضها البعض.

ب- المنظمات الدولية والإقليمية المتنوعة.

ج- القانون الدولي يعني القواعد القانونية المنظمة للعلاقات بين الدول بعضها ببعض وعلاقتها بالمنظمات الدولية .

تدرس مع كل من الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، السياسات الخارجية للدول، وطرق الارتباط والتنظيم بين الدول والوحدات السياسية. كما تدرس المنظمات الدولية والإقليمية والمعاهدات، والمؤتمرات الدولية وعناصر توازن القوى، والاستراتيجية العسكرية، وكثيرا ما يصعب تفسير كثير من العلاقات الدولية دون الرجوع الى الظروف الجغرافية. فكثيرا ما

تتوتر العلاقات السياسية بين الدول نتيجة مشاكل حدودية، أو بسبب نزاع على المصادر والثروات عبر الحدود. وقد تزدهر العلاقات السياسية بين الدول بسبب الاستغلال المشترك لمياه نه حدودي، أو نتيجة للتعاون في مجال الاستثمار الأمثل لنطاقات المياه الإقليمية المتجاورة.

وكان الجغرافي الأمريكي اسحاق بومان Isaiah Bowmann أول من كتب عن العلاقات الدولية من وجهة نظر جغرافية، عندما نشر كتابا له بعنوان (العالم الجديد: مشاكل في الجغرافية السياسية) عام ١٩٢١. فقد أبرز بومان الارض كعنصر مهم في تحليل العلاقات بين الدول حين درس المشاكل السياسية التي كانت منتشرة آنذاك، وحلل العناصر الجغرافيا البشرية والطبيعية التي أثرت عليها وساهمت في وجودها.

علاقة الجغرافيا السياسية بعلم السكان والديموغرافيا:

بما أن الديموغرافيا تهتم بدراسة السكان دراسة علمية من حيث العوامل المؤثرة عليهم وحركتهم ونموهم وتركيبهم وأن جغرافية السكان تشترك مع الديموغرافيا بمعلومات هامة عن عنصر مهم من عناصر الدولة السكان إذ لابد لاي تفهم صحيح للدولة ومشكلاتها أن يضع في الاعتبار الاحصاءات الحيوية وتركيب السكان ونموهم لكي تكون الفكرة وافية عنهم ولكي تكون التحليلات العلمية والنتائج مستندة إلى حقائق دقيقة.

بمعنى اكثر وضوحاً تساعد الدراسات الديمغرافية كتركيب السكان، ونموهم، وتركيبهم الاجتماعي والعرقي والطائفي، وحركتهم، على فهم المشاكل والقضايا الجغرافية السياسية. فكثير هي المشاكل التي تدرسها الجغرافيا السياسية يمكن تفسيرها من خلال تحليل العناصر الديمغرافية لسكان الدولة أو الإقليم. فيمكن مثلا معرفة سبب توتر العلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة احيانا، من خلال معرفة حجم الهجرة غير المشروعة للمكسيكيين عبر الحدود للولايات المتحدة هذه الهجرة التي تسببها الزيادة المطردة للسكان، وارتفاع نسبة البطالة والفقر في المكسيك وينسحب ذلك على العلاقات اليمينة السعودية في بعض الأحيان. كما يمكن فهم العلاقة الروس والولايات الإسلامية التي كانت خاضعة لحكمهم زمن الاتحاد السوفيتي، منذ دراسية المؤشرات الديمغرافية للسكان المسلمين في هذه الولايات، الذي يمتاز بارتفاع ن المواليد و انخفاض نسبة الوفيات الأمر الذي كان يهدد التوازن العرقي والطائفي في الاتحاد السوفيتي. والتركيب العرقي والطائفي في افغانستان هو الآخر أحد اهم اسباب الحرب الأهلية، وتدخل القوي الأجنبية فيها.

علاقة الجغرافيا السياسية بفروع الجغرافيا الاخرى:

فروع الجغرافية الاخرى تمتد الجغرافية بجميع تخصصاتها الطبيعية والبشرية والجغرافية السياسية بالمعلومات اللازمة عن المقومات الطبيعية والاقتصادية والبشرية للدولة وكذلك توضح لها العلاقة بين الارض والسكان، ويدخل في هذا تحديد علاقاتها بغيرها وهذا يعود إلى سبب بسيط متمثل في أن الجغرافية السياسية تدرس الدولة من حيث إنها وحدة سياسية تنتمي إلى نظام سياسي واقتصادي واجتماعي خا بها ولها علاقات معينة داخلية وخارجية.

مناهج البحث في الجغرافيا السياسية:

أبرز المناهج المستخدمة في الدراسة علم الجغرافيا السياسية تمهيد: هناك العديد من المناهج في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك في البحث عن مختلف المواضيع الجغرافية/ السياسية، بحيث تصنف من طرف المتخصصين في المجال بين مناهج عامة و محددة ،على غرار المناهج العلمية المستخدمة في تمحيص البحث الاكاديمي في العلوم السياسية و العالقات الدولية-، كما يتعمد في دراسة المحيط السياسي من الناحية الجغرافية على المسح والتحليل داخل الإطار الكارتوجرافي و غيرها . و إذا أردنا البحث عن مناهج الجغرافيا السياسية بشكل اكثر دقة و تفصيل من الضروري التعرف على المداخل و المناهج الأربعة التي قدمها رتشارد هارتشهورن Hartshorne Richard و هي كالتي:

1- منهج تحليل القوة The analysis Approach :

يعتمد منهج تحليل القوى بالدول على دراسة مقارنة بين مختلف القوى الداخلية المشكلة للدولة من قوى متعلقة بالجغرافيا و الاقتصاد و السياسية و المؤسس ات العسكرية و المجتمع و غيرها، و كذا علاقتها بالقوى الخارجية من اتصال و انعزال دولي و إقليمي و يمكن تحديد فحوى هذا المنهج بناءً على جملة من المتغيرات المتكاملة التي تبرز ارتباط الظاهر السياسية بالجغرافية و نذكر منها

أ- التكوين الجغرافي: تدخل فيه البيئة الطبيعية على رأسها الموقع الجغرافي ،المساحة، الشكل، المناخ ،التضاريس ،التربة الغطاء النباتي و الحيواني المجاري المائية و الأحواض البحيرات ... و غيرها .

ب- القدرات الاقتصادية: من المواد الخام والسلع المصنعة ونصف المصنعة، الطبيعية الاقتصادية للأرض و التربة، طبيعة الموارد و الثورات و احتياطي ثروات و المعادن و غيرها، ت- الحركة والانتقال /الاتصال و العزلة: ويدخل فيها اتجاه حركة النقل للبضائع والأشخاص والتيارات الفكرية في المجال المحلي و إقليمي و حتي العالمي.

ث- القوى البشرية و السكان: أي دراسة ديموغرافية شاملة بالضاقة إلى مميزات الشعب الفكرية والأيديولوجية.

ج- التركيب السياس ي: ويشتمل على دراسة نظم وأشكال الإدارة وأهداف الحكم ومثله الفعلية، وليست مجرد الأشياء النظرية والعالقات السياسية الداخلية والخارجية.

2- المنهج التاريخي The Geo- Historical Approach :

يهتم هذا المنهج اهتماماً كبيراً حول الجغرافيا السياسية التاريخية من أجل فهم أعمق لمشكلات الماضي ، وتكوين خلفية تحليلية لمشكلات الحاضر. وهذا المنهج التاريخي وإن كان يلقي الضوء على سير التاريخ السياسي للدولة، إلا أن قيمة معظم الدراسات في الجغرافيا السياسية التاريخية مرتبطة بتفسير أحداث الماضي بما صادفها من ظروف طبيعية وتكنولوجية وعلاقات الدول وشخصيات الحكام والقادة في إطار زمني معين ؛ ولهذا فإنه لا يمكن أن نتخذ من مثل هذه الدراسات مؤشراً لما يحدث اليوم، أو أن نسقط نتائج هذه الدراسات على نشاطات الدول المعاصرة ، فالتاريخ لا يعيد نفسه إلا في بعض الشكل الخارجي فقط، بينما يمتلئ بالمفارقات والملابسات لتعقد العالقات الإنسانية والأرضية الناجمة عن التغيرات التكنولوجية من ناحية والأيديولوجية من الناحية الأخرى .كمثال : تغير الحدود و المجالات الجغرافية للمناطق و الأقاليم ، مثل الدولة العثمانية نموذجاً ، بحيث يوضح هذا المنهج الدراسة بالبحث عن نمو الدولة من القلب إلى الأطراف، والأساليب التي اعتمدت عليها في جذب أو ضم الأقاليم المختلفة إلى غاية تفكك حدودها وتكون أقاليم قومية جديدة بحدود أخرى.

3-المنهج المورفولوجي The Morphological Approach :

يقوم هذا المنهج على دراسة شكل الدولة و بنيتها السياسية و الجغرافية، حيث يوضح نمط التنظيم السياسي و الإداري داخل الدولة على المستوى الوطني واليات / مقاطعات ،فدراليات او محافظات ، أو نمط التنظيم الإقليمي كتل إقليمية و الاتحادات -الاتحاد الأوربي او المغاربي /الآسيان، التعاون الخليجي و غيرها) أو (تنظيمات عالمية اتحادات دولية و تكتلات دولية ، كالناتو ، كما يركز هذا المنهج على التركيب و القالب الجغرافي للدول والأقاليم و علاقتها بالسلطة السياسية ،كمعرفة عواصم الدول وشعوبها و موقعها و عمقها الاستراتيجي، مواردها الاقتصادية ، وشكل الحدود و التخوم السياسية ، والمشكلات التي تواجه المناطق المختلفة. بالإضافة الى تحليل أنماط الظواهر السياسية و علاقتها بالطبيعة و التركيبة الجغرافية للدولة، مثال : ملاذا تتركز مختلف الولايات الإدارية في الجزائر في المنطقة الشمالية و ما علاقة ذلك بطبيعة التركيبة البشرية و الاقتصادية و التنموية في الدولة ؟ ما هو سبب الأزمة السياسية في شمال مالي والانقلاب العسكري الذي حدث فيها سنة 2012 وما علاقته بالطبيعة المورفولوجي للدولة؟ كل هذه الأسئلة يستطيع هذا المنهج ان يقدم إجابة مقنعة وواضحة عنها حيث تكون الإجابة عادة بدراسة المسألة سياسياً من حيث نمط او شكل الدولة.

بمعنى اخر يهتم من يتبع هذا المنهج بدراسة المظاهر الجغرافية الداخلية للدولة (كمنطقة القلب أو المركز الحيوي للدولة، وموقع وأهمية العاصمة، والأقاليم الحضارية والخارجية (كالحجم، والشكل، والموقع، والحدود) للدولة، على اعتبار أن الدولة

اقليم جغرافي وسياسي بنفس الوقت. ويهتم هذا المنهج بتحليل انماط (اشتال) وتركيب الظاهرات السياسية (انماط التنظيمات السياسية المحلية (محافظات والوية واقضية ونواحي)؛ والدولية (فدرالية وكونفدرالية ووحدوية).

4- المنهج الوظيفي The Functional Approach:

وانتهج قسم أخر من علماء الجغرافيا السياسية، وعلى رأسهم الجغرافي الأمر؛ هارتشهورن منهجا وظيفيا، بحيث أولى اهتماما كبيرا لوظيفة الدولة وأثرها على التغير الجغرافية أو أثر العوامل الجغرافية على اتخاذ القرار السياسي. ويهتم من يتبع هذا المنهج بدراسة وظيفة الدولة الداخلية والخارجية، وأثر الحكومات وقراراتها السياسية على الظواهر الجغرافية الطبيعية والبشرية . ووظائف الدولة الداخلية التي يقوم الباحث بدراستها هي:

1- الخطوات والسبل التي تقوم بها الحكومات التثبيت كيانها كدولة مستقلة، وتحقيق التنمية والرفاه لسكانها، ووضع القوانين التي تهدف الى حماية الوطن وتعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان.
2- العمل على تعزيز مبررات وجود الدولة، و مدى ايمان السكان بها.
3- تعزيز المقومات الاثنوغرافية للدولة، أو المميزات العرقية والطائفية للسكان، كالدين، والمجموعات العرقية التي ينتمي اليها السكان.
4- تأكيد دور القلب الحيوي للدولة، الذي يشتمل على مراكز الانتاج الاقتصادي والحضاري فيها.
5- السعي لتحقيق التنظيم الداخلي للدولة، وأخراج نظام التقسيمات الادارية والسياسية في الدولة .

اما وظائف الدولة الخارجية التي يجب على الباحث في الجغرافيا السياسة دراستها في رأي ريتشارد هارتشهورن فهي:

1- العلاقات المكانية مع الدول المجاورة كالحدود وانواعها ومشاكلها .
2- العلاقات الاقتصادية التي تتضمن التجارة الدولية ودرجة الاكتفاء الذاتي ومدى الاعتماد على الدول الاخرى ومتدى التقدم الصناعي .
3- سياسة الدولة الخارجية ومدى نجاحها وفشلها .
4- العلاقات الاستراتيجية للدولة التي تتضمن تحليل قوة الدولة بهدف تقدير قوتها ومقارنتها مع الدول الاخرى .

5-المنهج الاقليمي The Regional Approach:

يقوم هذا المنهج بدراسة العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية دراسة تقليدية ثم يضفي على الدراسة طابعا سياسيا بإضافة فصل عن التاريخ السياسي للدولة، فضلا عن فصل لتحليل الحدود السياسية و يفرد بابا لتحليل العالقات السياسية مع العالم الخارجي حيث يقترب هذا المنهج في دراسته من الجغرافية الإقليمية ،وقد اتبع بومان Boman هذا المنهج في كتابة world New The وسار على نهجه كثيرون . ومنه فعلى الباحث في هذا المجال أن يستفيد من هذا المنهج في إبراز المشكلة موضوع دراسته بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة بطريقة " الجغرافي الإقليمي" الذي يختار ما يريده من الدراسة الإقليمية التي تفيد في فهم طبيعة المشكلة وأسبابها الجغرافية.

يعاب على هذا المنهج كونه يتناول الدولة بـأدق تفاصيلها وهذا يعني يحتاج الى بيانات ومعلومات مصادر كثيرة ربما لا تتوفر فضلاً عن اجهد والوقت الكبيرين كما ان الدراسة وفق هذا المنهج تقترب الى الدراسة الاقليمية منها الى الدراسة الجغرافية السياسية لذلك نلاحظ ان الكثير من اساتذة الجغرافيا السياسية يعدون هذا المنهج من المناهج التي اسهمت في تأخر الجغرافيا السياسية

6-**منهج التحليل النظم العالمية Global Systems Analysis Approach :**

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي . لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح " المجتمع" ومصطلح " الدول" وبذلك خرجوا بنتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض الدول ، ومن ثم نتحدث عن بعض المجتمعات مثل المجتمع الفرنسي ، والمجتمع الأمريكي ، والمجتمع الصيني ، والمجتمع المصري .. الخ ولما كان هناك أكثر من مائتي دولة في عالم اليوم ، فإن هذا يعني أن يتوجب على دارسي التغير الاجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب على الأقل مائتي مجتمع . وهذا أثر مقبول في العلوم الاجتماعية التقليدية ، ويمكن أن نسميه فرضية " تعددية

المجتمعات إلا أن "منهج النظم العالمية" والتحليلي يرفض تماما هذه النظرة بوصفها نقطة انطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعلمنا المعاصر.

المحاضرة الثانية

الدولة تعريفها واركانها ونظريات نشأتها

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

اولاً : تعريف الدولة

يرى الباحثون صعوبة في الاتفاق على تعريف واحد للدولة، ويرجع عدم الاتفاق هذا الى اختلاف الفقه حول تعريف هذه الظاهرة التي تتسم بالتعقيد والغموض والتنوع من جانب وسرعة التغير والتطور من جانب اخر، لذلك لم يستقر البحث على تعريف محدد للدولة، بل تعددت وتنوعت التعريفات الخاصة بالدولة، فهنالك ما يقارب مئة وخمسة واربعون تعريفاً للدولة.

عرف مؤسس الجغرافيا السياسية العالم الالماني فريدريك راتزل (F.Ratzel) الدولة في كتابه (الجغرافيا السياسية) عام 1897، بأنها "جزء من الارض ومجموعة من البشر انتظمت كوحدة لها اتجاه وشعور خاص وفلسفة او فكرة واضحة ومحدد. كما إن جغرافيين سياسيين آخرين عرفوا الدولة بأنها "قطعة ارض وجماعة من الناس تعيش فوقها (رعية)، وبها سلطة تنظم العلاقة بين الارض والناس، وتتمتع بالسيادة والولاء المطلق لكل مواطن فيها، مع اعتراف دول العالم بها لتمتعها بمكتسبات السيادة على نطاقها الاقليمي.

ثانياً: اركان الدولة

لكي يكون للدولة كيان خاص بها لابد من ان يتوفر لها، اركان ثلاثة اساسية لقيامها، لإمكانية القول بوجود الدولة، وهذه الاركان هي الشعب (السكان)، والاقليم (الارض)، والحكومة (السلطة السياسية). وهي الاركان التي تؤسس بها الدولة، ومبدئياً لا يمكن وجود دولة من دون اجتماع هذه الاركان، لذلك فإن انتفاء اي من هذه الاركان يعني انتفاء الدولة، وهذا ما يحتم وصفها بالأركان التأسيسية للدولة، وقد استقر هذا المبدأ في القانون الدولي الوضعي، سنتولى دراسة هذه العناصر بشكل مفصل على النحو الآتي:

1- الشعب

العنصر البشري المتمثل بالشعب يشكل الركن الاساسي الاول في وجود الدولة، فلا يمكن قيام دولة، من دون وجود جماعة بشرية تتوافق على العيش المشترك بشكل مستقل في حدود اقليم هذه الدولة[1]. والشعب هو جمع من الافراد، يقيمون بصفة دائمة في اقليم معين، ويخضعون لسلطة دولة معينة ويتمتعون بحمايتها ، وتوجد بين هذا الشعب روابط قوية تجعل منه وحدة سياسية متماسكة، سواء كانت هذه الروابط دينية، ام جنسية، ام لغوية، ام تعتمد على اهداف ومصالح مشتركة. ولا يشترط لقيام الدولة ان يصل عدد افرادها (شعبها) الى قدر معين، فقد تقوم الدولة لعشرات او مئات الملايين، كما في روسيا والولايات المتحدة الامريكية والصين والهند، وتقوم ايضاً على بضع عشرات او مئات من الالاف، مثل دولة الفاتيكان والكويت وقطر والبحرين. فالناحية العددية للشعب تختلف باختلاف الدول، تبعاً لظروف خاصة بكل منها، من الناحية الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية،

فالكم الديموغرافي يشكل اهمية خاصة على ثقل الدولة وقوتها ومركزها الخارجي. ويرتبط سائر افراد الشعب برابطة سياسية قانونية تعرف بالجنسية. وعلى اساس هذا الرابطة يمكن التمييز في الدولة بين طائفتين من سكانها وهما :

- **الطائفة الاولى**: وتضم الافراد الذين تربطهم بالدولة رابطة المواطنة كونهم يحملون جنسيتها، والذين هم مقيمون في اقليم الدولة، او خارجها، وهؤلاء هم الوطنيون (Nationaux) الذين يتمتعون بالحقوق الخاصة والعامة والسياسية ويخضعون لأشد الالتزامات التي تفرضها الدولة التي ينتسبون اليها.

- تضم الافراد الذين لا تربطهم بالدولة التي يقيمون في اقليمها رابطة الجنسية، وانما تربطهم بها رابطة اخرى هي رابطة الاقامة او التوطن، وتسمى هذه الطائفة بالأجانب، على الرغم من خضوعهم لسلطة الدولة التي يقيمون على اقليمها، وعلى الرغم من تمتعهم ببعض الحقوق فإنهم لا يعدّون جزء من مكونات الشعب كركن من اركان الدولة.

فالشعب بهذا المفهوم يشكل الركن الاول من اركان وجود الدولة وقيامها. اما المفهوم السياسي فيراد منه مجموعة من الافراد المتمتعين بجنسية الدولة ويتمتعون بالوقت نفسه بحقوقهم السياسية، اي يتمتعون بحق ممارسة الحقوق السياسية وعلى الاخص (حق الانتخاب). فإن المفهوم السياسي للشعب يكون اضيق من المفهوم الاجتماعي، فيخرج من نطاقه كل من لا يتمتع بحق الانتحاب (اطفال، غير راشدين ...)، وبذلك ينطبق مدلول الشعب السياسي مع جمهور الناخبين، اي الهيأة الناخبة.

(Territory) -2

الاقليم هو الركن الثاني من الاركان التأسيسية للدولة، فإذا كان الشعب يشكل العنصر البشري للدولة، فإن الاقليم يعد عنصرها المادي. فالإقليم هو مساحة من الارض تكون النطاق الجغرافي الذي يقيم فيه الافراد ويمارسون نشاطهم، وتمارس عليه الدولة سيادتها وسلطاتها. ويعرف بأنه ذلك الجزء المعين من سطح الارض الذي يخضع لسيادة الدولة.

ويتميز الاقليم بصفتين هما:

- **الصفة الاولى**: الثبات بمعنى ان الشعب يقيم عليه على وجه الدوام، ويترتب على هذا ان القبائل الرحل لا يمكن ان يصدق عليهم وصف الدولة، وذلك لعدم استقرارهم في اقليم معين على وجه الاستمرار.

- **الصفة الثانية**: تنحصر في ضرورة ان تكون له حدود واضحة وثابتة تمارس الدولة نشاطها ضمنها، وتنتهي عندها اختصاص السلطات الحكومية.

ويتحدد اقليم الدولة بحدود طبيعية او اصطناعية بموجب معاهدات دولية، فإقليم الدولة قد يتسع وقد يضيق، فهناك دول تتجاوز مساحتها ملايين عدة من الكيلومترات المربعة، مثل الصين وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها، ودول لا تتجاوز مساحتها كيلومترات عدة ، مثل الفاتيكان وسان مارينو وغيرها من الدول.

فالإقليم الذي يشكل الرقعة الجغرافية التي يقطنها افراد الشعب لا تقتصر على اليابسة المكونة لهذا الاقليم (الاقليم الارضي)، بل يشمل على الآتي:

أ-الإقليم الارضي : هو مساحة محددة من الارض تباشر الدولة سيادتها في حدود هذه المساحة، حيث تبدأ عند انتهائها سيادة دولة اخرى، ويشتمل الاقليم الارضي على كل ما يحويه هذا الجزء من معالم طبيعية، كالجبال ، والتلال والسهول، والوديان، والصحاري، ومجاري المياه التي تقع بأكملها في الاقليم كل الانهار والبحيرات، وكل ما يحويه باطن الارض من مياه جوفية وثروات طبيعية كالبترول، ولا يشترط في الاقليم الارضي مساحة معينة، ولا يشترط فيه ان يكون متصلا، فالحدود التي تفصل بين الاقليم الارضي قد تكون حدود طبيعية كالجبال والانهار، وقد تكون حدود صناعية كالأبراج والاسوار، او تكون الحد الفاصل بين اقليم دولة واخرى حداً وهمياً كخطوط الطول ودوائر العرض.

ب-الاقليم المائي: ويقصد به مساراً من المياه التي تتخلل الاقليم الارضي لكل دولة، التي لها السيادة الكاملة عليها متى كانت واقعة ضمن حدودها. ويشتمل على المياه الموجودة داخل حدود الدولة من انهار وبحيرات ونصيب من البحار العامة الملاصقة لإقليم الدولة وتسمى المياه الاقليمية، وتَحديد هذا الاقليم يتم بطرق عدة، منها اقصى مسافة لقذيفة مدفع من الشاطئ ، والبعض

حددها بثلاثة اميال. وهناك شبه اجماع على الاخذ بقاعدة (12) ميلاً بحرياً ابتداءً من حدودها البحرية باتجاه البحر، ويعرف بالإقليم البحري او البحر الاقليمي ويشمل الدول الساحلية فقط.

جـ-الاقليم الجوي: ويقصد بالإقليم الجوي، ويشتمل طبقات الهواء فوق الاقليمين الارضي والمائي، بحسب ما هو محدد في احكام القانون الدولي العام. ويؤيد البعض فكرة ان سيادة الدولة على السماء المغلقة لها يجب ان تمتد الى مسافة رأسية علوية لا نهائية، في حين يرى آخرون وجوب قصر سيادة الدولة على السماء مسافة عشرة اميال رأسية فقط، اي الى نهاية غاز الاوكسجين في الغلاف الغازي وما فوق ذلك تعد السماء، اي سماء دولية

3- السلطة السياسية (الحكومة) (Authority)

لا يكفي لقيام الدولة توافر ركني الشعب، والاقليم، اذ لابد من توافر ركن اخر متمثل في وجود هيأة او سلطة حاكمة او سلطة سياسية، فالسلطة السياسية (الحكومة) تعني الهيأة المركزية التي تفرض نظاماً امنياً على جماعة ما، صغيرة كانت هذه الجماعة ام كبيرة، وهي شكل من اشكال الانتظام الاجتماعي. وبما ان الدولة مجتمع بشري متطور التنظيم، فهي ارقى انواع المجتمعات، الذي يميزها من غيرها من المجتمعات امتلاكها للسلطة السياسية ، التي تتولى الاشراف على الرعايا والاقليم، وادارة الدولة المرافق العامة اللازمة لحفظ كيانها، وتحقيق استقرارها ونموها، بما تمتلك من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية، اذ لابد من سلطة يخضع لها جميع افراد الشعب، والسلطة الحاكمة لا يكفي وجودها في الدولة للقول بوجود الدولة، بل يجب ان تحصل هذه السلطة على اعتراف الافراد وقبولهم، ولا يشترط شكل سياسي محدد في هذه السلطة، فالشرط الوحيد المتطلب فيها هو بسط سلطانها على كل اقليم الدولة والمقيمين عليه بواسطة القوة او الاكراه المادي (جيش، شرطة)، الذي يجب ان تحتكره لتأمين الاستقرار والامن الداخلي، وتكون مسؤولة عن استغلال موارد الدولة، والدفاع عن الاقليم من اي اعتداء خارجي، فاحتكار القوة امر لازم وضروري لممارسة السلطة، لان السماح بوجود قوة اخرى داخل اقليم الدولة، يؤدي الى قيام صراع داخل الدولة وانهيارها او تقسيم اقليمها. فالسلطة او الحكومة هي الوكيل العام عن الدولة التي تقوم بتصريف اغراضها والامور الخاصة بها.

ثالثاً: النظريات التي تفسر نشأة الدولة

1-النظرية الثيوقراطية (الحاكم هو الدولة):

ان هذه النظرية ذات صبغة دينية تقوم على فكرة مفادها رجوع كل الظواهر الاجتماعية والسياسية الى الله عز وجل، فالدولة ظاهرة طبيعية من وضع الله واليه وحده ترجع اصل الدولة وامر اختيار الحاكم، فتجسد شخصية الدولة في شخصية الحاكم.

يمكننا في هذا الاطار ان نميز بين ثلاث نظريات هي:

أ-نظرية الطبيعة الالهية للحاكم:

تقوم هذه النظرية على منح الحاكم الطبيعة الالهية، اي ان الحاكم هو الاله او ابن الاله في بعض المعتقدات، فهو يعيش وسط البشر ويحكمهم، وهذه النظرية كانت سائدة في مصر الفرعونية وعند الرومان، والفرس، والصينين. وكانت سائدة الى حد قريب في اليابان، فقد كان اليابانيون يعتقدون بها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بالطبيعة الالهية لأباطرتهم.

ب-نظرية الحق الالهي المباشر

تقوم هذه النظرية على اساس ان الحاكم ليس له طبيعة الهية، فالله عز وجل هو مصدر السلطة، الذي يختار لمن يمارسها ما يشاء، فالحاكم يستمد سلطة من الله فأصبح الحاكم انساناً يصطفيه الله للسلطة والحكم.

ج-نظرية الحق الالهي غير المباشر:

تقوم هذه النظرية على فكرة اختيار الحاكم من البشر لا يستمد سلطته من الله عز وجل مباشرة، وانما يتم اختياره من الشعب، لكن بإرشاد وتوجيه من الارادة الالهية. وهذا ما قرره كل من هتلر في المانيا، وفرانكو في اسبانيا، وموسو ليني في ايطاليا، اذ اشاروا الى ان العناية الالهية قد اختارتهم ليكونوا زعماء لشعوبهم.

2-النظريات غير العقدية:

ان هذه النظريات ترى ان الدولة هي ظاهرة طبيعية، اذ تُرجع هذه النظريات اصل نشأة الدولة الى عوامل اجتماعية، وتاريخية، واقتصادية. وفي هذا الاطار يمكننا ان نذكر النظريات الآتية:

أ-نظرية القوة:

ترى هذه النظرية اصل الدولة هو القوة او العنف، او الصراعات التي تنشأ بين الجماعات البدائية. فالدولة تبعاً لنظرية القوة لا تعدو ان تكون في الواقع نظاماً فرضه شخص او اشخاص بطريقة العنف على باقي الافراد كلهم على الخضوع لهم واحترامهم.

ب-نظرية التطور العائلي:

تعد هذه النظرية احدى النظريات الاجتماعية التي عالجت اساس نشأة الدولة، تقوم هذه النظرية على ارجاع اصل الدولة الى الاسرة، واساس سلطة الحاكم الى السلطة الابوية المتمثلة برب الاسرة، فالأسرة هي الخلية الاجتماعية الاولى للدولة وهي المحتوى الاول للخصائص السلطوية.

3-**النظرية العقدية (نظرية العقد الاجتماعي):**

تقوم هذه النظرية (النظريات) على ان الدولة هي ظاهرة ارادية، اذ تُرجع النظرية اصل نشأة الدولة الى فكرة العقد، فالأفراد انشؤوا الدولة بإرادتهم بعقد اجتماعي فيما بينهم ، لينتقلوا من حياتهم الفطرية الاولى الى حياة الجماعة المنظمة، وقد اختلفت هذه النظريات فيما بينها في ثلاث نواحي، من حيث وصف حالة الانسان الفطرية السابقة على العقد، ومن حيث تحديد اطراف العقد، واخيراً من حيث تحديد مضمون هذا العقد ونتائجه، وتتمثل نظرية جان جاك روسو(1712- 1778)، نظرية لوك (1632 – 1704)، نظرية هوبز (1588-1679) (الحاكم هو الاله الفاني).

4--نظرية المنشأة او المؤسسة:

تقوم هذه النظرية على ان الدولة ظاهرة مؤسساتية، اذ تُرجع هذه النظرية اصل نشأة الدولة الى فكرة المؤسساتية، فهذه النظرية نظمت في قسم كبير منها من العميد (هوريو) وانطلقت من الواقعة القائمة على ان الدولة تتصف بمميزات الجهاز الاجتماعي المترابط.

اذ ان الدولة تَجمُّع من الافراد مُدار من حكومة مركزية بإسم فكرة المشروع او المؤسسة التي هي تجسد وتحقيق لنظام اجتماعي سياسي يستفيد منه الافراد ، هذا المجموع المتكون من المؤسسة، ومن السلطة المنظمة لتحقيق الفكرة، ومن مجموع الافراد المستفيدين من المؤسسة يشكل في أساسه جهازاً إدارياً مركباً. فالدولة هي جهاز او هيأة اجتماعية منظمة، والتكوين المؤسسي للدولة يحكمه عنصر الرضا لا عنصر التعاقد.

المحاضرة الثالثة

النظريات الجغرافية السياسية لنشأة الدولة وتطورها

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

اولاً: نظرية الدولة ككائن حي Organic State Theory

يرتبط ظهور هذه النظرية بنظرية أصل الأنواع ومبدأ الحتمية البيئية التي أوجدها داروين قد ظهر مبدأ الحتمية اول ما ظهر في كتاب عالم البيولوجيا تشارلز دارون Darwin اصل الأنواع Origin of Species ، الذي نشره عام ١٨٠٩. وفيه ركز على الصراع بين الكائنات الحية من أجل البقاء. وقد أمن داروين ان البقاء لابد وان يكون دائما للأفضل والأقوى. وقد ادى انتشار افكار داروين في العلوم الاجتماعية الى ظهور ما اصبح يسمى ب الداروني الاجتماعية Social Darwinism.

وفي الجغرافيا ظهرت الحتمية البيئية التي تبناها بعض اعلام الجغرافيا في العالم مثل الباحثة الجغرافية الن تشرشل سمبل Elen Churchill Semple، والجغرافي الامريكي الس ورث هانتجتون Ellsworth Huntington ، والجغرافي الاسترالي جرفث تيا Griffith Taylei، والجغرافي الالمانى فردريك راتزل Friedich Ratzel والالماني كارل يتر Carl Riter ...الخ. وقد سيطرت الحتمية البيئية على البحث الجغرافي في الفترة الممتدة بين ١٨٨٠ و ١٩٢٠، حيث سيطرت على البحث الجغرافي خلالها فكرة ان الانسان اضعف من ان يسيطر على البيئة التي يعيش فيها، وانه في النهاية لابد وان يتأقلم معها.

وقد تعرضت الحتمية البيئية الى هجوم عنيف من قبل بعض الجغرافيين، بدأ يتنامى الى ا صل ذروته في الخمسينيات من القرن الماضي. ورغم أن الجغرافي كارل ساور اظهر اهم الصفات الحضارية للإنسان في التأثير على قدراته في تغيير البيئة الطبيعية التي يعيش فيه غير ان افكاره بقيت متأثره بالحتمية البيئية. حيث اورد عدد من الشروط الطبيعية التي يجب ا توفر بالبيئية الطبيعية حتى تتمكن من دعم قيام الحضارات. وخاصة بالنسبة لمواطن حضارات القديمة التي تم فيها اكتشاف الزراعة. غير أن تلميذه برستون جيمس Preston James ، الذي خلفه في قيادة مدرسة الجغرافيا الحضارية في جامعة بيركلي في ولاية كاليفورنيا، برهن بشكل اوضح اهمية الحضارة، والصفات الحضارية الانسان في عمل تفاعل بين الانسان والبيئة. وان العلاقة بينهما لا يمكن أن تكون حتمية، وركز على اهم الصفات الحضارية الممثلة بالمواقف والاهداف والتقنيات الحضارية المستخدمة في تغيير معالم الكرة الارضية .

و يرى راتزل الذي وضع اسس نظرية نشوء وتطور الدول، أن الدول تشبه الى حد بعيد الانسان، او الكائن الحي في مراحل تطوره من خلال التعرف على العناصر الجغرافية التي اسهمت في قيام وزوال الدول الأوروبية. وتنص نظرية راتزل التي نشرها في كتاب بعنوان الجغرافيا السياسية ، على أن الدول تشبه الكائن الحي (الانسان). فالإنسان يعيش على الارض ويتقيد بقانون الطبيعة التي تسيطر على تقدمه. والدولة كالكائن الحي غذائها على الموارد الطبيعية التي تتنافس عليها كل الدول .كما تتنافس الكائنات على الغذاء وترى النظرية ان الدولة يجب ان تنمو والا ستموت .

وقد حدد راتزل في مقالة نشرها عام 1869، بعنوان "قوانين النمو الارضي للدول" Law of Spatial Growth of States سبعة قوانين لنموها هي :

1- تنمو الدول جغرافيا اذا زاد عدد سكانها، وتتسع حدودها مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، وتنمو الدول التي ينتمي سكانها الى نفس الثقافة.

2- الاتساع والنمو المكاني للدول، يتبع النمو والتطور الثقافي والاجتماعي، والنمو الاقتصادي. فلا تتسع حدود الدول التي تشهد تخلفا اقتصادياً ، او اجتماعياً ، أو ثقافياً .

3- تتسع حدود الدولة عن طريق استيعاب وحدات سياسية أصغر، وغالبا ما تكون الوحدات مجاورة لها من الناحية الجغرافية.

4. تخوم الدولة هي اطرافها، وهي التي تعكس مدى قوتها ، فمدى سيطرة الدولة على تخومها.

يعكس قوتها. فالدولة ذات التخوم والحدود القوية المحمية، هي التي تنمو وتتطور. الدول ليست ثابتة لان اطراف الدولة كأطراف الكائن الحي تنمو، ولذلك فهي ليست ثابتا

5- تتجه الدول خلال نموها نحو استيعاب الأقاليم ذات الأهمية السياسية والاقتصادية. و الأقاليم الفقيرة، التي لا تتمتع بأية أهمية.

6- الاتجاه نحو النمو والتوسع والرغبة في تحقيقه، ينتقل من الدول الكبرى المتنامية اقتصاديا، واجتماعيا، وسياسيا ، الى الدول الصغيرة الاقل تطورا.

7- الرغبة في التوسع الجغرافي والنمو المكاني للدول، هو اتجاه معدي يستشري اثره ويزداد تأثيره أثناء القيام به او بعد تحقيقه.

ثانيا: نظرية الدورة الدائرية في حياة الدول Cycle Theory of the Development of States

حديثا ظهرت هذه النظرية مرة اخرى عام ١٩٣٩ ، على يد صموئيل فان فالكنبرغ Tue Van Valkenburg ومن بعده الجغرافي الروسي مودلسكي. وضمن هذا المفهوم، أي الدولة الدائرية كتب الجغرافي الامريكي وليم موريس ديفز William Morris Davis عن الدورة الدائرية لأشكال سطح الأرض. وقد تأثر كل من ديفز وفالكنبرغ بأفكار داروين الحتمي .

وقد ميز فالكنبرغ بين اربعة مراحل متعاقبة في حياة الدول هي: مرحلة الطفولة حيث تهتم فيها الدول بالتنظيم الداخلي، وتعزيز فكرة الدولة، وخلق اهداف ومبادئ تجمع فئات الشعب، وتربطهم مع بعضهم، وتجمعهم حول القيادة. ومرحلة المراهقة التي تسعى الدول خلالها نحو التمدد والتوسع الجغرافي، والرغبة في مد نفوذها السياسي والعسكري على اقاليم وشعوب مجاورة. وهنا تكون الدول قد انتهت من عملية التنظيم الداخلي، وبدأت تتطلع نحو الخارج. ومرحلة النضج التي تعود فيها الدولة نحو تنظيم شؤونها الداخلية، وادخال التعديلات والاصلاحات، وتطوير القوانين والنظم لمه المواطن، وهي مرحلة استقرار سياسي واقتصادي في حياة الدول. ومرحلة الشيخوخة التي تركز فيها الدول على التعاون الدولي، واقامة علاقات صداقة وتعاون مع الدول الأخرى. وفي مراحل متقدمة تبدأ عوامل الضعف، والتفكك تدب في الدول التي تمر في المرحلة. وفيها تبدأ الدول بخسارة بعض اقاليمها الجغرافية لصالح الدول القوية.

ويشير صاحب النظرية أنه ليس بالضرورة أن تمر الدول في كل هذه المراحل، كما أنه ليس بالضرورة أن تموت الدول وتنتهي اذا انهت المرحلة الرابعة، أو مرحلة الشيخوخة. فقد تتوقف دورة النمو في أي مرحلة من مراحل النمو. ويورد الباحثون الدول العربية النفطية .وهي الدول التي انهت مرحلة الشيخوخة، وتجددت من خلال توفر الايرادات النفطية التي أعادت لها شبابها وحيوتها، وانطلقت مرة أخرى في الدورة الدائرية في حياة الدول.

ثالثا: نظرية الحقل الموحد Unified Field Theory

صاحبها الجغرافي ستيفن جونز Stephen B Jones الذي حاول ربط افكار بعض الجغرافيين مثل هارتشورن، وويتلسى، وجين جوتمن، المتعلقة بنمو وتطور الدول، ونشرها في مقال بعنوان نظرية الحقل الموحد في الجغرافيا السياسية

عام 1954. وترى النظرية أن الدول اثناء نموها وتطورها تمر بخمسة مراحل هي: الفكرة، والقرار، والحركة، والحقل، والمنطقة.

والفكرة هي المبدأ السياسي (الايديولوجية التي تتولد وتنمو عند مجموعة من القياديين لإقامة دولة. ومن الأمثلة على ذلك أفكار السيطرة الاستعمارية على دول العالم النامي والافكار النازية في السيطرة على أوروبا، والافكار اليابانية في السيطرة على شرق آسيا، و فكرة الحركة الصهيونية في اقامة دولة اسرائيل على ارض فلسطين. أما القرار فهو قرار السيطرة او احتلال اقليم جغرافي لتحقيق الفكرة. ومن الأمثلة على ذلك القرار الذي اتخذه وزير خارجية بريطانيا بلفور عام ١٩١٧، الذي وعد من خلاله اليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين. وكذلك قرار هتلر بغزو الدول المجاورة لألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية. ولابد ان يتلو عملية اتخاذ القرار، الحركة التي هي حركة الناس او الجيش، او حركة المهاجرين والبضائع والافكار. ومثال على هجرة اليهود من كافة دول العالم الى لفلسطين وحركة الجيش النازي باتجاه تشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول اوروبا المجاورة. أما الحقل فهو الأرض التي تقوم عليها الفكرة أو تتم عليها الحركة. (فلسطين مثلا). وعند ولاد الفكرة وخروجها للواقع تظهر المنطقة المنظمة سياسياً التي تتمثل بالدولة مثل اسرئيل او السعودية .

المحاضرة الرابعة

العواصم والعوامل المؤثرة على اختيارها

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

مفهوم العاصمة ومميزاتها

بعد فهم معنى الدولة، ننتقل الى تعريف مصطلح العاصمة، فالعاصمة هي المدينة أو البلدية التي تشكل المركز الأساسي في دولة، أو بلد، أو ولاية، وعادةً ما تكون مقرا للحكومة، فهي تضم ماديا مكاتب ومؤسسات الحكومة وأماكن الاجتماعات، وتحديد العاصمة يتم عن طريق القانون الرسمي للدولة أو الدستور، وفي بعض الولايات القضائية، بما في ذلك العديد من الدول توجد فروع للحكومة في مختلف المناطق ضمن نطاق الدولة، وفي بعض الحالات، يكون هناك فرق بين العاصمة الدستورية التي نص عليها الدستور، والعاصمة التي تستقر فيها الحكومة وتمارس فيها أعمالها حيث تكون في محافظة أو منطقة أخرى، ويُشير مصطلح العاصمة إلى المدن الرئيسية التي تعد بمثابة المراكز الاقتصادية أو السكانية أو الثقافية أو الفكرية الرئيسية لأي دولة أو إمبراطورية.

حتى يكون تعريف مصطلح العاصمة جليًا أكثر لا من معرفة أنه غالبًا ما يتم استخدام اسم مدينة العاصمة من قبل وسائل الإعلام كاسم بديل للدولة التي تقع فيه، كشكل من أشكال الاستعارة، فعلى سبيل المثال، تشير عبارة "العلاقات بين واشنطن ولندن" إلى العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والبعض يسمي العاصمة بالمركز الإداري للدولة، وتكون عواصم الدول عادةً هي أكبر مدنها، لكن هذه قاعدة لا تُعمم.

حتى يم تعريف مصطلح العاصمة لا بدّ من النظر أكثر الكلمة، فتاريخيًا، كانت المناطق التي تمتع بازدهار اقتصادي تصبح منطقة محورية للقوة السياسية، وتصبح هذه المراكز عواصمًا عادةً بعد الفتوحات أو تشكل التحالفات، ومع ذلك لم يكن العاصمة بمفهومها الحديث في أوروبا الغربية في فترة العصور الوسطى، ومن الأمثلة على العواصم القديمة، بابل القديمة، دمشق عاصمة الأمويين، بغداد عاصمة العباسيين، وأثينا القديمة، وروما، ولطالما جذبت العواصم على مر التاريخ، الأشخاص ذوي الدوافع السياسية والذين يملكون مهارات إدارية، مثل المحامين، وعلماء السياسة، والبنوك ورجال الأعمال، والصحفيين،

وبعض العواصم كانت مراكزًا دينية في السابق مثل القسطنطينية والقدس التي كان مهدًا للعديد من الديانات السماوية، وروما كانت مركزًا للكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وموسكو التي كانت مركزًا للكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

1-مركز للحكم والإدارة وتضم حشد للقوى السياسية.

2-مركز للقوة والسلطة في الدولة، حتى تتمكن من بسط سلطانها على كل أجزاء الدولة بما فيها المناطق الهامشية وتحميها من أى تهديد.

3-حلقة اتصال بين الدولة والعالم الخارجي.

4-أنها تمثل المركز الثقافي للدولة.

5-تقع عادة ملتقى طرق النقل والمواصلات في الدول .

العاصمة والعوامل المؤثرة على اختيارها

هي مركز السيطرة السياسية في الدولة، وتحتضن السفارات، والقنصليات الأجا والوزارات، ومكان اقامة السياسيين. وغالبا ما تقع العاصمة في اقليم القلب الذي تم عنه. غير أن بعض العواصم انشئت في اقاليم مستقلة كحلول وسط بين الأقاليم الجغرافي الدولة، ومثال ذلك عاصمة الولايات المتحدة واشنطن التي اقيمت في اقليم مستقل هو كولومبيا. وكذلك عاصمة استراليا كانبيرا التي اقيمت في اقليم خاص غير تابع لاحد الو الأسترالية ومن العوامل المؤثرة على اختيار الموقع الجغرافي للعاصمة:

عوامل ظاهرية

يتحدد الموقع الجغرافي المتوسط بالنسبة للأقاليم الجغرافية، أو المجموعات العرقية المختلفة هو العوامل الظاهرية التي يمكن أن تؤثر على اختيار مكان العاصمة. ومن العواصم التي اختيرت لا سباب ظاهرية بعض العواصم الأوروبية كباريس وروما كمواقع متوسطة. وهناك عواصم بديلة اعيد اختيار مواقعها لأسباب ظاهرية مثل مدريد، التي اختيرت في موقع وسط، واسلام اباد عاصمة الباكستان. وقد تؤدي العوامل الظاهرية الى اختيار عواصم لتوسطها، فاختارت جمهورية جنوب افريقيا بريتوريا ، كعاصمة سياسية لتوسطها، وكيب تاون بصمة اقتصادية بسبب موقعها الساحلي في الأهمية الاقتصادية كميناء بحري. وينطبق على صنعاء وعدن العاصمتين السياسية والاقتصادية لليمن الموحد.

عوامل تاريخية

عوامل تاريخية تقليدية ترتبط بعض العواصم بمواقعها الجغرافية لأسباب تاريخية، أو حضارية مثل: لندن، ريس، وأثينا، وروما. وكثيرا ما تعاني العواصم التقليدية من مشاكل الازدحام والاكتظاظ سكاني. لذلك كثيرا ما تفرض الحكومات قيودا على البناء والانتشار العمراني، وتركز انشطة الاقتصادية والسياسية عن طريق تشجيع الاستثمارات خارج العاصمة.

ومن الأمثلة على تأثير العوامل التاريخية ما اشرنا له سابقا من اعادة الروس عاصمتهم في موسكو بعد أن كانت نقلت الى لننغراد. وتمثل تلك العودة رمزا للعودة الى عصر الخير الازدهار الاقتصادي. ومثل ذلك اعادة العاصمة الهندية من كلكتا الى دلهي عاصمة الهند التي تعود القرن السابع عشر. ونقل العاصمة التركية من اسطنبول (القسطنطينية) الى انقرة رمز الابتعاد تركيا عن الارتباط الاسلامي، والعودة الى قلب تركيا كعنوان لسياسة التتريك التي انتهجها كمال أتاتورك الذي تولى الحكم في تركيا عام 1923.

عوامل قومية

قد يتم اختيار الموقع الجغرافي للعاصمة اعتمادا على عوامل عرقية أو طائفية. فكثير يتم اختيار موقع العاصمة في موقع التركز الحضاري لمجموعة قومية معينة لها ارتباط بالدولة وفكرتها، في حين تنظر المجموعات العرقية الأخرى نحو الخارج او نحو الانفصال الدولة. ومثال ذلك اختيار موقع العاصمة موسكو في الاقليم الجغرافي للسلاف. واختيار بلغراد عاصمة يوغسلافيا السابقة والحالية في اقليم العرب الاكثر تأييدا لفكرة الوحد الجمهوريات اليوغسلافية.

عوامل الاتصال التجاري والحضاري

كثيرا ما يتم اختيار العواصم كنقاط اتصال بين الأقاليم السياسية والدول. وفي احيان كثيرة يتم اختيارها في موقع ساحلي مثل ميناء كلكتا الذي اختاره الإنجليز كمركز تم يخدم أهدافهم الاستعمارية بالسيطرة على ثروات المستعمرة الهندية، ويمكن ملاحظة ذلك عواصم الدول الأفريقية التي تقع في معظمها على السواحل لنفس الأسباب.

موقع الحل الوسط

فقد اختيرت العاصمة الاسترالية كانبيرا، وهي المدينة التي لا يزيد عدد سكانها عن ١٥٠ الف نسمة، في موقع وسطي بين مدينتي سدني ومالبورن. وقد تم التجاوز عن سدني التي يزيد عدد سكانها عن 3 ملايين نسمة، واختير موقع كانبيرا تأكيدا من الحكومة على عدم الانحياز لأي من المدينتين، وتعزيز الوحدة الوطنية لأستراليا. ومن الأمثلة على ذلك أيضا اختيار واشنطن في موقع وسطي بين الشمال والجنوب. فقد نقلت الإدارة السياسية من نيويورك، إلى موقع اكثر وسطية، في منتصف المسافة بين الولايات الـ ١٣ التي شكلت الولايات المتحدة. كما تم فصلها عن التبعية السياسية لأي من الولايات الثلاثة عشر عن طريق استملاك نطاق خاص بها أطلق عليه نطاق كولمبيا، له ادارة فدرالية خاصة.

كما أدى الصراع العرقي بين الفرنسيين، والإنجليز في كندا الى نقل العاصمة الكندية الى اكثر من ست مرات منذ قيام دولة كندا. فقد اختارت الحكومة الكندية مدينة كينجستون التي تقع في موقع جغرافي متوسط تقريبا بين اقليم كيوبك الفرنسي في جنوب شرق كندا. وبين اقليم الإنجليزي في الجنوب الغربي بين عامي 1841 -1844 ثم نقلت الى مونتريال الأقرب الى اقليم كيوبك بين عامي 1844 – 1849 . ومرة ثانية نقلت الى مدينة تورنتو، الأقرب الى اقليم الإنجليزي بين عامي 1849 و 1951. ومرة ثالثة الى مدينة كوينيك في قلب الإقليم الفرنسي بين عام 1851-1955 ثم عادت الى تورنتو بين عام 1855--1859 ومرة خامسة الى كوبيك بين عامي 1859-1865. واخيرا استقرت العاصمة الكندية في أوتوا المتوسطة عام 1865.

من اجل التخطيط السليم

يتم اختيار العاصمة او نقلها لتسهيل السيطرة على اجزاء الدولة المختلفة، والتقليل تكاليف اقامة شبكات الاتصال والمواصلات بين العاصمة واجزاء الدولة المختلفة. ومن ا ذلك نقل عاصمة ملاوي عام 1964 من زومبا الإنجليزي الى ليلنغوي في وسط الدولة. كما نقلت عاصمة الارجنتين عام ١٩٨٩ من بيونس آيرس الى فيدميا لنفس السبب. فقد تم التخطيط المسبق لبناء العاصمة داخل البلاد بهدف جذب انتباه المناطق الداخلية اليها وزيادة الاهتمام في تطويرها وتنميتها. حيث نقلت العاصمة من بيونس أيرس الساحلية التي تقع على طرف الدولة، الى الداخل. كما ان رغبة الحكومة في التقليل من الازدحام السكاني والاقتصادي في العاصمة القديمة كان أحد الأسباب وراء نقلها. و السبب الأخير نقلت العاصمة البرازيلية من ريو دي جانيرو الى برازيليا. فقد زاد الازدحام وتعاظمت مظاهر الضوضاء والتلوث، وزادت مساحة التجمعات السكانية الفقيرة والأبنية غير المرخصة التي تنتشر في نواحي العاصمة و، الأمر الذي دفع الحكومة إلى التفكير في عاصمة جديدة منظمة، وتمتلك البنى التحتية اللازمة في برازيليا .

المحاضرة الخامسة

تقسيم الدولة واشكالها والمقومات الطبيعية للدولة

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

يتم تقسيم الدولة بناءً على عدة معايير، حيث تقسم من ناحية التكوين إلى دول موحدة ودول اتحادية، ومن ناحية الرئيس الأعلى للدولة إلى جهورية، وملكية، ومن حيث الخضوع للقانون إلى دولة قانونية، واستبدادية، ومن ناحية مشاركة الشعب في السلطة إلى دولة تأخذ بالديمقراطية المباشرة، ودولة تأخذ بالديمقراطية غير المباشرة، ودولة تأخذ بالديمقراطية شبه المباشرة، ومن ناحية مصدر السيادة والسلطة إلى ديمقراطية، وأرستقراطية، ومونقراطية، ومن ناحية السيادة إلى دول كاملة السيادة، وأخرى ناقصة السيادة، وفي هذا المقال سنعرفكم على أشكال الدولة.

أشكال الدولة

اولاً: الدولة الموحدة أو البسيطة

هي الدولة التي تكون السيادة فيها موحدة، حيث تظهر الدولة كأنا واحدة متجانسة ومندمجة بشكلٍ كلي، وتظهر هذه الدولة عن تكامل عناصرها الرئيسية، وهم: السلطة، والإقليم، والشعب، وتجمع السلطة السياسية في هذه الدولة في يد حكومة واحدة، وبالتالي فإنّ وحدة الدولة السياسية لا تتأثر بالتقسيم الإداري اللامركزي؛ لأن المسؤولين عن هذه الإدارات ليسوا إلا أداوات لتنفيذ التعليمات الصادرة عن الحكومة المركزية، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ انعدام الوحدة الإدارية لا يشكل أي تأثيراً على وحدة الدولة السياسية، بل يتجه الاتجاه العام إلى تقسيم السلطات بين الوحدات المحلية والحكومة المركزية، واستخدمت العديد من الدول بعض الأنظمة الأخرى إلى جانب نظام اللامركزية الإدارية، مثل نظام المقاطعات السياسية الذي يقدّم مقاطعات الدولة الموحدة سلطة التنظيم الذاتي لهيئاتها التشريعية والحكومية المأخوذة من الدستور، ويتميّز هذا النوع ببعض الخصائص، ومنها:

1-وحدة السيادة.

2-وحدة الدستور.

3-وحدة السلطة السياسية.

4-وحدة الإقليم.

5-وحدة الجنسية.

6-الشخصية الدولية.

ثانياً: الدولة المركبة

تسمى بالاتحادية، وهي الدولة المتحدة مع غيرها من الدول، بهدف تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع كل منها تحقيقها بمفردها، وتقسم الدولة المركبة إلى أربعة أنواع، وهي:

1-الاتحاد الشخصي

يعرف الاتحاد الشخصي بأنه اتحاد بين دولتين أو أكثر مع امتلاك كل منها حق التحكم بسيادتها الداخلية والخارجية، ولا يجمع بين دول هذا النوع إلا مصادفة اجتماع العرش في يد أسرة واحدة أو شخص واحد، كأن يكون على عرش إحدى الدولتين ملكة، وعلى عرش الدولة الأخرى ملك، فيتزوجان، ثم يتولى أحدهما رئاسة الدولتين، ولا بدّ من الإشارة إلى أن الاتحاد الشخصي ليس حكراً على الأنظمة الملكية، حيث لا يوجد أي قوانين تمنع الاتحاد بين دول ذات الأنظمة الجمهورية، ويتميّز الاتحاد الشخصي ببعض الخصائص، منها:

أ-وحدة شخصية رئيس الدولة مع احتفاظ كلّ دولة بوحدة إقليمها، وبسيادتها الداخلية، وبدستورها.

ب-احتفاظ كلّ دولة بجنسيتها، وشخصيتها الدولية.

ج-تعتبر الحرب بين دول الاتحاد حرب دولية.

د-استقلال كل دولة بمواردها الاقتصادية.

2- الاتحاد الحقيقي

يعرف الاتحاد الحقيقي بأنه اندماج بين دولتين أو أكثر في اتحاد. وتعتبر كافّة الدول المنظمة للاتحاد بمثابة دولة واحدة من الناحية القانونية .كما أنّ كلّ دولة من دول الاتحاد تحافظ على سيادتها الداخلية، فيكون لها دستورها الخاص، وسلطتها القضائية، والتنفيذية، والتشريعية، ويتميّز هذا النوع بالعديد من الخصائص، ومنها:

أ- وحدة شخصية رئيس الدولة .

ب-احتفاظ كل دولة بسيادتها الداخلية، وبوحدتها الإقليمية، وبدستورها، وجنسيتها.

ج-دخول أي من دول الاتحاد في حرب يعني دخول الدول الأخرى فيها بشكلٍ تلقائي.

3-: الاتحاد التعاهدي

ينتج هذا الاتحاد عن انضمام دولتين أو أكثر إلى اتحاد عن طريق معاهدة تعقد بين دول الاتحاد بهدف تحقيق غايات مشتركة، ويعتبر الاتحاد التعاهدي بأنه صورة وسطية بين الاتحاد الشخصي الذي تملكه كل دولة في سيادتها الداخلية والخارجية، وشخصيتها، ويتميز هذا النوع بعدة خصائص، وهي:

أ- استقلال كل دولة برئيسها، حيث لا تنشأ شخصية دولية جديدة.

ب- تعد الحرب بين دول الاتحاد حرب دولية.

ج-احتفاظ كلّ دولة بجنسيتها، ودستورها، ومواردها الاقتصادية.

4- الاتحاد الفيدرالي

ينتج هذا النوع من انصهار واندماج عدد من الدول التي تصبح بعد قيام الاتحاد على شكل دويلات وولايات تابعة للاتحاد، ويعدّ هذا النوع من الاتحاد من أكثر الأنواع قوّة وظهوراً ونجاحاً، إلا بالدول التي تعاني من بعض المشاكل الداخلية. هناك ركائز أساسية تقوم عليها سلطات الاتحاد الفيدرالي وهي:

1-الاعتماد على دستور اتحادي يرسم ويوضّح طبيعة الأُسس التي تُبنى عليها مبادئ قيام كل إقليم أو ولاية أو حتّى دولة داخل هذا الاتحاد.

2-تحديد الصلاحيات الاقتصادية والسياسية لكل ولاية والتأكد من أن تكون هذه الصلاحيات ضمن إطار الدستور الاتحادي، وتوضيح ما تختص به السلطات الاتحادية والسلطة المركزية.

3-وجود برلمان مُصغر ورئيس الحكومة ووزرائه ورئيس الإقليم هم ما يشكلون الحكومة لأي إقليم.

4-وجود لكل إقليم قوات مسلحة وشرطه تحميه، كما يُسمي كل إقليم عاصمة له وتكون المدينة الأهم في الإقليم.

5-اعتبار الحكومة المركزية هي السلطة العليا لجميع الأقاليم فلا يتم عقد مصالح مشتركة أو فتح سفارات أو تمثيل دبلوماسي مع الدول الأخرى إلا بموافقتها.

6- انتخاب الحكومة الإقليمية من خلال انتخابات حرة وديمقراطية.

7- الإنتاج الذاتي والاقتصادي المستقل لكل إقليم.

أمثلة على الاتحادات الفيدرالية

قد تتحد الدول الاتحادية لتصبح أقوى وذلك بانتقالها من الاتحاد الكونفدرالي إلى الاتحاد الفيدرالي، وهناك دول عدّة في العالم تعتبر كأمثلة على الاتحادات الفيدرالية ومنها:

دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971م.

دولة الولايات المتحدة الأمريكية.

دولة المكسيك عام 1917م.

دولة سويسرا.

دولة النمسا عام 1920م.

دولة الهند.

دولة كندا.

دولة جنوب افريقيا.

ألمانيا الاتحادية عام 1949م.

دولة إندونيسيا عام 1949م.

دولة بريطانيا المملكة المتحدة.

المقومات الطبيعية للدولة

تشتمل الأسس الطبيعية للدولة على عدة عناصر هامة على رأسها الموقع والحجم والشكل، إلى جانب المناخ والتضاريس والتربة والجغرافيا الحيوية: مصادر المياه والحياة النباتية والطبيعية، وأخيرا مكونات الموارد المعدنية للدولة.

وتشابك وترابط هذه العناصر معا يعطيان للإنسان حدودا يمارس خلالها أنشطته الاقتصادية في كل منطقة على حدة، ولكن من بين هذه العناصر يبرز عنصر واحد أو أكثر لكي يعطي للإقليم صفاته الأساسية مثل تربة أوكرانيا الخصبة أو بترول دول الخليج العربي، وبرغم ذلك فإن هذه الصفات لا تظهر من تلقاء نفسها، بل لا بد من مستوى حضاري معين

يسمح للناس أن يحسنوا استغلال هذه المصادر، ومثل ذلك المواقع الطبيعية للدول أو تجميع مصادر القوى والطاقة إلى آخر ذلك من الظروف التي تظهر أو لا تظهر بالارتباط بالمستوى الحضاري والتكنيكي للشعوب.

كما مر معنا ان الظروف الجغرافية للدولة تؤثر بشكل أو بآخر على السياسات التي تتنجها. وقد اوضحنا أيضا أن المعطيات الجغرافية للدولة قد تكون طبيعية، تتعلق بالأرض المناخ، وقد تكون بشرية تتعلق بالإنسان نفسه، او بالظروف والظاهرات التي صنعها. سنتحدث هنا عن الظروف الجغرافية الطبيعية للدولة وأثرها على قوة الدولة. وكثيرا ما يطلق على مقومات الدولة الطبيعية اسم القوة الظاهرية، او العناصر الظاهرة للدولة والتي تشمل الموقع، والحجم، والشكل، واشكال السطح الجغرافي، اضافة الى الظروف المناخية او الصفات التي يتصف بها مناخ تلك الدولة. ولا شك أن حجم الدولة وشكلها هما من صنع الإنسان، غير نهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بالأرض، ولذلك فأننا سنتحدث عن دورهما في تشكيل قوة الدولة ضمن المقومات الطبيعية للدولة.

اولاً: الموقع الجغرافي للدولة

ان اول الصفات الطبيعية التي يهتم الجغرافي السياسي بدراستها بالنسبة للدولة هو الموقع. ويختلف الموقع عن المكان في أن مصطلح المكان يحدد الصفات الطبيعية للسطح الجغرافي من حيث الارتفاع، والانخفاض، والانحدار، وطبيعة السطح والتربة ...الخ. الموقع، فهو يعني الموقع بالنسبة الى ظاهرات أخرى. وسنتحدث فيما يلي عن ثلاثة أنواعه الموقع. ولتوضيح طبيعة الفرق بين الموقع والمكان، نقول ان باريس استفادت من مكانها الجغرافي على جزيرة في نهر السين بحيث أصبحت عقدة وصل بين المواقع التي يربط بين نهر السين الصالح للملاحة. كما استفادت باريس من مكانها الجغرافي الذي اتاح لسكانها زراعة السهول الفيضية المحيطة بالنهر. كما استفاد سكان باريس ايضا من المكان الجغرافي المحصن والذي سهل حمايتها، وزاد من صعوبات مهاجمتها واحتلالها. كما استفادت باريس من موقعها الجغرافي النسبي، حيث تقع في السهل الأوروبي العظيم، وهي أيضا تحتله متوسطا في فرنسا، وبالنسبة للمدن والقرى الفرنسية.

أما الأن فسيقتصر حديثنا على مميزات الموقع الجغرافي وأثرها على قوة الدولة بأشكالها المختلفة السياسية، والعسا والاقتصادية.

ويؤثر موقع الدولة على سياستها الخارجية وعلاقتها. ولا شك أن كثير من السياسات التي تنتهجها الدول تتأثر بالظروف الجغرافية التي تمتاز بها الدولة ومنها الموقع الجغرافي. والموقع الجغرافي يؤثر على مدى اتصال الدول مع بعضها، كما يحدد الدول التي تتصل بعضها البعض بحكم القرب الجغرافي. فيزيد الاتصال الحضاري والتجاري مثلا بين المتجاورة جغرافيا ، ويقل ذلك الاتصال مع الدول البعيدة بحكم الموقع. ولا يمنع ذلك من بعض الاستثناءات التي تشير الى اتصال حضاري، وبشرى، واقتصادي بين دول متباعدة اكثر من الدول المتجاورة. وغالبا ما يعود السبب في ذلك إلى العداء السياسي، والعيد او العرقي ...الخ، أو إلى أية صراعات تحصل بين الدول المتجاورة، كالصراع على ال السياسية مثلا.

ولعل انعدام الاتصال الحضاري بين الدول العربية وبين (إسرائيل) هو احد الأمثلة يمكن ان نسوقها في هذا المجال. وقد بقيت دول أوروبا الشمالية، أو الدول الاسكندنافية بعيدة عن التأثيرات الاوروبية الحضارية، والسياسية، والعسكرية، وبعيدة عن الغزوات التي تعر لها دول اوروبا الغربية، والشرقية، والجنوبية، بسبب الموقع الجغرافي. فتنفصل هذه الدو القارة الأم بواسطة بحر البلطيق الذي يعد أحد العوائق الطبيعية، خاصة مع تجمد مياه فصل الشتاء.

وقد تمكن باحثو الجغرافيا السياسية من التمييز بين ثلاثة أنواع من المواقع هي :

1-الموقع الفلكي:

وهو الموقع بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض. ولعل موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض هو أكثر أهمية من موقعها بالنسبة لخطوط الطول، ذلك أنه يؤثر على نوع وطبيعة اخ الذي يسود في المنطقة أو الدولة. فالدول التي تقع قريبة من دائرة الاستواء تكون ضرورة اكثر حرارة من تلك التي تقع في العروض المتوسطة او العليا. والصفات المناخية للدولة تؤثر بدورها على الظروف الانتاجية، والقوة الاقتصادية التي تتمتع بها. فبالرغم من العروض الدنيا القريبة من خط الاستواء

تمتاز بارتفاع درجات الحرارة، التي هي احدى اهم العوامل الضرورية لنمو النبات، فإن مشكلة التبخر تعيق من استغلال الاستغلال الأمثل ذا العنصر. وتتفاقم مشكلة التبخر وما ينجم عنها، في الدول التي تفتقر لوجود المصادر المائية وهي ذات الدول التي تنتشر فيها الصحاري. ذلك أن وجود الصحاري هو نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة نسبة التبخر، وقلة سقوط الأمطار، او توفر المصادر المائية .

والصفات المناخية للدولة تؤثر على نمو النباتات الطبيعية، وخاصة الأشجار الغابية التي با تأثير على القوة الاقتصادية للدولة، ولا يخفى على احد مدى ارتباط النباتات العشبية الثروة الحيوانية للدولة، حيث يتأثر كل منهما بالأخر. ويؤثران بالتالي على الوضع اقتصادي العام للدولة.

والظروف المناخية الايجابية تخلق ظروفا اقتصادية جيدة، تنعكس بدورها على قوة ومكانتها الدولية. فتتمتع الدول التي تقترب من الاكتفاء الذاتي في المصادر الغذائية تفتقر اليها الدول التي تستورد الجزء الأكبر من غذاء سكانها. وتقع الدول الاخيرة تحت الدول المصدرة، مما يقلل من مكانتها الدولية، ومركزها السياسي، وقوة تأثيرها السياسات العالية. وأكثر الدول اقتربا من درجة الاكتفاء الذاتي هي تلك الدول التي باتجاه شمالي جنوبي، على اكبر عدد ممكن من دوائر العرض. لما يتيحه ذلك من فرص المناخات، وتنوع المنتجات الزراعية فيها. ومن أمثلة ذلك دولة تشيلي التي تسود فيها انواع من المناخات في الصحراوي في الشمال، ومناخ السواحل الغربية في الجنوب، البحر المتوسط في الوسط.

المحاضرة السادسة

الموقع بالنسبة لليابس والماء

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

كلنا يعلم أن العالم مكون من يابس وماء، وأن مساحة الماء تشكل اكثر من(72%)من ساحة الكرة الأرضية. ونظرا لان العالم مكون من دول عديدة ، زاد عددها الى 200 دولة فانه من الطبيعي أن يقع بعضها على البحر، ويبتعد البعض الآخر عنه. وقد تم حدثنا عن انواع الدول تبعا لطبيعة اتصالها مع البحر، عندما تحدثنا عن الحدود البحري .

يعد الموقع من حيث علاقته باليابس والماء عنصرا هاما في قيمه الدولة السياسية لأنه يكسبها شخصية خاصة ،ويوجه سياستها نحو اتجاهات معينة وبعبارة اخرى يساعد موقع الدولة من البحار والمحيطات على تحديد طبيعة مصالحها وحالتها الاقتصادية والسياسية .

ومن هذا الجانب فأن الدول تختلف فيما بينها ،فمنها دول قادية مغلقة لا تشرف بساحل أو بجبهة على المسطح المائي القريب ،وأخرى دول مفتوحة لها سواحل وجيهات بحرية تجد عن طريقها الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة المرنة وامكانية وإمكانية الاشتراك الحرفي حركة الملاحة والتجارة الدوليتين.

ويطلق على الدول التي ليس لها سواحل تطل على البحار اسم الدول الحبيسة ،و تختلف القارات من ناحية اعداد الدول الحبيسة ففي قارت اوربا ،ثمان دول حبيسة
منها النمسا والمجر وسويسرا الخ وتشتمل افريقيا على خمسة عشر دولة حبيسة منها تشاد و وملاوي والنيجر واوغندة الخ ،وفي وفي اسا ست دول حبيسة منا افغانستان واوغندة -الخ، في الأمريكيتين تقتصر الدول الحبيسة على بوليفيا و برجواي.

وتحيط بالدول الحبيسة اكثر من دول مجاورة ،لذا فان الدول الحبيسة تقع تحت رحمة جارتها وخاصة الدول المطلة على البحار وتعاني الدول الحبيسة بصفة عامة من كثير من المشاكل الاقتصادية وقد تسعى الدول الحبيسة الى اقامة اتحاد كمركي، او تحاد سياسي، او الوصول الى البحر عن طريق ممرات من ارض الدول السياحية.

ورغم الموقع الكبير التي يكتسبها الموقع الجغرافي للدولة البحري او شبه البحري ،فأن انواع السواحل البحري هو المعيار التي يساعد الباحث في تقيم المعرفة القيمة الفعلية لهذا الساحل ولا يمكن ان تتساوى السواحل المطلة على البحر مغلقة او شبه مغلقة مع البحار المطلة على البحار المفتوحة ،وكذلك تتوقف قيمة الجهة البحرية على الظهير الخلفي للساحل فالظهير الخلفي للساحل البحر الاحمر في مصر العربية عبارة عن صحراء ويبعد عن وادي النيل بمسافات بعيدة ،مما ادى الى قلة استعمالها لهذه الجبهة ، وبالمقابل فقد لعبت السواحل ذات الظهير الجيد دورا بارزا في خدمة الشعوب التي تعيش خلفها ،فسواحل الشام كانت ملائمة نثاة عدد من الموانئ الهامة وينقل نحو 80%من مجموعة تجارة مصر الخارجية عبر ميناء الاسكندرية لوقوع الدلتا خلفه.
وبالنظر لاهمية الموقع البحري فقد صنف الدول على اساس عدد البحار او المحيطات التي تشرف عليها الئ الاصناف الاتية :

1- دول تقع على بحر واحد ،ويسود هذا الصنف على دول امريكا الجنوبية وافريقيا.

2- دول تقع على بحرين، كالمكسيك وجميع دول امريكا الوسطى ماعدا سلفادور.

3- دول تطل على ثلاثة بحار ،كالولايات المتحدة وكندا وفرنسا وتركيا.

4- دول تقع على بحار متعدة ،كالاتحاد السوفيتي (سابقا)(روسيا).

5-دول جذرية ،كالمملكة المتحدة واليابان.

ويؤثر الموقع الساحلي البحري في اقتصاد الدول ، في الدور الذي تلعبه في مصالحها المختلفة ، فمثلا لعب الموقع البحري دورا خطيرا في بناء امبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة لبريطانيا كما لعب نفس الدور في سياستها العدوانية .

وكذلك يؤثر الموقع البحري والبري في نوع الدفاع الذي تعتمد علية الدول. فبعض النظر عن السلاح الطيران الذي يتواجد في كل من الدول البحرية والقادية نجد الدول البحرية تركز اهتمامها أكثر على بناء الاسطول التجاري والحربي والقواصات في حين ان الدول القادية تركز بصورة اكبر على اعداد الجيش البري ومثال ذلك دفاع بريطانيا والدفاع الروسي ،وتؤدي الجزر بحكم مواقعها الجيد دور ا هاما في المعالم التجار ي والعسكري للدول . لأنها كمحطات في اواسط البحار والمحيطات ، وقد لعبت الجذر دورا هاما خلال الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم العوامل التي تحدد قيمة الموقع الجغرافي البحري

1- طول السواحل البحرية

يطلق على الدول التي تحيط بها المياه من جميع الجهات اسم الدول الجزرية، مثل المملكة المتحدة، واليابان، والفلبين، ومدغشقر، واندونيسيا، واستراليا، ونيوزيلندا، وجزر ال وقبرص، والبحرين، واليونان، وجمايكا، وكوبا، وسيرلانكا، والمالديف، وتايوان، ومالطا. والدول شبه الجزرية مثل أيطاليا، وماليزيا، وكوريا، والدنمارك، والهند، و والبرتغال واسبانيا . والدول البحرية التي تطل على البحار بسواحل طويل فرنسا، واسبانيا، ومصر، والسعودية، وماليزيا، وبنما، وتشيلي، وفيتنام، والولايات المت والمغرب ...الخ. ودول ذات سواحل قصيرة ومحدودة على البحر مثل: الأردن ، والعراق والكونغو الديمقراطية. أما الدول التي ليس لها اتصال مع البحر، فهي الدول المغلقة.

لحساب طول السواحل البحرية للدول يمكن مقارنة نسبة السواحل مع طول الحدود لتلك الدولة. فكلما زادت النسبة زاد اتصال الدولة بالبحر. وبالنسبة لقارات العالم، فان أفريقيا اكثر القارات 2-اتصالا بالبحر .

2- طبيعة السواحل

تؤثر طبيعة السواحل، وصفاتها، وأشكالها، على أهمية الموقع البحري للدول. فتفتق ض الدول الى وجود الأماكن الطبيعية لإقامة الموانئ البحرية برغم طول سواحلها على بحار. ولعل فرنسا أحد الأمثلة على ذلك. فبرغم من وقوع فرنسا على بحرين هما اليد توسط في الجنوب، والمحيط الأطلسي أو بحر الشمال في الشمال، غير أن اتجاه الفرنسية تو البحر كان أقل من

غيرهم، ممن يفتقرون إلى السواحل التي تتمتع بها فرنسا. ويعود ذ د عدم ملائمة السواحل الفرنسية لإقامة الموانئ البحرية وخاصة على بحر الشمال، اضان با غنى البر الفرنسي الذي جذب السكان اليه وحول انتباههم عن البحر.

ومثال آخر هو سواحل النرويج المليئة بالفيوردات او الخلجان العميقة المحاطة بالمرتفعات لا تلائم اقامة الموانئ. ويعود سبب تكون الفيرودات الى الأودية والقطاعات الجليدية التي المنطقة وحفرت تلك الأودية التي امتلأت بمياه المحيط بمجرد انحسار الغطاءات والأود ليدية. وتحول جزر الارخبيل المنتشرة على سواحل جنوب غرب تشيلى مثلا، ودون اقامة الموانئ البحرية العميقة. وتقام الموانئ الجيدة في المياه العميقة حيث يتعرج الساحل في المناطق المنخفضة والمحمية من التيارات البحرية القوية. وتعد سواحل المحمية بالجزر، أو تلك الواقعة في البحار الضيقة مناطق ملائمة لإقامة الموانئ تقر سواحل أفريقيا الشمالية الى التعرجات اللازمة لإقامة الموانئ، في حين أدت التعرجات المجودة على ساحل البحر المتوسط الشرقية إلى إقامة الموانئ الجيدة والمحمية في طرابلس وغيرها.

ويتجه الناس نحو البحر اذا كان الظهير الداخلي للدولة فقيرا بالموارد الطبيعية، مما يدفع سكان للاتجاه نحو البحر للتعويض عن ذلك. وقد تدفع طبيعة شكل الساحل والظهير مباشرة الى الاتجاه نحو البحر او نحو الداخل. فكثيرا ما تقترب السلاسل الجبلية من البحر حيث لا تترك سهلا ساحليا يصلح للزراعة، وهذا ما يدفع سكان تلك المناطق للاتجاه نحو استثمار خيرات البحر. فقد كانت الجبال التي تفصل بين اسبانيا والبرتغال سببا في قيام دولة البرتغال في شبه جزيرة ايبريا. حيث فصلت تلك الجبال سهول كاتلونيا الساحلية عن شبه الجزيرة .

3- الأهمية الإقليمية والدولية للبحار

تختلف أهمية الموقع البحري للدول تبعا للأهمية التي يتمتع بها البحر في المحيط الدولي الإقليمي. وتختلف البحار في اهميتها تبعا لمواقعها الجغرافية، وتبعا للدول التي تطل عليها، لحجمها، وطبيعة اتصالها بالبحار والمحيطات العالمية. فتقل أهمية البحار المغلقة مثل بحر زوين، والبحر الميت، وبحر آرال، وبحر بلكاش، وبحر بيكال، التي هي أقل أهمية من البحار الشبه مغلقة، كالبحر الأسود، والبحر الأحمر، وبحر البلطيق، وبحر ايجة، والبحر الأدرياتيكي و تلك التي تسيطر عليها ممرات مائية ضيقة كالبحر الأسود المحكوم بممرات البسفور الدردنيل. ويمكن اعتبار البحر المتوسط اكثر أهمية من البحر الأحمر، برغم أن كلاهما حكومان بممرات مائية ضيقة. ويعود سبب ذلك الى ضيق البحر الأحمر وامكانية السيطرة عليه.

والموقع الجغرافي الفلكي للبحر هو الآخر له أهمية كبيرة في تحديد مكانته الدولي البحار التي تقع في العروض العليا الباردة، هي بالضرورة أقل أهمية من البحار التي تق في العروض الدنيا أو المتوسطة. ويعود السبب في ذلك الى تجمد البحار الباردة في فترات متفاوتة من السنة، ففي حين تطول تلك الفترة بالنسبة للمحيط المتجمد الشمالي، تقل الى بضعة شهور بالنسبة الى بحر البلطيق وشمال المحيط الأطلسي. وتجمد المياه يحد من امكانه استخدامها او استثمار مواردها. ولذلك فقد سعى الاتحاد السوفيتي طيلة فترة حياته التي استمرت من عام 1917 الى 1990، إلى محاولة الاتصال والسيطرة على البحار الدافئ كالبحر المتوسط، والأحمر، والاطلسي، وبحر العرب، والمحيط الهندي. ذلك أن أسطو الاتحاد السوفيتي السابق، وروسيا الحالية في الشمال والغرب والشرق موجود في مياه بارد تتجمد في فصول معينة من السنة، أو أنها تحد من حركة الأسطول العسكري. ويؤدي زياد عدد الدول المطلة على البحر الى زيادة أهميته، خاصة إذا كانت تلك الدول من الدول الغني المتطورة، حيث تزداد امكانية الاتصال الحضاري والتبادل التجاري معها.

ثالثا: الموقع النسبي او الموقع الاستراتيجي

أن موقع الدول بالنسبة للدول الأخرى، وموقعها بالنسبة للبحار، والممرات البحرية والبر الضيقة، وطرق المواصلات البرية والبحرية، هي الأخرى لها أثر على قوة الدول ومكانتها الدولية. فوقوع الدول على طرق التجارة الدولية البرية والبحرية يزيد من أهميتها، ويعزز قوت الاقتصادية، والسياسية. ومع التطور التكنولوجي لوسائل المواصلات البحرية فان الأهم النسبية للطرق البرية قد تضاءل بشكل كبير امام التنامي المتسارع لأهمية الموانئ البحر والجوية. فقد تناقصت أهمية تركيا بالنسبة للتجارة الدولية البرية بين أسيا وأوروبا مع تطر وسائل المواصلات البحرية التي تدور حول رأس الرجاء الصالح وقد استفادت ايسلندا من موقعها الجغرافي في عرض المحيط الأطلسي، حيث تعد مما للطائرات التي تعبر المحيط بين أمريكا الشمالية وأوروبا. كما استفادت مصر من موقع كحلقة اتصال بين الشرق والغرب، خاصة بعد شق قناة السويس. غير أن أهمية القناة قد تضاءلت بعد التطور الحديث الذي طرأ على ناقلات النفط التي أصبحت اكبر من أن تمر في القناة بعد اعادة افتتاحها

عام 1975. بعد فترة اغلاق دام ثمان سنوات أعقبت حرب الأيام الستة بين الدول العربية و(اسرائيل) عام1967 وقد استعاد رأس الرجاء الصالح، ومدينة كيب تاون في جمهورية جنوب افريقيا أهميتهما التي فقدتها لفترة طويلة من الوقت.

ومن الناحية الاستراتيجية والعسكرية، فان الموقع الجغرافي يحدد إمكانات الدول في الدفاع والهجوم. ولعل نجاح دول بحرية مثل المملكة المتحدة، واليابان، وهولندا واسبانيا، البرتغال، في السيطرة على اجزاء شاسعة من هذا العالم يعود في بعض جوانبه الى مواقعها البحرية. وحديثا يمكن اضافة الولايات المتحدة إلى تلك القائمة. وهذا ما دفع اساتذة الجغرافيا الاستراتيجية مثل الجغرافي الامريكي الادميرال الفرد تير ماهان الذي عاش بين 1840-1914 الى الكتابة عن تأثير القوى البحرية العالمية الكبير على التاريخ البشري. وقد خلص ماهان الى ان القوى البحرية هي الأعظم، وهي التي سيطرت على العالم عبر التاريخ، وستستمر في السيطرة عليه، لما يمنحه لها الموقع الجغرافي من ميزات تفتقر اليها الدول البرية .

وفي المقابل فان الدول البرية تتمتع بميزات استراتيجية عسكرية تفتقر اليها الدول البحرية. فقد كتب الجغرافي الانجليزي السير هالفورد ماكندر عام 1904 عن أهمية القوي ابرية وامكاناتها الجغرافية في الدفاع عن نفسها والسيطرة على الآخرين. وقد عد منطقه شرق الاتحاد السوفيتي السابق، واجزاء من شرق أوروبا هي اكثر مناطق العالم أمنا الأسباب جغرافية بحتة، لما تتمتع به من حماية طبيعية ، حيث تحيط بها الصحاري والفيافي الشاسعة في الجنوب والشرق، والمحيط المتجمد في الشمال. ومن المميزات الجغرافية التي ساعدت هذه المنطقة على حماية نفسها من الخطر الخارجي بعدها عن البحار التي قد تعد ممرا للاعتداء و السيطرة عليها. كما أن هذه المنطقة تمتاز بالتصريف الداخلي لأنهارها، مما يحرم اعدام من استخدام مثل تلك الأنهار في السيطرة عليها. وقد أطلق ماكندر على هذه المنطقة اسم القلب اي قلب العالم القوي الذي يصعب السيطرة عليه.

والموقع النسبي والاستراتيجي ديناميكى متغير تبعا للتغير الذي يطرأ على القوى العالمي فالتوزيع الجغرافي للقوى العالمية، يحدد حجم ووزن الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها الدول. فكما أن القوى العالمية تتغير، فان الأهمية الاستراتيجية للمواقع والأقاليم والدول تتغ هي الأخرى. فقديما سيطر على العالم امبراطوريات تركزت في حوض البحر المتوسط كالإمبراطورية البيزنطية، والرومانية، والفارسية، والعثمانية. لذلك فقد اكتسبت هذه المناط أهمية استراتيجية كبرى. أما وقد انتقلت القوى العالمية الى اوروبا حيث ظهرت الإمبراطورية الهنغارية - النمساوية، والإمبراطورية الرومانية المقدسة في المانيا، ولاحقا المانيا النازية واليابان، فقد انتقلت الأهمية الاستراتيجية لتلك المواقع الجغرافية. فقد سيطرت الدول الاوربية على مناطق وأقاليم واسعة في العالم. حيث أقامت اسبانيا والبرتغال وفرنسا وايطاليا امبراطوريات ضخمة في العالم حتى نهاية القرن السابع عشر ثم أقامه بريطانيا امبراطورية عظمى امتدت إلى بقاع واسعة من أقاليم العالم، استمرت في مناط كثيرة حتى نهاية القرن التاسع عشر.

وحين انتقلت القوى العالمية الى الاتحاد السوفيتي السابق، والولايات المتحدة، والصين بعد الحرب الثانية، فقد تبدلت وتغيرت موازين الأهمية الاستراتيجية للمواقع الجغرافية والدولية تبعا لهذا التغير. وقد اكتسبت نيبال أهمية استراتيجية كبرى كدولة فاصلة بين النفوذ الإنجليزي في الهند، والنفوذ الصيني في الشمال، وكذلك دولة التبت. اما وقد انسحب بريطانيا من الهند في نهاية العقد الرابع من القرن العشرين، فقد عادت التبت الي الصين وفقدت نيبال أهميتها الاستراتيجية. وقد تم تشكيل دولة أفغانستان لتكون دولة حاجزية ب الانجليز والروس. كما كانت الأرغواي والبارغواي وبوليفيا دولا حاجزية تفصل بين النفوذ البرتغالي في البرازيل والنفوذ الاسباني في باقي دول امريكا اللاتينية. كما كانت ولا تزال منغوليا تشكل حاجزا بين النفوذ الروسي في الشمال والنفوذ الصيني في الجنوب.

المحاضرة السابعة

حجم الدولة وشكلها وتضاريسها

1-حجم الدولة

يتأثر الوزن السياسي للدولة بالمساحة التي تشغلها حيث تعد من المعايير المهمة لقوتها واهميتها .فالمساحة الوسعة تعني شمول مقادير من الموارد اكبر مما تشمله المساحة الصغيرة .كما تسمح باستيعاب عدد اكبر من السكان. وفي نفس الوقت تهيء الامكانيات والفرص للإنتاج المتنوع مما يضمن بدوره توازنا افضل في النمو الاقتصادي والسياسي للدولة فالمساحة هي الحيز المادي للأرض التي تقوم على ترابها الدولة. الا ان المساحة وحدها قد لا تكفي مقياسا فاصلا في تقرير القوة الكامنة للدولة قد يكون الجز الاكبر من بعض الدول الواسعة عبارة عن ارض صحراوية او استوائية غير منتجة....

ان الاتساع الكبير للدولة من الناحية العسكرية ومن وجهة النظر الجيوبوليتكية قد يكون عنصرا حيويا في قدرتها على مقاومتها للعدوان من حيث انه يوفر ميزة الدفاع في العمق of depth defense اذ يصبح للمساحة الكبيرة فوائد استراتيجية تمكنها من استدراج العدو لتكسب الوقت لمعاودة تنظيم نفسها وقوتعا في الهجوم والدفاع .وقد استفادت روسيا من كبر مساحتها اثناء حربها مع نابليون واثناء الحرب العالمية الثانية واستفادت ليبيا من اتساع رقعتها حتى ان الغزو الايطالي لها عام 1911 لم يتمكن من احتلال البلاد كلها الا في عام 1939.

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازا عسكريا اخر. انه اذا هزمت دولة كبيرة فانه من الصعب احتلال اقليمها الواسع والسيطرة عليه ولاسيما اذا كانت كثيفة السكان.

وتتيح المساحة الكبيرة الفرصة لإرساء المراكز الحيوية للصناعة والمنشئات الاقتصادية بعيدا عن حدود الدولة. ويكفل هذا ميزة استراتيجية هامة. اذ انه يمكن وضعها بعيدا عن ضربات العدو ويمكنها الدفاع عنها. كما يستطيع ان يرد القوات الغازية عند الحدود قبل الوصول اليها.. كما تكفل المساحة الكبيرة وسائل الاقناع التي تاتي من القدرة على الدفاع عن النفس عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع ان تدفع عن نفسها امام الاعداء...كما ان الدولة ذات المساحة الصغيرة والعدد الكبير من السكان. يعني كثافة سكانية عالية مما يجعلها من الدول المصدرة للايدي العاملة الى الدول المجاورة بصورة خاصة الى درجة اصبحت تحت تبعية هذه الدول من الناحية السياسية الاقتصادية .فمثلا تصدر فولتا العليا سنويا(150) الف مهاجر الى غينا وساحل العاج للعمل هنا..

ومع ذلك فان المساحة وحدها لا توهل الدول لان تكون دولة عظمى او حتى دولة قوية ففي الحالات التي تتوفر فيها المساحة لا يتوفر العدد الكافي من السكان لاستغلال الموارد الطبيعية او ان الموارد لا توجد بالكمية الكافي...نجد ان الدولة تضل تحت مستوى التنمية المفروض ان تصل اليه والذي يؤهلها ان تكون دولة قوية.

ومع ذلك قسمت الدول بحسب المساحة الى-:

1-دول عملاقة giant states تزيد مساحتها عن 6 مليون كم2 وهي ستة دول:- روسيا-الولايات المتحدة-البرازيل-كندا-استراليا-الصين

2- -دول ضخمة outsize states تتراوح مساحتها 2.5 – 6 مليون كم2 وتشمل:- الجزائر- السودان- الهند- الارجنتين

3-دول كبيرة جدا very large states تتراوح بين 1.25 -2.5 مليون كم2

وتشمل:- إندونيسيا- ايران-السعودية، منغوليا، تشاد، زائير ، ليبيا، النيجر، المكسيك، بيرو

4-دول كبيرة الحجم large states تتراوح حجمها بين 650.000- 1.250.000 كم2 ويبلغ عددها (18)دولة منها:- باكستان-تركيا-مصر-جنوب افريقيا-زامبيا-الخ.....

5-دول متوسطة medium states ويتراوح حجومها بين 250.000-650.000كم2 وعددها (29) دولة منها:- العراق، افغانستان، فيتنام، اليمن، الصومال، السويد، فرنسا، النرويج، اسبانيا، ايطاليا.

6-دول صغيرة small states تتراوح حجومها بين 125 ألف – 250 ألف كم2 وعددها (19)دولة وهي:- اليونان، المانيا الاتحادية، رومانيا، بريطانيا، تونس، عمان، سوريا .الخ

7- دول صغيرة جدا very small states تتراوح حجومها بين 12.5 – 25 ألف كم2 وعددها(37) دولة ومنها:- كوبا-النمسا-هولندا-البرتغال-الدنمارك-سويسرا-الامارات-الاردن-بلجيكا-تايوان-تايلند.....الخ

8- دولة قزمية-: Micro statesيقل حجمها عن 250 الف كم2 وعددها 27دولة منها، موناكو، جزر القمر، فلسطين، قبرص، قطر، الكويت ، لبنان، هونك كونك، البحرين، يونان.

من **أبرز مميّزات الدولة الكبيرة الحجم كخلاصة لما تقدم :**

- اتساع مساحة الدولة يؤدّي إلى كثرة تنوع الثروات الطبيعية والمعادن.
- الحجم الكبير للدولة يساعدها في تحمّل العب السكّاني والكثافة السكانية.
- اتساع حجم الدولة يساهم في تنوّع المشاريع التنموية والاقتصادية في الدولة مثل: الولايات المتحدة وكندا.
- اتساع مساحة الدولة يساعد في التصدّي للغزو الخارجي حيثُ تقوم باستدراج العدو وإتاحة الفرص لجيشها إعادة التنظيم والمناورة.
- المساحة الكبيرة للدولة تضفي الهيبة أمام الدولة الأخرى وترفع في درجة تأثير سياساتها الخارجية .

2- شكل الدولة

عند النظر الى خارطة العالم السياسية نرى ان مساحات الدول تختلف عن بعضها من حيث الشكل. لان تلك المساحات تتخذ اشكالا معينة نتيجة تعين الحدود السياسية بين الدول وبين جيرانها، وعلى الرغم من تطور الاسلحة والفنون الحربية التي اثرت الى درجة كبيرة في التقليل من اهمية شكل الدولة في الدفاع عنها، فان الشكل لايزال يحتسب من العوامل التي تؤثر في العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية وفي التطور الداخلي للوحدات السياسية وفي كيفية ادائها. ومع تعدد هذه الاشكال فمن الممكن ان نميز الاصناف العامة الاتية على اساس تأثيرها على سلوك الدولة الداخلي وعلاقاتها الخارجية-:

1-الشكل المنتظم

كما يسمى ايضا بالشكل الهندسي او الشكل الملتئم Compactوالذي يتخذ شكلا دائريا او شبه دائري او مربعا او معينا ، وهو بالنسبة للدولة يعد شكلا مثاليا من الناحية النظرية خاصة اذا كانت العاصمة فيها تحتل موقعا مركزيا، اما من الناحية الفعلية فانه لم يعد للشكل او الحجم اهميته الاستراتيجية السابقة امام التفوق المذهل في القوة الجوية والاسلحة النووية ولكن قبل ان ترتقي وسائل واساليب الحرب الحديثة كان جل اعتماد الدولة في دفاعها على شكلها وحجمها. وعلى الرغم من ذلك فلا يزال شكل الدولة له قيمته واثره في النمو الداخلي، وفي اداء الدولة لوظيفتها والشكل المنتظم يترتب عليه ان يكون طول حدود الدولة قصير الى مساحتها وهي الميزة التي يتمتع بها الشكل المنتظم عن غيره من الاشكال الاخرى. حيث تكون النقط التي تتعرض منها الدولة للغزو الخارجي قليلة. والشكل المنتظم يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية التي يمكن ان تتقهقر فيها اذا استدعت الظروف ذلك، ويعمل هذا الشكل ايضا على تسهيل انشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة بالدولة اذا لم يكن بها اشباه جزر او جزر، وفي وقت السلم تسهل حركة النقل والتجارة في الدولة ذات الشكل المثالي، كما انه يمكن الحكومة من ان تتحكم في كل اجزاء الدولة، اما في حالة الدفاع فان: الشكل المثالي هذا يساعد على سرعة نقل الجيوش والمعدات الى اي مكان بالدولة يتعرض للغزو الخارجي.

2-الشكل المستطيل

يوجد نوعان من الدول المستطيلة الشكل :احدهما دول تمتد على طول الساحل مثل فيتنام وشيلي والارجنتين والنرويج وهذا النوع من الدول وخاصة النرويج وشيلي تعاني من عدم وجود خطوط سكك حديدية تغطي الدولة من اقصاها الى اقصاها. كما يخلق الشكل المستطيل عقبات كثيرة في وقت الحروب اذ ان يؤدي الى اطالة خطوط النقل والمواصلات كما انه يجعل من العسير الدفاع عن كل اطراف الدولة ويصعب عملية التحكم فيها من ادارة مركزية واحدة. وان الافتقار الى الاندماج ذو مغزى سياسي وله ابعاد في زيادة التباينات بين المجموعات الاجتماعية في البيئات الطبيعية المتعددة وهذا ناجم عن المشكلات في طرق المواصلات والاتصال وكذلك في زيادة طول الدولة كما انه يعاني من مشكلات سياسية وتقسيمات ادارية.

3-الشكل المجزأ او المشتت

ليس هناك شك في ان اتصال رقعةالدولة وعدم تمزقها يعتبر عاملا في تمكين الدولة من تأدية وظيفتها بكفاءة عالية،ذلك ان تغطية المساحة قد يخلق كثيرا من المشاكل الساسية والعسكرية والاقتصادية وتعتبر تجزئة الدولة ضعفا (ستراتيجيا) اذ يصعب التحكم في وقت السلم في كل الاجزاء كما يصعب الدفاع عنها في وقت الحرب،ويقل احتكاك الناس في بعضهم في الدول المجزئة وبالتالي يضعف تماسكهم الامر الذي يؤدي الى ضعف روح الوحدة اللازمة لنشأة الدولة وبطقائها وقد تكون التجزئة برية او بحرية.(مثلا باكستان تمثل اوضح صور التجزئة البرية اذكان يفصل بين كل من باكستان الشرقية والغربية حوالي 900ميلا في ارضي الهند كما لم يكن التماسك قويا بين شطري باكستان مما ترك اثره قي عدم قدرة البلاد الفاعلة في الدفاع عن امنها واستقلالها.او قد تكون الدولة المجزئة عبارة عن مجموعة من الجزر مثل اليابان والفلبين واندونيسيا والمملكة المتحدة،حيث يصعب الدفاع عن كل الجزر التابعة للدولة في وقت الحرب..

4-الشكل غير المنتظم

:وفيه تتداخل بعض أقاليم الدولة الجغرافي داخل دول أخرى على شكل قطاعات وأصابع ، أو انبعاج حدودها للداخل ليسمح لإقليم دملة مجاورة بالتغلغل داخل حدودها . ومن أمثلة هذا الشكل حدود دولة الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) الدنوبية الشرقية التي تمتد على شكل إصبع (إقليم شابا – أو إقليم كاتنجا ذو الأهمية الاقتصادية) داخل حدود دولة زامبيا (روديسيا الشمالية سابقا) . والامتداد الغربي لدولة الكونغو الديمقراطية ، الذي أتاح لها مجال الاتصال مع المحيط الأطلسي.

وبالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها هذا الإقليم الطولي الذي يمتد بين جمهورية الكونغو (الكونغو برازافيل سابقا) وجمهورية أنغولا ،فهو أيضا يضم العاصمة كينشاسا . ويمتد قطاع كابريفي من دولة ناميبيا (جنوب غرب إفريقيا سابقا) نحو الشرق ليصل إلى نهر الزمبيزي ، ويمتد بين دولتي زامبيا وبتسوانا . ومن الأمثلة العالمية الأخرى على هذا الشكل دولة بورما التى اشتهرت بقتل المسلمين من الروهينجا على يد البوذيين مؤخرا، التي يتوغل الشريط الجنوبي منها داخل شبه جزيرة الملايو. إن عدم الانتظام في الشكل الخارجي للدول يخلق إرباكا في عملية الدفاع عن تلك الأجزاء التي تمتد داخل الدول

الأخرى في حالة الحرب ، فهي بالإضافة إلى أنها تمتد داخل حدود دول قد تكون غير صديقة ،فإنها تفتقر إلى العمق الاستراتيجي ، ويسهل قطعها عن الدولة الأم .ويظهر ذلك الخطر حتى من خلال الثورات الداخلية ، وحركات التمرد والعصيان ، حيث يصعب على الحكومة المركزية إخماد الثورات وحركات العصيان داخل تلك الأقاليم . وهذا ما حدث بالفعل في الكونغو الديمقراطية ، عندما حاول إقليم شابا الغني بالخدمات المعدنية والذي يعد عصب الحياة الاقتصادية فيها ، الانفصال عنها بعد الاستقلال .

5-الشكل المحتوى

والدول المحتواة هي التي تحتويها دول أخرى ، بحيث تكون تلك الدول محاطة ، ومن جميع جهاتها بدولة أخرى . ومن أمثلة بلك الدول دولة الفاتيكان ، التي تقع في قلب روما ، ودول الأفارقة الزنوج ، في قلب جمهورية جنوب أفريقيا الوسطى (ليستو ، سوازي لاند ، ترانسكي ، جسكي ، وفندا) ولا يخفى على أحد الوضع الاقتصادي والعسكري الهش ، الذي تعيشه تلك الدول من خلال كونها تحت رحمة الدول التي تقع ضمن حدودها .

4- التضاريس

لأشكال سطح الارض دور كبير في تقدير قيمة الدولة فهي والمناخ يحددان الخصائص التي قد تتمتع بها الدولة وتكون عاملا لنهوضها وتقدمها ولهذا فهي تحظى باهتمام وعناية الباحث في الجغرافية السياسية. ولا شك ان الفرصة يمكن ان تكون متهيأة اكثر امام الدول ذات الاراضي السهلية من غيرها؛ فالسهول توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة للدولة.. حيث يسهل الاشراف السياسي عن طريق الحكومة المركزية القوية.....

اما الجبال فهي الاخرى لها مزايا وعيوب ففي الجبال كثيرا ما تتوفر فبها مواد عظيمة القيمة من الثروة المعدنية والاخشاب والقوة المائية التي يمكن استغلالها في تنمية قوة الدولة سياسيا واقتصاديا كما تعتبر الجبال عامل طبيعي لحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية الى حدما. ولا يمكن ان تغفل دور الجبال في زيادة كمية الامطار الساقطة والتي تغذي بدورها المياه السطحية والجوفية معا.. وباستطاعة الدولة ايضا ان تشغل مناطقا الجبلية في الزراعة.. كما تشغل الجبال كمراكز سياحية سواء للاصطياف او لممارسة رياضة التزحلق على الجليد وبذلك تعد مورد اقتصادي هام للدولة وعلى الرغم من هذه الاهمية للجبال فأن هناك عيوب او سلبيات تضيفها الى كاهل الدولة لان كثرة الجبال معناه ضيق في مساحة سهولها وبالتالي ضعف امكانياتها في الانتاج الزراعي اضافة الى ان الجبال تعمل على عرقلة وسائل النقل والمواصلات والحركة مما يؤثر على قدرة الدولة في السيطرة والتحكم في اجزائها كما يؤثر ايضا في توزيع السكان حيث ينتشر فيها انتشارا غير منتظم في مجموعات موزعة لا يسهل الاتصال بينها...

واخيرا تعتبر الاشكال التضاريسية عاملا له خطورته في تنظيم استراتيجية دفاع وهجوم الدولة ولكن التأثير المستمر للتطورات المائلة التي حدثت في مجال الهندسة والتكنلوجيا كان ولايزال عظيما على العوامل الجغرافية كالتضاريس ولهذا التأثير اهميته كبيرة بالنسبة للعلاقات السياسية الدولية و بالنسبة للحركات العسكرية .....

لقد كانت الجبال دائمًا عامل قوة في الدفاع عن حدود الدولة. وعلى الرغم من أنها فقدت جزءًا كبيرًا من أهميتها نتيجة لتطور الأسلحة من طائرات وصواريخ، لكنها راحت تستعمل في نفس الوقت لبناء محطات رادارية بهدف الاستطلاع والتنصت ورصد تحركات العدو. ومعلومة أهمية قمم جبل الشيخ في الجولان جنوب سوريا في السيطرة الاستراتيجية على جميع المناطق المجاورة؛ حيث عمدت أميركا إلى منع حافظ أسد من التنازل عنها لليهود طوال ثلاثين عامًا لأنها تريد أن تسيطر هي عليها مباشرة عبر ما يسمى بالقوات الأممية، ولكن اليهود كانوا على علم بالخطة الأميركية ولم يعيدوها للنظام في سوريا.

ويصعب في المناطق الجبلية شق شبكة من المواصلات لربط المراكز السكنية المتناثرة فوقها، لكنها يمكن أن تكون مصدرًا لثروة نباتية هامة إذا كانت مغطاة بالغابات التي يستفاد من خشبها في بعض الصناعات. ولها دور هام كذلك في زيادة كمية التهطال السنوي.

وتشكل المناطق الجبلية دولًا بكاملها كسويسرا ونيبال وبوتان. حيث توجد سويسرا في المنطقة الجبلية المحيطة ببحيرة لوسرن التي أمنت لها تضاريسها الحماية الطبيعية، وهيأت لها السيطرة على ممرات استراتيجية مهمة من الناحية التجارية، مما دفع الدول الأوروبية إلى تحييدها خلال الحربين العالميتين. وتحتل كل من نيبال وبوتان مجموعة من الأودية المحصورة بين سلاسل جبال الهيمالايا الشاهقة التي تفصلها عن سهول الهند في الجنوب. وتعيق المناطق الجبلية النشاط التجاري وانتقال البشر، وتفتقر إلى الأراضي الزراعية، وتكون غالبًا ذات كثافات سكانية متدنية.

وتشكل الجبال عائقًا يمنع اتصال أبناء الدولة الواحدة، كما في الدول الأميركية المشرفة غربًا على المحيط الهادي والحاوية على سلاسل جبالي روكي والأنديز الطولية بدءًا من كندا شمالًا وحتى تشيلي في الجنوب؛ حيث يصعب الاتصال ما بين سكان الشريط الساحلي وسكان المناطق الشرقية من هذه الدول.

وتلعب الجبال دور الملجأ الطبيعي للثوار ومركزًا للتمرد ضد الحكومات المركزية، حيث تشكل المناخ الملائم لحرب العصابات المعتمدة على الأسلحة خفيفة الوزن، والمبدأ القتالي: اضرِب واهرُب. حيث استفاد مقاتلو اليونان ويوغوسلافيا وإيطاليا وفرنسا من جبال بلادهم في حروب العصابات التي شنوها ضد الجيوش الألمانية المحتلة. وكذلك استفاد مقاتلو فيتنام في الأجزاء الشمالية والوسطى من فيتنام الجنوبية من الطبيعة الجبلية المكسوة بالغابات في قتالهم ضد الأميركان. والجبال غير الصالحة لحركة المدرعات لا يمكن احتلالها إلا بإنزال جوي. ومما يزيد من سلبيتها شدة انحدارها حيث تعيق الحركة وتقلل من إمكانات رصد العدو إضافة إلى عرقلتها للاتصالات اللاسلكية.

المحاضرة الثامنة

المناخ والموارد الطبيعية واثرهما في قوة الدولة

المناخ واثره في قوة الدولة

ليس من شك ان التقدم الذي اصابته كثير من الدول انما يرجع في بعض اسبابه الى ملائمة المناخ فيها لنشاط الانسان وعدم وجود التطرف المناخي الذي من شأنه ان يؤثر في مقدرته الجسمية او العقلية..

حيث ان للمناخ اثره الواضح على حيوية الانسان ونشاطه ولا شك ان تنوع المناخ ينعكس على تنوع الانتاج النباتي والحيواني والغابي. الامر الذي يساعد الدولة على الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي والاحوال المناخية الملائمة تزيد الطاقة الانتاجية للدولة على ما عليه في الدول ذات المناخ الاقل ملائمة. حيث تتمكن من توفير الغذاء للسكان بقدر كافي ومتوازن، ومن اهم الاهداف الاساسية للتنظيم الداخلي للدولة في الوقت الحاضر والذي ينعكس بالتالي على استقلال الدولة اقتصاديا وسياسيا وبناء قوتها بحيث تكون قادرة على اتخاذ القرارات..

ادى المناخ المعتدل دورًا هامًا في تنشيط فعالية الإنسان، وبالتالي فإنه يساعد في زيادة قوة الدول؛ حيث ساعد المناخ المعتدل لمنطقة حوض المتوسط على نشوء الحضارات الكبرى منذ أقدم العصور، بينما نرى أن المناطق الباردة والحارة الرطبة والحارة الجافة تقيد فعالية الإنسان وتشكل نقاط ضعف للدول.

ويؤدي المناخ دورًا كبيرًا في توزيع سكان الدولة. ومن الأمثلة الظاهرة على تأثيره التوزع غير المتساوي لسكان البرازيل، حيث يقطن 90% من السكان البالغ عددهم /210/ مليون نسمة المناطق الشرقية والجنوبية حيث تصل الكثافة إلى /20/ نسمة في الكم^2، بينما في المناطق الشمالية والغربية فتنخفض الكثافة إلى شخص واحد في الكم^2، وذلك بسبب انتشار الغابات الاستوائية الكثيفة؛ حيث الرطوبة والحرارة المرتفعتين طوال أيام السنة.

أما أستراليا فيقع جزؤها الشمالي في منطقة المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي حيث الرطوبة والحرارة المرتفعتين والكثافة السكانية القليلة. أما جزؤها الجنوبي فحرارته جيدة؛ لكن نقص الأمطار يؤثر سلبًا على الزراعة وبالتالي على التوزع السكاني. أما وسط أستراليا الذي تشغله صحراء حارة وجافة فيكاد يكون شبه معدوم من السكان، حيث لا تزيد الكثافة على شخص واحد في كل خمسة كيلومترات مربعة. ولا يوجد في هذه المنطقة سوى بقايا السكان الأصليين الذين نجَوا من إبادة الإنسان الأوروبي. ويبقى الجزء الجنوبي الشرقي والشرقي المعتدلان، فيقطنهما تسعة أعشار السكان البالغ عددهم /25/ مليون نسمة.

وتمتاز المناطق القطبية الباردة بوفرة ثرواتها من الحيوانات البحرية كالحيتان والفقمة، وتعد عديمة الأهمية زراعيًا، إلا أن اكتشاف الثروات المعدنية فيها يعطيها أهمية استراتيجية، كالحديد الخام المكتشف شمال السويد، والذهب والنفط في ألاسكا، إضافةً إلى موقعها القطبي الذي يقصر المسافات بين القارات والدول إذا تم سلوكه بالطائرات. فالطريق التقليدي بين أوسلو

ونيويورك الذي يحتاج إلى زمن /53/ ساعة بالطائرة يمكن اختصاره إلى /24/ ساعة إذا سلك الطريق القطبي. وبسبب تقدم القوى الجوية وسلاح الصواريخ أصبحت المنطقة القطبية منطقة ارتكاز استراتيجية، فالمسافة بين موسكو ونيويورك تبلغ /7516/ كم، وهي تكفي لاستخدام صواريخ متوسطة المدى.

فالمنطقة القطبية بسبب مناخها البارد لا تشكل أرضية جيدة لدولة قوية، ولم تقم فيها دول وحضارات ذات شأن في السياسة الدولية؛ ولكن المسيطر عليها يملك ميزة استراتيجية هامة بسبب قربها من كل من روسيا ومن أميركا. وإذا تغيرت الدول العظمى يومًا واختلفت موازين القوى فقد تفقد تلك المنطقة أهميتها الاستراتيجية.

ونفس الكلام يقال عن المناطق الاستوائية حيث الحرارة والرطوبة العاليتان طوال العام دون فصل جفاف، مما يجعلها غير صالحة للسكن، إضافة إلى الجو الخانق للتنفس والتربة الفقيرة بالمواد الغذائية بسبب غسلها المستمر بالأمطار الدائمة مما يمنع قيام الزراعات اللازمة، إلا في المناطق الجبلية المرتفعة حيث الحرارة والرطوبة المقبولتان، إلا أنها تكون ذات مساحات صغيرة غير كافية لقيام دول قوية.

أما المناطق الحارة الرطبة لفترة معينة من السنة، والتي يتلوها فصل جاف، كما في الهند والفليبين وكوبا والهند الصينية، فتعد من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، لتوافر الظروف المناسبة لقيام زراعات جيدة. فالأمطار الموسمية في الهند التي تزيد مساحتها على /3.23/ مليون كم^2 ويبلغ تعدادها السكاني /1.32/ مليار نسمة، تؤدي إلى قيام فصلين زراعيين، فصل الصيف ـ الخريف الذي يبدأ ببذر البذور في أيار وينتهي بالحصاد في تشرين الأول والثاني، وفصل الشتاء. الربيع الذي يبدأ بالبذر في تشرين الثاني وينتهي بالحصاد في أيار.

وللمناخ تأثير هام وقت الحروب وأثناء القتال، ففي المناطق ذات المناخ الفصلي من النادر أن تقدم دولتان على خوض معركة بينهما في فصل تساقط الأمطار؛ لأن الآليات الحربية والمدرعات ستسير على أرض رخوة، فلن تستطيع التحرك بالمرونة المطلوبة، حتى إن القوى الجوية والدفاع الجوي سيعرقل أعمالها الطقس الغائم والماطر. فأغلب الحروب العربية (الإسرائيلية) كانت في فصل الصيف لهذا السبب. وعليه فلا يجب أن تتوغل الدبابات التركية هذه الأيام الماطرة في منطقة عفرين. هذا إضافة إلى أن المحاصيل الزراعية تنضج في بداية الصيف، ويجب أن يحصد معظمها قبل بدء المعارك لتؤمن الإمداد الكافي بالغذاء للقوات المتحاربة.

ويجب أن تأخذ الجهات الحكومية الظروف المناخية في عين الاعتبار أثناء الحروب لتقدم نوع الطعام واللباس المناسب للمقاتلين كي يقاتلوا في ظروف مريحة فيقدّموا أفضل ما لديهم؛ فتختلف حاجات المقاتلين في المناطق الصحراوية عنها في المناطق ذات المناخ الحار والماطر، وعنها في المناطق ذات المناخ البارد المثلج. ووجودهم في مناطق المستنقعات والأنهار يرتب عليهم احتياجات غير وجودهم في المناطق الجبلية.

والدول الكبيرة تُعِدُّ قواتها لخوض المعارك في أي مكان من العالم مهما تباينت الظروف المناخية. فغذاء ولباس الجنود الأميركيين في القواعد العسكرية في المنطقة القطبية يختلف عن غذاء ولباس أقرانهم في القاعدة العسكرية دييغو غارسيا في المحيط الهندي، وغير غذاء ولباس البحارة في الأسطول السابع الذي يهدد دول جنوب شرق آسيا. وغنية عن البيان الظروف المناخية السيئة. وغير المحسوبة جيدًا التي تعرض لها الجيشان الفرنسي زمن نابليون والألماني أيام هتلر أثناء توغلهما في الأراضي الروسية، فكانت من أهم أسباب اندحارهما.

فيجب على قادة الدولة التي تريد القيام بعمل عسكري خارج حدودها أخذ الظروف المناخية التي ستدور فيها المعارك بعين الاعتبار. وتعد إيطاليا في غزوها للحبشة سنة /1935/م خير مثال على ذلك، حيث تجنبت فصل الصيف الحار والماطر المترافق مع فيضان النيل، وعمدت إلى الهجوم أثناء الشتاء الجاف حيث الأرض الصلبة الصالحة لتحرك المدرعات أثناء العمليات الحربية خارج الطرق المعبدة.

فلكي يقاتل الجندي في ظروف صحية ونفسية مريحة وبفعالية عالية يجب على القادة تحديد زمن المعارك وساحتها، وذلك لا يتم إلا بأخذ المبادرة من العدو، والاستعداد المسبق وتجهيز الجندي بكل وسائل الراحة.

ولكن تنوع المناخ من ناحية اخرى قد تكون لها نتائج سلبية، فظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها وظاهرة الجفاف مثلا من الظواهر المناخية التي تعيق الى حد ما النشاط البشري ومن ثم تطوره كقوة سياسية اما المناطق الحارة الرطبة والجهات المنخفضة من المناطق الاستوائية هي الاخرى غير ملائمة لسكن الانسان لان الهواء الحار الرطب يسلب الحيوية. كما ان تربة هذه المناطق فقيرة جدا ان الامطار الغزيرة تعمل دائما على تشريحها وسلبها عناصر الخصوبة الازمة لنمو النبات لذا فأن هذه المناطق قليلة السكان بحيث يمكن ان تكون نواة لدولة مهمة وظاهرة الجفاف ظاهرة مناخية معوقة للتطور السياسي، فالمناطق الصحراوية لا تظهر فيها مراكز للسكان الا اذا توفرت فيها المياه بكميات كافية لمزاولة الانسان نشاطه الاقتصادي وكلما كانت مساحة المنطقة المروية كبيرة فأنها قد تصبح مكانا لقيام وحدة سياسية مهمة. ان التقدم الحضاري والتكلنوجي الذي شهده العالم اليوم لم يعد يسمح لظواهر المناخ السلبية ان تفعل فعلتها كما كانت في الماضي تفرض سيطرتها التامة على الانسان ’فالتقدم في مجال الطيران والاسلحة العسكرية الحديثة والمواصلات وطرق التعدين وغيرها من انجازات الانسان مكنته من ان يفرض ارادته في تذليل الصعوبات واجتياز العقبات واعمار ما عجز سلفه من اعماره لذلك فانه يستطيع ان يبني قوة سياسية في المناطق القطبية والحارة جاعلا منها مواقع للتطور السياسي السريع وعلى نمط جديد من مراكز القوة في العالم.

الموارد الطبيعية واثرها في قوة الدولة

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية. وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها Have and Have not حيث إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العُدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة. وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية. وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها. وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، وإذا لم يتوفر له عنصر اليورانيوم محلياً فإنه يتوجب عليه استيراده من المصادر العالمية، إذا استطاع تأمين طرق المواصلات وتوفرت له القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه. لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد، تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عالٍ. وتسمى بعض المواد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بناء مجتمعها وتطويره وسلامة مواطنيها وأمنهم. وقد ثبت أن السيطرة الاقتصادية والسياسية اللازمة للحفاظ على تدفّق هذه المواد من مصادر إنتاجها إلى مناطق استهلاكها من المهمات العسكرية والأساسية الحساسة، وهذا لا يمكن الحصول عليه إذا غابت هذه السيطرة، لذا فقد ترتّب على معرفة هذه الحقيقة ظهور فكرة (شرايين الحية) التي تمد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشرايين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي.

وقد قال بعض المعنيين في مجال علاقة الموارد الأولية الاقتصادية بالقوة الوطنية: لقد كانت القوة الاقتصادية دائماً أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية .E.H. Carr وقال آخر: "ليست الثروة فقط بل واستقلال الدولة وأمنها أيضاً، ذات ارتباط مادي وثيق بتقدمها. وأن كل دولة لكي تحقق أهدافها الكبرى ينبغي عليها أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودهاAlexander Hamilton " .

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلّت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية. كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النزر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعود هنا ونقول إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط، وإنما الذي يحدد ذلك القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفني لاستثمار هذه الموارد.

ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قيامها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية..

ويصنف الأستاذ جونز Jones الموارد إلى خمسة أصناف وكما يلي:

.1موارد متاحة فوراً وذات أثر فعّال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة.

.2موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقاتها.

.3موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحوير.

.4موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروف وجودها.

.5الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ومهما كان هذا التصنيف فإن التعريف العام للموارد الطبيعية هي الهبات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى رقعة جغرافية وليس للإنسان دخل في وجودها فيه، وأنه من الممكن أن تتحول هذه الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تزيد الدولة استغلال واستثمار تلك الموارد لمنفعة مواطنيها ولمسيرتها في بناء القوة.

ولذلك نجد أن أريك زمرمان E. Zemmermann في كتابه World and Resources and Ind يعرف الموارد بأنها: "الوظيفة العملية التي يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية أو لإشباع حاجة معينة."

كما تعرف الموارد كذلك بأنها: "كل شيء يملكه الشعب أو يستطيع الحصول عليه أو إنتاجه لتعزيز مركزه وقوته أو إنها أي شيء تملكه الدولة أو تستطيع الحصول عليه لتعزيز مكانتها الدولية.( )"

وبناءً على ما جاء في هذه التعريفات من آراء حول ماهيّة الموارد وأهميتها فإننا نجد المقومات الاقتصادية للكيانات السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وكمية الموارد الطبيعية وواسطة الحصول عليها وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وديمومتها وصيانتها وتطويرها وأنها ذات علاقة وثيقة في هذا المجال بمسيرة تطور الدولة وبناء قوتها الذاتية. وأنه لا بدّ لنا من الكلام عن أنواع هذه الموارد الموجودة في دول العالم وأدوارها سلباً أو إيجاباً كمقومات اقتصادية تلعب هذا الدور أو ذاك في حياة ومسيرة دول العالم وشعوبها واستقلاليتها وقوتها.

أنواع الثروات الطبيعية وكيفية استثمارها ودورها في بناء القوة الوطنية

تشمل الموارد الطبيعية كافة المواد الخام التي توجد أو تدخل في تركيب الأرض (قشرتها وباطنها) كالتربة التي توجد على سطحها والمعادن المخزونة في باطنها. كما تشمل مياه البحار والمحيطات وكافة الأجسام المائية وما تحتويه من ثروات عضوية وغير عضوية. كما أن الغطاء النباتي والغلاف الجوي بكافة محتوياتهما وعناصرهما تعتبران من الموارد الطبيعية وكذلك كل مصدر من مصادر الطاقة المعروفة حالياً والتي يمكن استخدامها مستقبلاً كالطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر والجاذبية الأرضية وغيرها من بدائل مصادر الطاقة المعروفة في الوقت الحاضر.

ونظراً لأهمية هذه الموارد وارتباطها بحياة الكيانات السياسية وأمنها القومي، لذا يتوجب على الدول وشعوبها استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل لندرتها ومحدوديتها ودخولها في سير عجلة حياة الدولة ومواطنيها. فعملية المحافظة على احتياطيها والتكامل الحكيم مع ما ينتج منها ويستغل لهو أمر يتطلّب إعداد خطط اقتصادية سليمة ومتكاملة الجوانب تقوم على خطوات

أساسية وضرورية. فمسح ودراسة الموجود والممكن وجوده من ثروات طبيعية واتّباع مخطط سياسي اقتصادي يرمي إلى تحكّم سليم في الاستهلاك من دون التبذير في المستثمر من هذه الموارد، وإن من أهداف هذه المخططات السير في عملية الاستهلاك الحالي وربطه بتوقعات التطور والزيادة بشكل واقعي رصين. وإن محافظة كهذه تتطلب بنفس الوقت استمرارية المتابعة في تنفيذ العمليات وتقنين الاستثمار بشكل يتماشى مع واقع الاحتياجات المطلوبة للسير بالدولة ومواطنيها بالشكل الصحيح، لأن القيمة الفعلية لأي مورد من الموارد الطبيعية ترتبط بفترة زمنية معينة ولها تأثير بالغ في عملية بناء القوة النسبية لتلك الدولة. ويتماشى مع الموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة عناصر مهمة في بناء القوة والهيمنة الدولية، وتلك هي عناصر المساحة وعدد السكان والمستوى الثقافي والعلمي. والوطن العربي يمتلك كافة المقومات الاقتصادية لبناء القوة والظهور ككيان سياسي له أثر فعال في المسرح الدولي وتوازن القوى، فالموارد الطبيعية موجودة فيه وبكميات كبيرة وأنواع متعددة، خاصة النفط الذي هو عصب الحياة لكافة المصانع والآلات والحياة الاجتماعية إلى جانب المساحة الشاسعة والتي تبلغ (5) ملايين ميل مربع أو ما يعادل 13 مليون كم2 وعدد من النفوس يقدر بحوالي 192 مليون نسمة وموقع جيوستراتيجي فريد وإطلالات على أجسام مائية هامة في التجارة الدولية.

فعند توحد الوطن العربي سياسياً، بالإضافة إلى وحدته الجغرافية والبشرية والتاريخية وغيرها، فإن عملاقاً عربياً سيحتل مكانة جديرة على مسرح الأحداث العالمية وفي كافة مجالاتها.

نستطيع القول أن كافة دول العالم تستطيع أن تنتج كل أو بعض احتياجاتها من المواد الغذائية بل أن بعضها ينتج أكثر مما يحتاج أو يستهلك. أما في مجال الثروة المعدنية فهي موجودة بشكل أقل انتظاماً وعلاً من الثروة الزراعية وإنها موزعة في الطبقات الأرضية بطريقة عشوائية. فهناك أقاليم ومناطق غنية ببعض هذه المواد بينما هناك مناطق أخرى تكاد تكفي نفسها ذاتياً أو إنها تفتقر كلياً إلى بعض المواد المعدنية. فمثلاً نجد خامات الحديد والسليكا منتشرة في معظم بقاع الأرض بينما نجد بعض المعادن الأخرى كاليورانيوم والذهب والنفط والمنغنيز والقصدير موجودة في أقاليم أو دول قليلة. وقد أدى هذا التوزيع الجغرافي غير المتعادل أو غير المتوازن للمواد المعدنية إلى قيام نشاط تجاري عالمي واسع خاصة في الظروف الطبيعية. وإن إنتاج المواد المعدنية يختلف في طبيعته وأسلوبه عن إنتاج المواد الزراعية. ففي الزراعة نجد أن التربة دائمة ومتواصلة الإنتاج ولربما تحتاج إلى بعض العناية والتخصيب وإنها إذا ما استغلت فإنها تستمر في الإنتاج. أما المعادن فهي محدودة الكمية بشكل عام لذلك فهي نافذة مع الزمن، وغن هذه الصفة تضعها في حالة عدم الاستقرار أو التوازن عندما ترتبط بمقومات القوة للدولة، لذلك يجب أتباع الحكمة في إنتاجها والحفاظ على مخزونها واحتياطها بشكل رصين، وإن المعادن تختلف عن المحاصيل الزراعية في كونها قابلة للخزن دون الخوف عليها من الفساد أو التلف اللذين يصلحان للمواد الغذائية إذا لم تحسم أو تعالج، أي أن المواد المعدنية بها طبيعة المرونة وطول العمر كما إنها من الممكن استعمال معظمها ثانية بل واستخدامها مرات عديدة على عكس المحاصيل الزراعية التي تستخدم فتستهلك مرة واحدة.

فالمعادن الفلزية تتحكم بقوة وحياة الدول واقتصاداتها ومسيرتها الصناعية ومن ثم تطورها ومكانتها الدولية، خاصة تلك المعادن الهامة التي تدخل في إنتاج العديد من المصنعات الأساسية والحساسة. فالحديد وخاماته هو المعدن الذي تقوم عليه الصناعات الثقيلة والخفيفة لذا فهو يعتبر كالعضل للدولة ومقارنتها بالإنسان. فوجوده وسهولة الحصول عليه يعتبر من المقومات الأساسية للقوة الصناعية وكذلك لبعض المعادن الفلزية الأخرى ولكن كل حسب مكانته ونسبة دخوله في الإنتاج. والبوكسايت الذي هو خام الألمنيوم له مكانة عالية في التصنيع وإنتاج المواد الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وكذلك النحاس والقصدير والنيكل والمنغنيز والكبريت والكروم حيث كلها تدخل في صناعات مهمة بعضها عسكرية وبعضها للاستهلاك الحضاري.

أما الذهب والفضة والماس فهي معادن ذات قيمة اقتصادية مالية أو نقدية يعبر عنها بالغنى المالي والتي تستعمل، بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، في مجال التعامل المالي والتجاري والاقتصادي حيث تضيف هيبة للدول التي تمتلكها بكثرة، لذلك فالمعادن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، معادن إستراتيجية ومعادن أساسية ومعادن ضرورية كل حسب ارتباطها بمسيرة الدولة ودخولها في الصناعات الهامة والحساسة. كما نستطيع تقسيم الثروة المعدنية إلى معادن مصادر الطاقة وأخرى إلى مواد أولية خام تستخدم للصناعة وإنتاج المصنوعات التي تحتاج إليها الحياة ومتطلباتها .

المحاضرة التاسعة

الموارد الطبيعية واثرها في قوة الدولة

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية. وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها Have and Have notحيث إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العُدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة. وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية. وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها. وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، وإذا لم يتوفر له عنصر اليورانيوم محلياً فإنه يتوجب عليه استيراده من المصادر العالمية، إذا استطاع تأمين طرق المواصلات وتوفرت له القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه. لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد، تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عالٍ. وتسمى بعض المواد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بناء مجتمعها وتطويره وسلامة مواطنيها وأمنهم. وقد ثبت أن السيطرة الاقتصادية والسياسية اللازمة للحفاظ على تدفّق هذه المواد من مصادر إنتاجها إلى مناطق استهلاكها من المهمات العسكرية والأساسية الحساسة، وهذا لا يمكن الحصول عليه إذا غابت هذه السيطرة، لذا فقد ترتّب على معرفة هذه الحقيقة ظهور فكرة (شرايين الحية) التي تمد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشرايين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي.

وقد قال بعض المعنيين في مجال علاقة الموارد الأولية الاقتصادية بالقوة الوطنية: لقد كانت القوة الاقتصادية دائماً أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية .E.H. Carr وقال آخر: "ليست الثروة فقط بل واستقلال الدولة وأمنها أيضاً، ذات ارتباط مادي وثيق بتقدمها. وأن كل دولة لكي تحقق أهدافها الكبرى ينبغي عليها أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودهاAlexander Hamilton " .

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلّت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية. كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النزر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعود هنا ونقول إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط، وإنما الذي يحدد ذلك القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفتي لاستثمار هذه الموارد.

ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قيامها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية..

ويصنف الأستاذ جونز Jones الموارد إلى خمسة أصناف وكما يلي:

1. موارد متاحة فوراً وذات أثر فعّال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة.

2. موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقاتها.

3. موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحوير.

4. موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروف وجودها.

5. الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ومهما كان هذا التصنيف فإن التعريف العام للموارد الطبيعية هي الهبات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى رقعة جغرافية وليس للإنسان دخل في وجودها فيه، وأنه من الممكن أن تتحول هذه الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تزيد الدولة استغلال واستثمار تلك الموارد لمنفعة مواطنيها ولمسيرتها في بناء القوة.

ولذلك نجد أن أريك زمرمان E. Zemmermann في كتابه World and Resources and Ind يعرف الموارد بأنها: "الوظيفة العملية التي يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية أو لإشباع حاجة معينة."

كما تعرف الموارد كذلك بأنها: "كل شيء يملكه الشعب أو يستطيع الحصول عليه أو إنتاجه لتعزيز مركزه وقوته أو إنها أي شيء تملكه الدولة أو تستطيع الحصول عليه لتعزيز مكانتها الدولية.( )"

وبناءً على ما جاء في هذه التعريفات من آراء حول ماهيّة الموارد وأهميتها فإننا نجد المقومات الاقتصادية للكيانات السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وكمية الموارد الطبيعية وواسطة الحصول عليها وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وديمومتها وصيانتها وتطويرها وأنها ذات علاقة وثيقة في هذا المجال بمسيرة تطور الدولة وبناء قوتها الذاتية. وأنه لا بدّ لنا من الكلام عن أنواع هذه الموارد الموجودة في دول العالم وأدوارها سلباً أو إيجاباً كمقومات اقتصادية تلعب هذا الدور أو ذاك في حياة ومسيرة دول العالم وشعوبها واستقلاليتها وقوتها.

أنواع الثروات الطبيعية وكيفية استثمارها ودورها في بناء القوة الوطنية

تشمل الموارد الطبيعية كافة المواد الخام التي توجد أو تدخل في تركيب الأرض (قشرتها وباطنها) كالتربة التي توجد على سطحها والمعادن المخزونة في باطنها. كما تشمل مياه البحار والمحيطات وكافة الأجسام المائية وما تحتويه من ثروات عضوية وغير عضوية. كما أن الغطاء النباتي والغلاف الجوي بكافة محتوياتهما وعناصرهما تعتبران من الموارد الطبيعية وكذلك كل مصدر من مصادر الطاقة المعروفة حالياً والتي يمكن استخدامها مستقبلاً كالطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر والجاذبية الأرضية وغيرها من بدائل مصادر الطاقة المعروفة في الوقت الحاضر.

ونظراً لأهمية هذه الموارد وارتباطها بحياة الكيانات السياسية وأمنها القومي، لذا يتوجب على الدول وشعوبها استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل لندرتها ومحدوديتها ودخولها في سير عجلة حياة الدولة ومواطنيها. فعملية المحافظة على احتياطيها والتكامل الحكيم مع ما ينتج منها ويستغل لهو أمر يتطلّب إعداد خطط اقتصادية سليمة ومتكاملة الجوانب تقوم على خطوات أساسية وضرورية. فمسح ودراسة الموجود والممكن وجوده من ثروات طبيعية واتّباع مخطط سياسي اقتصادي يرمي إلى تحكّم سليم في الاستهلاك من دون التبذير في المستثمر من هذه الموارد، وإن من أهداف هذه المخططات السير في عملية الاستهلاك الحالي وربطه بتوقعات التطور والزيادة بشكل واقعي رصين. وإن محافظة كهذه تتطلب بنفس الوقت استمرارية المتابعة في تنفيذ العمليات وتقنين الاستثمار بشكل يتماشى مع واقع الاحتياجات المطلوبة للسير بالدولة ومواطنيها بالشكل الصحيح، لأن القيمة الفعلية لأي مورد من الموارد الطبيعية ترتبط بفترة زمنية معينة ولها تأثير بالغ في عملية بناء القوة النسبية لتلك الدولة. ويتماشى مع الموارد الطبيعية، ومصادر الطاقة عناصر مهمة في بناء القوة والهيمنة الدولية، وتلك هي عناصر المساحة وعدد السكان والمستوى الثقافي والعلمي. والوطن

العربي يمتلك كافة المقومات الاقتصادية لبناء القوة والظهور ككيان سياسي له أثر فعال في المسرح الدولي وتوازن القوى، فالموارد الطبيعية موجودة فيه وبكميات كبيرة وأنواع متعددة، خاصة النفط الذي هو عصب الحياة لكافة المصانع والآلات والحياة الاجتماعية إلى جانب المساحة الشاسعة والتي تبلغ (5) ملايين ميل مربع أو ما يعادل 13 مليون كم2 وعدد من النفوس يقدر بحوالي 192 مليون نسمة وموقع جيوستراتيجي فريد وإطلالات على أجسام مائية هامة في التجارة الدولية.

فعند توحد الوطن العربي سياسياً، بالإضافة إلى وحدته الجغرافية والبشرية والتاريخية وغيرها، فإن عملاقاً عربياً سيحتل مكانة جديرة على مسرح الأحداث العالمية وفي كافة مجالاتها.

نستطيع القول أن كافة دول العالم تستطيع أن تنتج كل أو بعض احتياجاتها من المواد الغذائية بل أن بعضها ينتج أكثر مما يحتاج أو يستهلك. أما في مجال الثروة المعدنية فهي موجودة بشكل أقل انتظاماً وعلاً من الثروة الزراعية وإنها موزعة في الطبقات الأرضية بطريقة عشوائية. فهناك أقاليم ومناطق غنية ببعض هذه المواد بينما هناك مناطق أخرى تكاد تكفي نفسها ذاتياً أو إنها تفتقر كلياً إلى بعض المواد المعدنية. فمثلاً نجد خامات الحديد والسليكا منتشرة في معظم بقاع الأرض بينما نجد بعض المعادن الأخرى كاليورانيوم والذهب والنفط والمنغنيز والقصدير موجودة في أقاليم أو دول قليلة. وقد أدى هذا التوزيع الجغرافي غير المتعادل أو غير المتوازن للمواد المعدنية إلى قيام نشاط تجاري عالمي واسع خاصة في الظروف الطبيعية. وإن إنتاج المواد المعدنية يختلف في طبيعته وأسلوبه عن إنتاج المواد الزراعية. ففي الزراعة نجد أن التربة دائمة ومتواصلة الإنتاج ولربما تحتاج إلى بعض العناية والتخصيب وإنها إذا ما استغلت فإنها تستمر في الإنتاج. أما المعادن فهي محدودة الكمية بشكل عام لذلك فهي نافذة مع الزمن، وغن هذه الصفة تضعها في حالة عدم الاستقرار أو التوازن عندما ترتبط بمقومات القوة للدولة، لذلك يجب أتباع الحكمة في إنتاجها والحفاظ على مخزونها واحتياطها بشكل رصين، وإن المعادن تختلف عن المحاصيل الزراعية في كونها قابلة للخزن دون الخوف عليها من الفساد أو التلف اللذين يصلحان للمواد الغذائية إذا لم تحسم أو تعالج، أي أن المواد المعدنية بها طبيعة المرونة وطول العمر كما إنها من الممكن استعمال معظمها ثانية بل واستخدامها مرات عديدة على عكس المحاصيل الزراعية التي تستخدم فتستهلك مرة واحدة.

فالمعادن الفلزية تتحكم بقوة وحياة الدول واقتصاداتها ومسيرتها الصناعية ومن ثم تطورها ومكانتها الدولية، خاصة تلك المعادن الهامة التي تدخل في إنتاج العديد من المصنعات الأساسية والحساسة. فالحديد وخاماته هو المعدن الذي تقوم عليه الصناعات الثقيلة والخفيفة لذا فهو يعتبر كالعضل للدولة ومقارنتها بالإنسان. فوجوده وسهولة الحصول عليه يعتبر من المقومات الأساسية للقوة الصناعية وكذلك لبعض المعادن الفلزية الأخرى ولكن كل حسب مكانته ونسبة دخوله في الإنتاج. والبوكسايت الذي هو خام الألمنيوم له مكانة عالية في التصنيع وإنتاج المواد الاستهلاكية وغير الاستهلاكية

وكذلك النحاس والقصدير والنيكل والمنغنيز والكبريت والكروم حيث كلها تدخل في صناعات مهمة بعضها عسكرية وبعضها للاستهلاك الحضاري.

أما الذهب والفضة والماس فهي معادن ذات قيمة اقتصادية مالية أو نقدية يعبر عنها بالغنى المالي والتي تستعمل، بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، في مجال التعامل المالي والتجاري والاقتصادي حيث تضيف هيبة للدول التي تمتلكها بكثرة، لذلك فالمعادن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، معادن إستراتيجية ومعادن أساسية ومعادن ضرورية كل حسب ارتباطها بمسيرة الدولة ودخولها في الصناعات الهامة والحساسة. كما نستطيع تقسيم الثروة المعدنية إلى معادن مصادر الطاقة وأخرى إلى مواد أولية خام تستخدم للصناعة وإنتاج المصنوعات التي تحتاج إليها الحياة ومتطلباتها .

المحاضرة العاشرة

المقومات البشرية واثرها في قوة الدولة

المقومات السكانية

ان دراسة العنصر البشري في الدولة هو احد مجالات الدراسة في الجغرافيا السياسية. والمقصود بالعناصر البشرية هو الأنسان وما يتعلق به من أنشطة اقتصادية واجتماعية لما لها من الاهمية على اتخاذ القرارات السياسية، وبالتالي على قوة الدولة، ومكانتها الدولية . وينظر الجغرافي السياسي للسكان والاقتصاد من زاوية مختلفة عن تلك التي علم الديمغرافيا او السكان، أو تلك التي يستخدمها عالم الاقتصاد، او الباحث في الجغرافيا الاقتصادية. ذلك أن الباحث في الجغرافيا السياسية ذلك أن الباحث في الجغرافيا السياسية يدرس العناصر السكانية التي تؤثر على القرارات والاحداث السياسية ، باعتبار أن الأولى هي احد العوامل الجغرافية، وكذلك بالنسبة الظواهر الجغرافية الاقتصادية. فالسكان في اي دولة هم المنتجون والمستهلكون، وهم صانعو القرارات السياسية.

مما لا شك فيه ان أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام وواسع من قبل المهتمين بالعلاقات الدولية حيث يلعب هذا العامل دورا مهما في قوة الدولة من حيث القوة العسكرية للدولة او القوة الاقتصادية لها حيث يشكل عاملا مهما في الانتاج الوطني والقومي للدولة , و نقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة واحيانا يطلق عليه بالعامل الديموغرافي , ويعبر عنه الشعب او السكان ، الذى يمثل ثقلا جوهريا بين الاسس العامة لقوة الدولة ، كونه يمثل قوة العمل اللازمة لإدارة شئونها ، وتطوير اقتصادها ،عمليا وعلميا , كما يتيح لها القوة البشرية اللازمة وخاصة في الامور العسكرية من حيث امداد القوات والجيش باحتياجاتهما من الأفراد، وحينما يمارس السكان نمطا معينا او أنماطا مختلفة من القيم والثقافات التي تتسيد فيه والتي يمكن ان نقول انه من خلالها يعبر عن ارادته القومية والوطنية ومن شانه ان يؤدي اداور مباشرة او غير

مباشرة تكون كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الاخرى لكن هذا الامر كله يتم في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشري وقوة الدولة، بفعل المتغيرات الوسيطة لتلك العلاقة.

لا تقل المقومات البشرية في أهميتها عن المقومات الطبيعية أو المقومات الاقتصادية في تقدير القيمة السياسية للدولة بل ربما تعد من أهمها بينما من حيث التأثير في القوة الدولة والجغرافية السياسية لان اغلب المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها دول العالم في وقتنا الحاضر.

وكما إن الأرض التي تشغلها الدولة تمثل الأساس القانوني لكيانها فان وجودها الواقعي لا يتحقق إلا بسكانها فقط . لذا فان عدد هؤلاء السكان وتوزيعهم الجغرافي من الأمور المهمة في بناء هذا الكيان . ومن هنا تبرز أهمية دراسة المقومات البشرية للدولة في بحث جغرافي سياسي لان مثلها مثل الثروات الطبيعية التي وجدنا انها تكون لازمة لقوتها السياسية , وتختلف المقومات البشرية اختلافا عظيما من ناحية العدد والتوعية من دولة لأخرى مماله اثر على وضع الدولة السياسي وقدرتها العسكرية ومدى تقدمها الحضاري.

حجم السكان

يقصد بحجم السكان عدد الافراد في مكان معين وفي وقت محدد. ويلاحظ إن حجم السكان يحتل أهمية خاصة من جانب الدوائر الاكاديمية ورجال السياسة والحرب ، وهذا مرده إلى إن هناك فرض شائع في الادبيات التي تدرس العلاقة بين حجم السكان والصراع مؤداه إن حجم السكان المطلق هو أكثر محددات قوة الدولة أهمية ، وقد استند هذا الفرض على التراكمات التاريخية في مرحلة مبكرة كانت تركز على زيادة عدد السكان ودورها الايجابي في زيادة عدد افراد القوات المسلحة للدولة ، وفي هذا الإطار تعددت المقولات التي تؤكد على العلاقة الارتباطية بين حجم السكان وقوة الدولة أي كلما زاد حجم السكان كلما زادت قوة الدولة المحتملة. ومن ابرز ممثلي هذا الاتجاه اورجانسكي Organski، وكذلك أكدت تحليلات تقليدية أخرى على محورية الدور الذي يلعبه حجم السكان في تحديد قوة الدولة فزيادة عدد السكان تمكن من التغلب على النقص في مكونات القوة الأخرى للدولة بينما قلة عدد السكان لا تمكن الدولة من إن تحقق مكانة القوة الكبرى. واكدت هذه الدراسات على انه إذا كان الحجم الأكبر للسكان لا يضمن تلقائيا مكانة الدولة الكبرى فانه لا توجد دولة تتمتع بمكانة القوة الكبرى بدون حجم سكان كبير نسبيا ...وقد استند انصار فكرة العدد/ القوة إلى حالات تاريخية تمثلت في صعود فرنسا تحت حكم ملوك البوربون، وكذلك التوسع الاستعماري البريطاني خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتوسع الاستعماري الالماني والايطالي خلال فترة الحربين العالميتين.

يؤدي حجم السكان أثراً مهماً في سلوك الدولة وتترتب عليه آثارٌ ايجابية كثيرة في حالات وسلبية في حالات اخرى ، فمن خلاله يمكن للدولة تزدهر صناعياً على اسس اقتصادية تعمل بكفاءة كاملة في حين نجد الدول القليلة السكان قد تكون ضعيفة في قدراتها التصنيعية والعسكرية حتى وان

امتلكت موارد اقتصادية كبيرة . فالحجم السكاني هو العامل الاول في تحديد حجم القوى العاملة ومن المتعذر ان يستعاض عنه بعوامل الانتاج الاخرى . ويمتد اثر هذا العامل الى القوات المسلحة الذين يتم اختيارهم على وفق اعمار معينة ، فان حجمهم شرط ضروري لانشاء جيش كبير ، وان حجم السكان الكبير يخلق احساسا بالامان والثقة بين مواطني الدولة وشعورا بالخوف في نفوس اعدائها وهو ما يعزز من ممارسة الدولة لقوتها ازاء غيرها من الدول

يعد العامل الأكثر انتشارا وبروزا ضمن عناصر القوة البشرية فهناك دول يزيد تعداد سكانها عن مليار نسمة كالصين وهناك دول تعاني من نقص حاد في اعدد السكان ، كدولة الإمارات ، مع تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى ، بين دول ينمو سكانها بأسرع من قدرتها على الاستيعاب، وأخرى تتوازى فيها أعداد المواليد مع معدلات الوفيات، وفى بعض الحالات المثيرة يتجه عدد السكان الى النقصان, و كلما زاد حجم السكان (وقلت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة بشكل عام.

يؤثر حجم السكان على حجم الناتج القومي، وبالتالي على قوة الدولة ومكانتها الدولية. وقد اشرنا سابقا الى طبيعة العلاقة الوثيقة بين عدد السكان والناتج القومي وقوة الدولة. ولحجم السكان ايضا اثر مباشر على قوتها العسكرية، لانه الذي يرفد القوات المسلحة بالقوى العاملة و كثيرا ما يصبح حجم السكان الضخم عالة على الدولة .اذا لم تتمكن من توفير الطعام لهم وعلى ذلك يمكن ان نورد بعض الدول الأفريقية التي لا تمتلك مقومات قيام الدولة، او الموارد اللازمة لاطعام سكانها، ومع ذلك فإن معدلات المواليد فيها تزيد عن 4 % باستثناء عدد قليل من الدول التي تتراوح فيها معدلات المواليد بين 3 الى 3.99% وهذه الدول هي الجزائر والمغرب وبتسوانا وجنوب افريقيا ، بينما تونس هي الدولة الوحيدة التي تقل فيها المعدلات عن 2%.

ولذلك فقد يكون التزايد السكاني عامل ضعف اكثر منه عامل قوة. وليس هناك حجم أفضل للسكان يمكن اعتباره مقياسا للدول تسعى الى تحقيقه وقد تنيه الفيلسوف اليوناني ارسطو إلى هذه النقطة، وأشار الى ان افضل حجم للسكان هو الحجم الذي لا يترك فراغات كبيرة في الدولة ، وهو الحجم الذي يساعد في الدفاع عن ارض الدولة ، والذي يتناسب مع حجم الدولة أو مساحتها ومواردها. والواقع أن تناسب حجم السكان مع الموارد المتاحة للدولة هو في غاية الأهمية، والحجم الافضل للسكان هو الذي يحقق الرفاة والدخل الجيد للسكان. فكما يشكل التخلخل السكاني ضعفاً جيوبوليتيكيا قد يهدد كيان الدولة، فان الازدحام السكاني هو الآخر ضعف يهدد كيان الدولة و استمرارها.

إن الربط بين عدد السكان وقوة الدولة ، ربط مجرد ولا يفيد الكثير بل ان التأثير المحتمل للعامل السكاني كمورد قوة فعال إذ ما يرتبط باعتبارات معقدة "أهمها مستوى التنمية البشرية" إلى درجة يصعب معها إصدار أحكام محددة ، بعيدا عن ظروف كل دولة ، أو مجموعة من الدول المتشابهة ، على حدة .

لقد تطور سكان العالم تطور اً سريعاً وخاصة في القرون الاخيرة :حيث يزيد عدد سكان العالم الان (بداية عام 2020)على 7,742 مليار نسمة وقد كان عددهم قبل سبعين عاما اقل من مليارين ويتوزعون بطريقة غير متوازنة على اجزاء العالم . شغل قارة آسيا 59.9% من عدد سكان العالم ، حيث تشكل الصين والهند معاً وحدهما 36.21% من عدد سكان العالم. تأتي بعدها قارة أفريقيا ، مشكلة بذلك 15.7% من عدد سكان العالم. وتمثل قارة أوروبا التي يقطنها حوالي 10.3% من تعداد السكان حول العالم. بينما تشكل قارة أمريكا الشمالية (4.9%)، وتشغل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ما يمثل (8.6%)، ويشكل عدد السكان في أوقيانوسيا بذلك 0.5% من تعداد سكان العالم . في حين تشكل المناطق الأكثر تقدمًا تمثل 17.3% من سكان العالم مقابل 82.7 % للمناطق الأقل نموًا. وقد اثبتت العمليات العسكرية الحديثة ان القوة البشرية ضرورية لاقتحام المواقع وتطهيرها ثم احتلال المناطق الارضية. ومؤشر التنوع العرقي- الديني لسكان الدولة، فان وجود مشكلات عرقية أو حساسيات دينية يؤثر ذلك بشدة على التجانس الاجتماعي في بين افراد المجتمع ، وهذا من شأنه أن يعرض الدول لمشكلات حادة ، كما هو الحال في إندونيسيا يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة ، من تعليم وصحة وخدمات ، فهي التي توضح حالة السكان في الدولة. كما إن الربط بين عدد السكان وقوة الدولة ، ربط مجرد ولا يفيد الكثير بل ان التأثير المحتمل للعامل السكاني كمورد قوة فعال إذ ما يرتبط باعتبارات معقدة "أهمها مستوى التنمية البشرية" إلى درجة يصعب معها إصدار أحكام محددة ، بعيدا عن ظروف كل دولة ، أو مجموعة من الدول المتشابهة ، على حدة .

يمكننا أن نلخص دور السكان في بناء الدولة في النقاط التالية:

(1) العدد الكبير للسكان يكون في حد ذاته قوة في المجالات العسكرية حتى برغم الحرب الحديثة، ولا شك أن ذلك ينطبق بنوع خاص على الماضي حين كانت الجيوش البرية تحدد مصير المعارك بين الدول.

(2)العدد الكبير للسكان يعطي للدولة طاقات اقتصادية كثيرة في مجال استغلال الموارد المتاحة ومجال التسويق .

(3)يكون العدد الكبير للسكان في الدول النامية عبئا كبيرا على انفاقات الدولة في جانب الخدمات الصحية والتعليمية، ومن المشكلات التي تواجهها هذه الدول سوء التغذية ومكافحة الأوبئة والأمراض المتوطنة وتقليل نسبة الوفيات عامة، وقد ترتب على نجاح كثير من الدول في توفير هذه الخدمات ارتفاع متوسطات الأعمار، ومن ثم يمكن أن ترتفع فترة العمالة المنتجة في حياة الأفراد.

(4) ان وجود قاعدة كبيرة من الأطفال رفعت بذلك نسبة الإعالة، وفي الوقت نفسه أدى ارتفاع متوسطات الأعمار إلى ضغط السكان على الموارد الاقتصادية المحدودة في الدول المتخلفة.

(5)العدد الكبير للسكان يكون في حد ذاته قوة في المجالات العسكرية حتى برغم الحرب الحديثة، ولا شك أن ذلك ينطبق بنوع خاص على الماضي حين كانت الجيوش البرية تحدد مصير المعارك بين الدول.

(6)العدد الكبير للسكان يعطي للدولة طاقات اقتصادية كثيرة في مجال استغلال الموارد المتاحة ومجال التسويق، وفي هذا نستطيع أن نقارن بين أستراليا بمساحتها الضخمة وأعداد سكانها القليلة بدولة أخرى كهولندا تشابهها في عدد السكان — ١٢، ١٢,٥ مليونًا على التوالي — بينما تزيد عنها أستراليا في المساحة نحو ٢٣ مرة، ومع ذلك فإن نصيب الفرد من الإنتاج القومي متشابه — ١٨٤٠، ١٤٢٠ دولارًا على التوالي.

(7)يكون العدد الكبير للسكان في الدول النامية عبئًا كبيرًا على اتفاقات الدولة في جانب الخدمات الصحية والتعليمية، ومن المشكلات التي تواجهها هذه الدول سوء التغذية ومكافحة الأوبئة والأمراض المتوطنة وتقليل نسبة الوفيات عامة، وقد ترتب على نجاح كثير من الدول في هذه الخدمات ارتفاع متوسطات الأعمار، ومن ثم يمكن أن ترتفع فترة العمالة المنتجة في حياة الأفراد.

(8)ولكن انخفاض الوفيات لم يقابله انخفاض نسبة المواليد بسرعة موازية لانخفاض الوفيات مما أدى إلى وجود قاعدة كبيرة من الأطفال رفعت بذلك نسبة الإعالة، وفي الوقت نفسه أدى ارتفاع متوسطات الأعمار إلى ضغط السكان على الموارد الاقتصادية المحدودة في الدول المتخلفة.

(9)في الدول المتقدمة نجد توازنًا واضحًا بين الوفيات القليلة والمواليد المضبوطة، وباستثناء حالات قليلة فيها النمو السكاني على نسبة ضئيلة — ٠,٥٪ في النمسا و٠,٦٪ في بريطانيا، ٠,٧–٠,٩٪ لغالبية دول اسكندنافيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا — فإن مجموعة الدولة المتقدمة لا تعاني المشكلات السكانية العنيفة التي تعانيها الدول المتخلفة، وقد أدى هذا إلى زيادة المصاعب أمام التنمية الاقتصادية أمام الدول المتخلفة، وتسبب في ظهور ضعف أساسي جديد في بناء هذه الدول من النواحي الاقتصادية والسياسية معًا.

(10)برغم أن عددًا من الدول المتقدمة قد فتحت أبوابها للعمالة من بعض الدول المتخلفة — كدول السوق الأوروبية التي تحتاج إلى أيدٍ عاملة من اليونان وتركيا وجنوب إيطاليا وإسبانيا والبرتغال ... إلخ — إلا أن هذه الدول لا تستطيع امتصاص الزيادة السكانية لمثل هذه الدول المتخلفة، وإنما تستوعب أعدادًا محدودة في جوانب العمالة غير الماهرة فقط.

النمو السكاني

يقصد بالنمو السكاني هو التغير الذي يطرأ على حجم السكان من خلال حركتي السكان الطبيعية والمكانية ويقصد بالحركة الأولى تغير السكان الطبيعي الناجم عن الفرق بين الولادات والوفيات ولا يفترض أن تكون الزيادة فعلية بقدر ما هي ألا تغير طبيعي نتائجه الزيادة أو النقصان الطبيعي أما

الحركة الثانية والتي تعني الهجرة والتي يتسبب عنها تغير موطن الفرد وهي الأخرى نتائجها الزيادة من خلال الوافدين ا والنقصان من خلال النازحين.

يرتبط النمو السكاني ارتباطا وثيقا بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية. وللنمو السكاني اثاراً جيوبوليتيكية تنعكس على قوة الدولة سلبا أو ايجابا . فقد شجعت اليابان قبل بالحرب العالمية الثانية سكانها على التزايد من اجل تحقيق قوة عسكرية ضخمة تمكنها من مد سيطرتها على مناطق وأقاليم عالمية جديدة. وقد كانت دعوة الحكومة اليابانية لسكانها غم معرفتها بفقر مواردها الطبيعية وتربة بلادها، وعدم مقدرتها على اطعام المزيد ان. والواقع أن التزايد السكاني استخدم من قبل اليابانيين كمبرر للتوسع اري. وهذا ما تستخدمه حكومة (إسرائيل) في فلسطين، من استقدام المهاجرين من مختلف أنحاء العالم ليصبح لديها المبرر لاحتلال مزيد من الأراضي العربية، أو الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها عام 1967، بحجة إيواء وإطعام المهاجرين الجدد. وتدرك الدول التي تنخفض فيها معدلات النمو السكاني دون معدلات التعويض، للخطر الاستراتيجي الذي ينتظرها، لذا تشجع هذه الدول سكانها على زيادة النسل، بل إن بعض ، تمنح جوائز ومكافئات للعائلات التي تنجب اكبر عدد ممكن من الأطفال. وينطبق فرنسا، وبعض الدول الأوروبية الشرقية. وقد وصل الحد ببعض الدول مثل هنغاريا ، بفرض عقوبات على العائلات التي تستخدم وسائل منع الحمل أو تحد من نسلها . وفي المقابل تقوم بعض الدول بانتهاج سياسيات للحد من النمو السكاني، كالصين التي اتبعت الحد من النسل الإجباري في السبعينيات من القرن العشرين، بحيث يحظر على كل عائلة انجاب اكثر من طفل واحد، وتقع تحت طائلة العقاب الاقتصادي الذي لا يحتمل.

المحاضرة الحادية عشر

التركيب السكاني واثره في قوة الدولة

تنظر الجغرافيا السياسية الى هذا الموضوع على قدر كبير من الاهمية كونه يوضح الصورة الديموغرافية للمجتمع ذكوراً واناثاً ويحدد الفئات المنتجة فيه التي يقع على عاتقها عبئ اعالة باقي افراده ، فمن خلال بياناته يمكن التعرف على حجم القوى العاملة واعداد السكان القادرين على الهجرة ويساعد التركيب الديموغرافي على التخطيط لشتى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة ولا سيما العسكرية منها التي تهم الدولة في معرفة قدرتها العسكرية والاقتصادية ممثلة بشبابها المحاربين والنشطين اقتصاديا. . يقسم التركيب الديموغرافي لغرض دراسته على النحو الاتي :

1-التركيب العمري

وهو دراسة الذكور والاناث بحسب الفئات العمرية وله اهمية في معرفة قوة السكان الانتاجية والحيوية فضلا عن انه يشير الى اتجاه نموهم ، وكذلك القادرين على المساهمة في العملية الانتاجية والاستهلاكية والقادرين على حمل السلاح.

ويعد هذا التركيب من أهم العناصر الديموغرافية و اخطرها في الدلالة على قوة السكان الإنتاجية ومقدرتهم الحيوية فمن بيانات السن يمكن معرفة حجم السكان في سن العمل الذي يقع على عاتقهم عبء إعالة باقي السكان(الأطفال والشيوخ) وكذلك معرفة عدد النساء في سن الإخصاب اللائي يتراوح أعمارهن ما بين 15الـى49 سنــة وتفيد دراســة هذا الـتركيب فـي تـخطيط كافة الـــــمشاريع الاجـتماعية والاقتصادية لمختلف شرائح المجتمع مستقبلا .

1- فئة صغار السن الذين تتراوح أعمارهم من 0-14 سنة.

2- فئة متوسطي السن الذين تتراوح أعمارهم من 15 -64 سنة .

3-فئة كبار السن والذين تتراوح أعمارهم أكثر من 65سنة فأكثر

2- التركيب النوعي

يعبر عن تقسيم السكان ذكوراً واناثاً بنسبة النوع او الجنس وتستعمل كمؤشراً متفقاً عليه عالمياً لتوضيح العلاقة بين الذكور والاناث . وهي تشير الى عدد الذكور لكل 100 او 1000 من الاناث. ومن دلالة اهميته معرفة التركيب الاقتصادي للقوى العاملة ونوعها وتركيبها المهني والتعليمي ، فضلا عن معرفة المشاكل الناجمة عن زيادة أي من الجنسين على حساب الجنس الاخر.

يؤثر التركيب العمري للسكان على حجم القوى العاملة وبالتالي حجم الناتج القومي، الذي ارتباطاً وثيقا بقوة الدولة. وتبلغ نسبة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، نحو 50% سكان دول العالم النامي. وهذه النسبة تعني ارتفاع نسبة الإعالة بين السكان، اي ان 50% مجموع السكان، يضاف

إليهم نسبة من الشيوخ والنساء غير العاملات، والعاطلين عن العمل يعتمدون في معاشهم على نسبة ضئيلة من السكان المنتجين. وتنخفض نسبة في دول مثل سنغافورة، حيث ترتفع فيها نسبة الشباب المنتجين، ويؤثر التركيب العمري للسكان على نسبة القادرين على حمل السلاح، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على قوة الدولة العمالة اللازمة القوات المسلحة.

وأما التركيب النوعي أو الجنسي فيحدد نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع. والواقع ان نسبة الذكور الى الإناث هي نسبة ثابتة ، حيث يولد في العالم 106 ذكر لكل ١٠٠ انثى وتتناقص هذه النسبة مع تقدم المواليد بالعمر، غير انها تميل لصالح النساء في سن الشيخوخة. ويعود السبب في ذلك الى ان احتمالات تعرض الذكور للوفاة هي دائما أكبر منها عند الإناث، لما تفرضه طبيعة عملهم. وتتزايد، نسبة الإناث في المجتمعات حيث تنشب الحروب ذلك أن الرجال هم الأكثر عرضة للقتل في الحروب، لانهم يشكلون العنصر الأساسي المسلحة في مختلف الدول. ولذلك فان التركيب النوعي للسكان يؤثر بشكل مباشر عل القوات المسلحة بالرجال، ويؤثر أيضا على حجم الانتاج الاقتصادي. وتؤثر الحروب تأخير نمو السكان بسبب انخفاض معدلات المواليد الناجم عن التعبئة العسكرية للشباب

تختلف الدول عن بعضها في مستوى الزيادة الطبيعية للسكان. ففي الدول الصناعية الغربية تقل كثيرًا هذه النسبة، مما يجعل المتقدمين في العمر يحتلون القاعدة العريضة من الهرم السكاني. حيث يساعد على ذلك التقدم الاقتصادي والطبي، وتسببه أصلًا عوامل ثقافية واجتماعية تحد من الزواج والإنجاب، مما يجعل الشعب يصل إلى مرحلة الشيخوخة لصغر القاعدة التي يحتلها الشباب في الهرم السكاني لقلة الولادات، مما يدعو هذه الدول كالسويد والدانمارك إلى إطلاق البرامج التثقيفية الاجتماعية التي تشجع على الزواج والإنجاب. وهذا على عكس الدول المتخلفة صناعيًا، حيث تفوق نسبة الولادات نسبة الوفيات ويقل متوسط عمر الفرد، مما يقلل من عدد المتقدمين في العمر نسبة إلى عدد الشباب والصغار.

ويترتب على هذا الاختلاف بين الدول اختلاف في وجهات نظر شعوبها بين المحافظة على القديم المرتبط عادة بكبار السن، وبين الثورة من أجل التغيير واستخدام العنف المرتبط بالشباب. وعلى

اعتبار أن الشباب هم أداة الدولة الفعَّالة في جميع أنشطتها الاقتصادية والعسكرية، فوفرة عدد الشباب تشكل عامل قوة في الدولة.

وبملاحظة أن الدول الضعيفة او النامية التي يكثر فيها الشباب ويقل الشيوخ تتصف بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وأنها تكون مستباحة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا من قبل الدول الصناعية، فأجواء الثورة على الأوضاع القائمة مهيأة جدًا في هذه البلدان. وعلى اعتبار أن هذه الدول المتخلفة صناعيًا تتميز بارتفاع نسبة الذكور على الإناث، فهذا يمنحها القدرة على تقديم ما يلزم من الضحايا البشرية على مذابح الثورة والتغيير دون أن يتأثر نموها بالخلخلة الحاصلة في صفوف الرجال. فالشعوب التي تفقد الكثير من شبابها في ثوراتها وحركات التحرر سرعان ما تعوض النقص الحاصل عبر التزايد السكاني الطبيعي. وخير مثال على ذلك الزيادة السكانية الأعلى في العالم التي حاز عليها الفلسطينيون وبلغت نسبة 40 ‰، بينما تبلغ في الدانمارك 8 ‰. وزيادة النساء على الرجال في دول الشمال الصناعية يزيد أيضًا من قيم الانطواء على الماضي والمحافظة على القديم، حيث يلاحظ أن النساء خلال عمليات الاقتراع دائمًا تقف إلى جانب اليمين والأحزاب المحافظة.

3-التركيب المهني

ويقصد بالتركيب المهني نسبة العاملين في قطاع من القطاعات الأنتاجية الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات). وتزداد قوة الدول حيث ترتفع نسبة العمالة في القطاع الصناعي، وتقل في القطاع الزراعي. ولذلك فان نسبة العاملين في قطاع الزراعي الدول النامية أكبر منه في الدول المتقدمة، فقد وصلت نسبة العاملين في قطاع الزراعة القارة الأفريقية في السبعينيات من القرن العشرين الى 77% من السكان، مما يعني ان السكان يمضون وقتهم في انتاج الطعام الذي يأكلونه.

4-التركيب الاثنوغرافي

يراد منه دراسة توزيع السكان في الدولة بحسب اصولهم القومية المتمثلة بالعرقية و اللغوية ، والدينية المتمثلة المذاهب والطوائف .

يشكل التركيب الأنثوغرافي للسكان عامل قوة كبير للدولة إذا ما كان المواطنون متجانسين في أصولهم البشرية واللغوية والدينية، مما يجعل منهم وحدة متماسكة بعيدًا عن الاضطرابات الداخلية. بينما إن لم يكونوا متجانسين فالدولة تكون معرضة لحركات التمرد والانفصال والحروب الأهلية. وغالبًا ما تظهر أعراض عدم التجانس هذا في الدول الضعيفة غير القادرة بهيبتها على ضبط هذه الاختلافات بين المواطنين وعدم السماح باستغلالها من قبل الأعداء.

1- التركيب القومي

وتشير القومية الى ترابط الناس فيما بينهم بحيث يجعلهم موحدين في العواطف والاحاسيس ، من حيث اللغة والاصول والتاريخ المشترك وهذه الامور كفيلة بأنها تؤدي الى وحدة التراث ومن ثم

الوحدة في المنطلق التي يسعى بها ويتشوق اليها الطموح الحجمي للكيان البشري كله في الوحدة السياسية . فأذا كان سكان الدولة من قومية واحدة كانت الدولة أكثر استقرارًا وأبعد عن الاضطرابات الداخلية التي ستشغلها عن التمدد والتوسع، على عكس الدول ذات القوميات المتعددة، إلا إذا كان أفراد هذه القوميات متساوين في الحقوق والواجبات أمام القانون.

وينقسم التركيب القومي الى قسمين هما:

أ-العامل العرقي او السلالي:

الجنس اصطلاح علمي يمكن اطلاقه على كل مجموعة من الناس لهم صفاتهم الطبيعية الخاصة التي تميزهم عن غيرهم من المجموعات الاخرى ويتظر للجنس من الناحية العلمية من عدة نواح منها طبيعة الشعر ومقاييس الوجه والطول والقامة والبشرة ولون العيون وغيرها.

يؤثر هذا التركيب بصورة مباشرة في قوة الدولة وتوجهاتها السياسية ، فالدولة التي يسودها تركيب جنسي واحد – وهذا ضرب من ضروب الخيال – من شأنه ان يعلّي ويزيد من قوتها ويجنبها المشاكل الداخلية في حين يصبح الجنس اساسا لمشكلات سياسية سواء كانت داخلية ام خارجية مع دول اخرى عندما تتضح الفروق الجسمانية بين سكانها بجلاء وخصوصاً عندما تمارس التفرقة العنصرية.

تقسم البشرية حسب الدراسات الحديثة إلى ثلاث مجموعات سلالية كبيرة، هي المجموعة الأوروبية، والمجموعة المغولية، والمجموعة الأفريقية. وتتصف كل مجموعة بصفات شكلية تنتقل بالوراثة، وتجعل من أفرادها يختلفون شكليًا عن غيرهم من أفراد المجموعتين الباقيتين.

فالمجموعة السلالية الأوروبية ينتشر أفرادها من الهند إلى شمال غرب أوروبا بما في ذلك الشمال العربي الأفريقي. أما المجموعة السلالية الأفريقية فلا توجد إلا في القارة السمراء جنوب منطقة الصحراء الكبرى. وأما المجموعة السلالية المغولية فينتشر أفرادها في شرق وجنوب شرق وشمال شرق القارة الآسيوية.

إن التجانس السلالي إذا ما تحقق عند رعايا الدولة فإن في ذلك قوة لها، والعكس صحيح. ومن أمثلة ذلك عدم التجانس السلالي في جنوب أفريقيا بين السكان السود الأصليين وبين حكامهم البيض سابقًا من المحتلين الإنكليز، والذي أدى إلى اضطرابات سياسية كبيرة، ما أدى إلى تغيير نظام الحكم. ومنه عدم التجانس القائم في الولايات المتحدة بين الحكام البيض ذوي الأصول الأوروبية وبين السود والملونين من ذوي الأصول الأفريقية والآسيوية، والذي يتفاقم خطره بتصدر الأوروبيين للمشهد السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري، وممارسة سياسة التفرقة العنصرية والتمييز ضد السود والملونين.

قسّم العلماء سكان العالم إلى سلالات رئيسية لكلٍّ منها صفاتها الجسمانية الخاصة، والتي تميزها كمجموعة وتفصلها عن غيرها من السلالات الأخرى، وأهم هذه السلالات البشرية الرئيسية هي

القوقازية والمغولية والزنجية بجانب بعض سلالات أخرى ثانوية. وتنقسم السلالات الرئيسية إلى سلالات فرعية عديدة مثلًا السلالة الرئيسية القوقازية التي تنقسم إلى السلالة النوردية والسلالة الألبية وسلالة البحر المتوسط.

وقد اختلطت هذه السلالات منذ فجر البشرية بوسائل الاختلاط الكثيرة عن طريق الغزوات والهجرات والزواج، وأصبحنا حاليًّا لا نجد سلالة بشرية نقية إلا فيما ندر بين أشد الشعوب بدائية وعزلة مثل الأقزام في داخل الغابات الاستوائية، ولا بد أن نميز بين السلالة بمفهومها البيولوجي، وهي عبارة عن جماعة تتصف بصفات جسمانية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى، وبين الاصطلاحات الأخرى اللغوية أو الدينية أو القومية التي حصل خلط بينها وبين مفهوم السلالة، مثال ذلك الاصطلاحات التي انتشرت لفترة من الزمن حول السلالة الآرية أو السامية أو السلالة اليهودية أو السلالة العربية، وهذا خطأ لأن هذه الاصطلاحات — كما سبق وأشرنا — اصطلاحات حضارية «لغوية أو دينية»، ولا شك أن الذين يصرون على استعمال الخطأ لهذه الاصطلاحات هم دعاة العنصرية والقومية السياسية.

والواقع أنه نتيجة الاختلاط الشديد الذي حصل بين السلالات نجد الشعوب مكونة من اختلاط أكثر من سلالة؛ ولذا لا توجد مشاكل سلالية إلا حيث توجد جماعات من سلالات مختلفة يسهل التعرف عليها بسرعة وتعيش معًا في دولة واحدة كما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجد المشكلة الزنجية، وكما في جنوب أفريقيا حيث تظهر بشدة مشكلة الملونين وفي أستراليا قوانين الهجرة القائمة على أساس التمييز العنصري.

المشكلة السلالية في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية

إن سكان الولايات المتحدة — برغم أن غالبيتهم الساحقة من الأصول الأوروبية — يكونون خليطًا كبيرًا من السلالات العالمية الرئيسية، فهناك ٣٥٠ ألفًا من سلالة الأمريند — الهنود الحمر — وهم السكان الأصليون لأمريكا والذين أبادت الحروب البيضاء معظمهم، ولكن أكبر المشاكل السلالية هي الناجمة عن وجود الزنوج والمغول والملونين.

والخوف الأكبر للبيض ليس راجعًا فقط إلى الخوف من الاختلاف السلالي وفقدان لون البشرة الأبيض والصفات القوقازية الأخرى، إنما أكبر ما يثير الخوف هو أن إزالة كافة أنواع التمييز العنصري سوف تؤدي إلى منافسة قوية لكل الملونين في أشكال الحياة الاقتصادية والسياسية، وبذلك ينزل الأبيض الفقير من مكانته الاجتماعية التي يكتسبها لمجرد لون بشرته.

وفي الولايات المتحدة حوالي ٢٠ مليونًا من الزنوج (١٩٦٠) غير أولئك الذين تسربوا داخل الكتلة السكانية البيضاء، وهم يتمركزون أساسًا في عدد من الولايات الجنوبية ويكوِّنون أكثر من ثلث هذه الولايات عامة، بينما تقل نسبتهم إلى مجموع سكان الولايات الأخرى كلما اتجهنا شمالًا (انظر الخريطة ٨) ويتضح هذا التتابع على الساحل الشرقي بوضوح شديد؛ فنسبة الزنوج في كارولينا الجنوبية ٣٥٪ تنخفض إلى ٢٥٪ في كارولينا الشمالية، وإلى ٢١٪ في فرجينيا، ١٦٪ في ديلاور،

و٨,٥٪ في نيوجرسي ونيويورك، و٤,٢٪ في كونيتيكت، و٢,٢٪ في ماساشوستس، و٠,٣٪ في نيوهامشاير ومين.

ويتكون ٢٠٪ من السكان الأمريند والإسكيمو، بينما ٣٢٪ فقط من سكان ولاية هاواي هم من الأوروبيين، وإلى جانب ذلك توجد أقليات صينية ويابانية مركزة في منطقة الساحل الغربي الأمريكي، لكن التمييز العنصري موجه بعنف ضد الزنوج أكثر منه ضد غيرهم، ويرجع ذلك إلى كثرتهم العددية التي تساوي في مجموعها حوالي ١٠٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة.

ولا شك أن مشكلات الأقليات عامة والزنوج خاصة تميل إلى إضعاف التضامن والتواجد السياسي العام في أمريكا، ويرى البيض أن حل المشكلة يكمن في بقاء الزنجي مستقلًّا اجتماعيًّا، بينما هو مندمج اقتصاديًّا في العمل الأمريكي، لكن الزنوج يرفضون هذا الاستقلال الاقتصادي، وتنادي هيئاتهم السياسية المتطرفة باستقلالهم في ولاية واحدة مثل كارولينا وجورجيا.

أما أمريكا اللاتينية فهي تختلف عما تقدم؛ إذ حدث فيها اختلاط كبير بين سلالات متباينة، ويمكن إرجاع عناصر السكان إلى ثلاث مجموعات هي:

(١) الهنود الأمريكيون (الأمريند).

(٢) الأوروبيون.

(٣)الزنوج.

ويتمركز الهنود الأمريكيون في الجمهوريات الشمالية الغربية من أمريكا اللاتينية حيث كانت تقوم مدنيات هندية قديمة، ففي جمهورية المكسيك كانت حضارة الأزتك وفي جمهورية جواتيمالا حضارة المايا، وفي الإكوادور وبيرو وبوليفيا كانت حضارة الأنكا، والهنود يكونون أغلبية عددية في كلٍّ من بوليفيا وجواتيمالا ونصف سكان بيرو ولهم أقلية كبيرة في المكسيك، أما الأوروبيون فأغلبهم من سكان جنوب أوروبا وأقدمهم الإسبان والبرتغال، ويوجد معهم عدد كبير من السوريين واللبنانيين وكذلك في شيلي، وتكاد هذه الجمهوريات الثلاث تكون خالية من الهنود أو الزنوج، ويفوق عدد الأوروبيين فيها عدد العناصر المختلطة «المستيزو»، كذلك يفوق عدد العنصر الأوروبي العناصر المختلفة والهندية في أورجواي وفي كوستاريكا.

أما الزنوج فتركز عددهم في الجمهوريات الاستوائية الحارة في البرازيل وفنزويلا، كذلك في جزر البحر الكاريبي في بنما وجاميكا وهايتي، وتقل نسبتهم في بقية جمهوريات أمريكا اللاتينية، وقد اختلط الزنوج بالبيض؛ لأن البرتغاليين لم ينفروا من الزنوج كما نفر الأوروبيون الآخرون، ويقبل سكان هذه الجمهوريات أصولهم الزنجية بنفس الروح التي يقبل الأمريكي في الولايات المتحدة أصله الإيطالي أو التشيكي، ونشأ عن اختلاط الزنوج بالأوروبيين عناصر المولاتو وعددهم في العالم الجديد حوالي ٨ ملايين نسمة، كذلك حدث اختلاط بنسبة قليلة بين الزنوج والهنود والأمريكيين، وحدث اختلاط أكبر بين الأوروبيين والهنود الأمريكيين، والعناصر الجديدة هي التي

تسمى بالمستيزو، وتسود عناصر المستيزو في بعض الجمهوريات؛ فهي في بارغواي ٩٧٪ من السكان، وفي فنزويلا ما بين ٧٠ و٩٠٪ مستيزو، وعددهم في أمريكا الجنوبية حوالي ١٦ مليونًا، ويقدر بعض الكُتاب نسبة الإسبان والبرتغاليين الخلص بحوالي ١٠٪ من السكان، وتدل القرائن على أن هذه القارة قد انصهرت فيها عناصر مختلفة واختلط فيها أيضًا المولدون، وقد تنتهي هذه العملية بسلالة واحدة تغلب فيها صفات الأوروبيين والهنود الأمريكيين، فتصبح أمريكا اللاتينية المثل الصالح للتسامح العنصري، ولا سيما إذا اقترن هذا برفع مستوى الطبقات الفقيرة التي يحتشد فيها الهنود الأمريكيون والزنوج والمولدون والمستيزو.

الدول الناضجة عنصريًّا

ونختم هذا الموضوع بالإشارة إلى أن الدول التي تكون من سلالة واحدة قليلة العدد في الوقت الحالي، وتختلف الدول من حيث تجانسها السلالي فقد يكون التكوين للدولة من الناحية السلالية من ناحية تجانسها بسيطًا أو ملتئمًا أو مركبًا، فالتكوين البسيط هو الذي لا يلحظ فيه الغريب أي تنافر سلالي في الشعب الذي يكوِّن الدولة، فمثلًا المصريون متجانسون أتم تجانس رغم تعدد السلالات التي دخلت في تكوينهم؛ إذ استطاعت البيئة المصرية على مدى القرون أن تتمثل جميع العناصر التي دخلتها بحيث أصبحت جميعًا مصرية، وتشبه هذه الحالة أيضًا الأمة الفرنسية؛ فهي أمة متجانسة رغم وجود ثلاث سلالات أوروبية رئيسية ممثلة داخلها فقد حدث الانصهار والتمثيل خلال تاريخها الطويل بين العنصر الغالي الكلتي والعناصر النوردية، وامتزجت الثقافات وكونت أصول الثقافة الفرنسية الحديثة رغم وجود عنصر الباسك في الجنوب الغربي والبريتون في شبه جزيرة برتني.

ويتمثل التكوين الملتئم في جمهوريات العالم الجديد؛ إذ من السهل التعرف على عناصر السكان المختلفة دون عناء كبير في أي وحدة سياسية فيه، ويمكن اعتبار البريطانيين تكوينًا ملتئمًا؛ فهناك ثلاث قوميات لكلٍّ لغتها المتميزة وهي: الإنجليزية والغالية والاسكتلندية، هذا رغم وحدة اللغة والتقاليد ووحدة المصالح المادية والفرص الواحدة المتساوية أمام هذه القوميات جميعًا في العمل والحكم، وكانت كلها عوامل تمثيل قوية تؤدي إلى وحدة قومية واحدة.

أما التكوين المركب فهو لا يميز إلا الدول التي لم تنضج قوميًّا، وهذا التكوين يشبه تكوين العناصر التي لم يمتزج بعضها ببعض إلى جانب احتفاظ كلٍّ منها بشخصيته الحضارية، بل وولائه القومي، ومن ثم كان هذا التكوين مصدر ضعف للدولة، ومن ثم أيضًا كانت المشكلة التي يطلق عليها مشكلة الأقليات. وتنقسم الأقليات إلى أقليات قومية وأقليات غير قومية، والأقليات القومية هي التي تدخل في تكوين القومية الأصلية في الدول، مثل: الفرنسيون في كندا، والإيطاليون في الأرجنتين، والألمان في البرازيل وشيلي، كذلك هناك أقليات قومية سلالية مثل: الزنوج في الولايات المتحدة، واليابانيون في البرازيل، والباسك في فرنسا، والأتراك في بلغاريا، واللاب في السويد. أما الأقليات غير القومية فبعضها قانع راضٍ بوضعه في الدولة التي وجد نفسه فيها، وبعضها له ميول للانفصال والانضمام إلى بقية أفراد قوميتها الموجودين خارج الحدود، من الأمثلة على القنوعيين الدانمركيون

والهولنديون في ألمانيا، وعددهم قليل، كذلك الكروات والسلوفيون في جنوب شرق النمسا، وكلاجنفورت في جنوب النمسا، والأرمن في تركيا وسوريا، والإيطاليون في ساحل دالماشيا — الساحل الشرقي لبحر الأدرياتيك.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى عقدت تركيا عدة اتفاقيات مع اليونان ورومانيا أعيد بمقتضاها الأتراك الموجودون في اليونان ورومانيا إلى تركيا، وأخطر الأقليات جميعًا هي التي تأمل في الانضمام إلى الدولة الأم، ولقد استغل القوميون المتطرفون هذه الأقليات لأغراض توسعية كالحزب النازي المسئول عن إحياء حركات الانفصاليين في بولندا والسوديت، وكانت ألمانيا العظمى في نظر الحزب تشمل كل مكان يسكن فيه ألماني بغض النظر عن القوميات الأخرى، والألمان الموجودين خارجها لأن حدودها — لأسباب اقتصادية وتاريخية وسياسية عديدة — لم تستطع أن تضمهم جميعًا، فهناك الألمان في شلزويج «جنوب الدنمارك»، والألمان الموجودون في بلجيكا في إقليم مالميدي وفي التيرول الإيطالي وفي سويسرا وفي إقليم بانات في رومانيا ويوجسلافيا، والألمان الذين كانوا يسكنون في دول البحر البلطي مع الألمان الذين كانوا يسكنون شرق نهر الأودر قد نقلوا عبر الحدود إلى ألمانيا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، وهي إحدى عمليات نقل السكان الكبيرة التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يبق الألمان في ممل أو بروسيا الشرقية أو الممر البولندي القديم أو سيليزيا العليا.

وتوجد أقلية مجرية في إقليم الزكلر في رومانيا، وقد طلب هؤلاء الانضمام إلى المجر عندما خضعت للغزو الألماني خلال الحرب العالمية الثانية، وتعمل المبادئ الماركسية على إذابة الخلافات بين الأقليات، خاصة في البلقان الذي يمتلئ بأقليات لغوية ودينية كثيرة في رومانيا ويوجسلافيا على وجه التحديد، ولم يحن الوقت الكافي لمعرفة نتائج السياسة الجديدة وانعكاساتها على التركيبات السكانية المختلفة داخل الدول، سواء كانت سلالية أو لغوية أو حضارية.

ب ـ العامل اللغوي:

من اهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس من ابناء قوميته لأنها اولاً واسطة التفاهم بين الافراد وثانياً الة التفكير لان التفكير حسب العديد من الباحثين ما هو الا تكلم باطني .والتكلم ما هو الا نوع من التفكير الجهدي.

نستطيع ان نقول بان الدولة التي تسود فيها لغة واحدة يكون ذلك مدعاة لقوتها ويجنبها الكثير من الاشكالات التي قد تحول دون تحقيق عملية الاستقرار الداخلي

تعد اللغة عاملًا جامعًا بين الناطقين بها، فتولد فيما بينهم شعورًا بالقربى والتعاطف. ومثالها البارز ما هو قائم بين المسلمين، حيث تشكل الثقافة الإسلامية بثوبها العربي جزءًا أصيلًا من تاريخهم وشخصيتهم الحضارية، وعاملًا موحّدًا لهم جميعًا إذا ما أرادوا يومًا الانضواء تحت دولة واحدة ذات نظام إسلامي هي دولة الخلافة.

تتمثل مقومات الأمة ـــ وخاصة النواحي الحضارية منها التي أهمها اللغة والدين بجانب الأصول المشتركة ـــ بنسب مختلفة في تكوين الأمم، ويمكننا القول أن اللغة أهم مقومات الأمة والحاجز اللوني أهم الحواجز التي تفصل السلالات بعضها عن بعض، فاللغة العربية مثلًا هي الرباط الهام الذي يربط شعوب العرب ويجعلهم أمة واحدة تمتد من المحيط إلى الخليج.

ونشأة اللغة البرتغالية ميزت البرتغاليين وفصلتهم عن الإسبان، وحتى في إسبانيا هناك شبه قوميتين قائمتين على اللغة القطالونية واللغة القشتالية.

في الجزر البريطانية سادت اللغة الإنكليزية على اللغات الغالية القديمة بعد أن فرض الأنجلو ساكسون أنفسهم سادة وحكامًا على سكان الجزيرة؛ مما أدى إلى اندثار بعض اللغات الغالية القديمة مثل لغة كورنول. واتفاق المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية في لغة واحدة هو في النهاية الأساس الذي تكونت عليه الأمة الأمريكية، وقد عملت القوميات الحديثة التي كونت دولًا بعد الحرب الأولى على دعم قوميتها بجعل لغتها هي اللغة الرسمية الوحيدة وفرضها على الأقليات اللغوية والقومية الموجودة داخل حدودها، ونلاحظ أن بعض الدول عملت على إحياء لغتها القديمة كإحياء اللغة العبرية في إسرائيل أو اللغة الكلتية في أيرلندا الحرة، ومحاولة الفرنسيين إحياء اللغة البربرية في الجزائر وإنشاء قومية بربرية تناهض بها القومية العربية السائدة في شمال أفريقيا.

وقد اعترفت بعض الدول بوجود أكثر من لغة بها، ففي اتحاد جنوب أفريقيا تعتبر لغة البوير ـــ وهي لغة هولندية قديمة ـــ اللغة الرسمية بجانب اللغة الإنجليزية، وفي كندا تعتبر اللغة الفرنسية لغة رسمية بجانب الإنكليزية، وفي بلجيكا لغتان رسميتان: لغة الفلمنك ذات الأصل الجرماني في الشمال، ولغة الوالون ذات الأصل اللاتيني في الجنوب.

وتوجد في سويسرا أربع لغات هي: الفرنسية والألمانية والرومانشية والإيطالية، ويصل عدد اللغات أقصاه في الهند حيث توجد أكثر من ٢٠٠ لغة مختلفة، وفي الملايو اثنتا عشرة لغة آسيوية ومن ثم كان لا بد منLingua Franc

4- العامل الديني:

يمنح الدين الواحد الدولة مزيدًا من القوة والتماسك الداخلي، على عكس الدول متعددة الأديان، وخصوصًا إذا ما رافق ذلك اختلاف في اللغة والقومية، وكانت الدولة ضعيفة بما يسمح بالتدخل الخارجي. ومن أمثلتها ما استطاعت الدول الغربية خلقه من فتن بين الطوائف في لبنان أواخر الدولة العثمانية، وكذلك الجزيرة القبرصية الممزقة بين الطائفة اليونانية بلغتها القومية ودينها المسيحي، والطائفة التركية بلغتها القومية ودينها الإسلامي.

رغم أنه عنصر هام في بناء المجتمع إلا أنه في المجتمعات المتطورة ليس عاملًا حاسمًا في تكوين القومية، بل ربما كانت اللغة أبلغ أثرًا في التمييز بين الشعوب وتكوين القوميات من الدين، ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى اقتران الدين اليهودي بالقومية الصهيونية من ناحية، واقتران الدين الإسلامي

بالقومية الباكستانية من ناحية أخرى، وهاتان هما الدولتان الوحيدتان في العالم اللتان تقومان على أساس الدين في الوقت الحاضر باستثناء الفاتيكان، وهي مقر البابا الرئيس الروحي للكنيسة الكاثوليكية في العالم، ولا شك أن العاطفة الدينية تربط الشعوب بعضها بالبعض الآخر عبر الحدود السياسية المرسومة، فهناك عاطفة قوية تربط دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية بالدول الكاثوليكية بأوروبا، وللبابا نفوذ سياسي لا شك فيه في كثير من الدول الكاثوليكية مما جعل بعض الدول تعمل على فصل الدولة عن الكنيسة مثل فرنسا، وفي بلجيكا التي حاولت إبعاد الكنيسة الكاثوليكية، غير أن عوامل القومية قد تغلبت في بعض الأقطار القومية على الدين، والإسلام يعتبر قوة دينية كبيرة في العالم، وهو يتكتل وينتشر من المحيط الأطلسي غربًا حتى غرب الصين شرقًا، ومن البحر الأسود وقزوين شمالًا إلى خط الاستواء جنوبًا، وهذه القوة نمت بالتدريج من نواتها الأولى في شبه جزيرة العرب، وبعد قرن من الزمان كانت قد امتدت وشملت العالم العربي كما نعرفه في الوقت الحاضر، ومنه انتشر الإسلام بالتدريج شمالًا وشرقًا في آسيا كما انتشر عبر الصحراء الكبرى في أفريقيا إلى إقليم الحشائش، ومن شرق أفريقيا وجنوب الجزيرة العربية انتشر عبر المحيط الهندي مع التجار العرب إلى جزر إندونيسيا، ولم يعرف هذا العالم الإسلامي الكبير الوحدة السياسية الكاملة في تاريخه الطويل، غير أن أجزاء كبيرة منه عرفت تلك الوحدة في فترات من تاريخها مثلًا أثناء الدولة العباسية. ويعتبر العالم الإسلامي بقومياته المختلفة — وهي العربية والإيرانية والتركية والإندونيسية — وحدة ثقافية من ناحية الدين والتقاليد وإن اختلفت اللغات.

ومن الدول التي تكونت في الوقت الحاضر «حديثًا» على أساس الدين الإسلامي الباكستان وإندونيسيا، رغم أن إندونيسيا لم تزعم أنها استقلت على أساس الدين، ولكن فكرة باكستان قامت على أساس فصل الأقلية المسلمة الكبيرة التي بلغت ١٥٪ من سكان الهند بثقافتها ولغتها عن الأغلبية الهندوكية.

إن الدول التي تكون الغالبية العظمى من سكانها — أي ٩٠٪ فما فوق — من دين واحد، لا توجد فيها عادة مشاكل أقلية دينية، فمصر وشمال أفريقيا حتى السودان وشبه جزيرة العرب والدول العربية الآسيوية ما عدا لبنان، وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان وإندونيسيا ذات أغلبيات عظمى إسلامية، وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا وجمهوريات أمريكا الوسطى واللاتينية تتكون من غالبيات كاثوليكية، ودول اسكندناوة وأستراليا وجنوب أفريقيا أغلبيتها العظمى بروتستانتية، أما دول البلقان فغالبيتها العظمى أرثوذكسية.

أما الدول ذات الأغلبية الكبيرة من الناحية الدينية فهي التي يتكون ٦٠–٨٠٪ من سكانها من دين واحد، فالولايات المتحدة الأمريكية توجد فيها أقلية كبيرة كاثوليكية تتركز في شرقي الولايات المتحدة وفي الولايات الجنوبية القريبة من المكسيك، أما في أوروبا فهناك نطاق يعتبر منطقة انتقال بين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانتية، وهذا النطاق يمتد من بحر الشمال إلى بحر البلطيق شمالًا حتى جبال الألب، وهناك أقلية كاثوليكية في الجزر البريطانية، بينما معظم الأيرلنديين كاثوليك والفلمنك في بلجيكا بروتستانت، بينما الوالون كاثوليك، وهناك أقلية كاثوليكية كبيرة أيضًا في ألمانيا.

هذا بينما يوجد ٢٧٪ من السكان بروتستانت في المجر الكاثوليكية توجد أقلية بروتستانتية كبيرة في شمال أيرلندا، أما بولندا فهي معقدة إلى حد كبير فنجد أغلبيتها الكبيرة كاثوليكية ثم ١٢٪ أرثوذكسية و٢٪ بروتستانت، وكان هناك ١٠٪ يهود ولكن معظمهم هاجر إلى فلسطين. والأقليات الإسلامية الموجودة في أوروبا هي التي بقيت بعد انسحاب الأتراك من البلقان: هؤلاء من السكان المحليين الذين دخلوا الدين الإسلامي أثناء الحكم الإسلامي للبلقان أو من بقايا الحكام والجنود والتجار الذين آثروا البقاء في البلقان واتخذوه وطنًا لهم، وأعظم فئة إسلامية في البلقان تتمركز في وسط ألبانيا حيث يكونون ٧٠٪ من السكان يحيط بهم ٢٠٪ من الأرثوذكس في الشمال و١٠٪ من الكاثوليك في الجنوب، كما توجد أقليات إسلامية قديمة في كلٍّ من رومانيا وبلغاريا واليونان وخاصة في مقدونيا، أما يوجسلافيا فهي تشبه بولندا في تكوينها الديني؛ إذ إن الكروات قد تأثروا بالكاثوليك ويكونون ٣٧٪ من السكان، بينما الصرب أرثوذكس، ويضاف إلى ذلك أقلية إسلامية كبيرة تبلغ ١١٪ من السكان في منطقتي البوسنة والهرسك.

وعلى العموم يمكن أن نقسم أفريقيا إلى ثلاثة نطاقات: الشمالي مسلم والجنوبي وثني فيما عدا المستوطنين الأوروبيين، والوسط توجد فيه العقائد الثلاث بدرجات متفاوتة.

أما في آسيا فتوجد أقليات مسيحية في دول الشرق العربي، ففي سوريا ٢٠٪ مسيحيون و٨٠٪ مسلمون، وفي لبنان تتساوى الفئات الإسلامية والمسيحية، أما فلسطين فلها وضع خاص حيث كانت نسبة اليهود ١٠٪ في بداية الانتداب البريطاني ثم أصبحت ٣٠٪ في نهاية الانتداب، وقد زاد هذا العدد نتيجة لسياسة الهجرة اليهودية التي نفذتها بريطانيا في فلسطين، وقد اقتطعت أجزاء من فلسطين تشمل السهل الساحلي والجليل وصحراء النقب ومرج ابن عامر، وكونت ما يُعرف بدولة إسرائيل، ولكن عدد اليهود تطور من ٣٨٦ ألف نسمة ١٩٣٧ إلى ٢٣٧٦٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠٠ سنة ١٩٦٥ وتضم عددًا بسيطًا من العرب هو ٨٠ ألفًا.

وفي بعض الجمهوريات السوفيتية أغلبيات إسلامية كبيرة مثلًا ٦٥٪ القزاق ـــ قوزاق ـــ وفي تركستان الروسية ٧٥٪ من السكان مسلمون، أما الصين ففيها أقلية إسلامية تبلغ ٢٠ مليون نسمة معظمهم في الولايات الغربية، وفي جنوب شرقي آسيا ٥٠٪ من سكان الملايو مسلمون و٤٪ من سكان الفلبين مسلمون، ويعتبر هؤلاء أطراف الأغلبية الإسلامية المتمركزة في إندونيسيا، والخلاصة أن الدين عامل قوي مرتبط في بعض الأحيان بالقومية، وينفصل عنها في أحيان أخرى، فالقومية الصهيونية دينية في الأصل وهي المسئولة عن إنشاء إسرائيل، أما في البلاد العربية فالثقافة إسلامية والدعوة القومية تقوم على أساس اللغة

قوى الجذب وقوى الطرد

تحدثنا عن هذه العوامل عندما تحدثنا عن نظرية الدولة الوظيفة للجغرافي الأمريكي ريتشارد هارتشون وقد نبه هارتشون الى ان هم الجغرافيا السياسية يجب ان ينصب على وظيفة الدولة،

وأثرها على السطح الجغرافي للدولة. وفي دولة هناك عوامل جاذبة موحدة، وأخرى طاردة مفككة للروابط التي تربط أجزاء تلك الدولة بعضها مع بعض. والعوامل الجاذبة تتضمن اللغة الواحدة، والحضارة الواحدة، والتاريخ والأهداف المشتركة، والحدود الثابتة التي يسهل الدفاع عنها. ومن عوامل التفكك: الاختلافات الحضارية، واللغوية، والدينية، والتاريخية، واختلاف الأهداف، والحدود المتنازع عليها

ومن عوامل الجذب والارتباط في الدولة إيمان السكان بفكرة الدولة. وفكرة الدولة هي مبررات وجودها كما يقول الجغرافي الأمريكى بريستون جيمس Preston James. ويطلق هارتشون على فكرة الدولة اسم سبب وجود الدولة " raison detre، وهي نفس الفكرة السياسية للدولة التي أشار اليها فردريك راتزل. ويعتمد بقاء واستمرار الدول على تغلب عوامل الجذب على عوامل الطرد، وعلى مدى وضوح فكرة الدولة وايمان السكان بها. ويرى راتزل انه يجب ان يستوعب جميع السكان فكرة الدولة، وفي كل ارجاعها الجغرافية، وانه يجب على التأكد من تحقيق ذلك، لأن المناطق والأقاليم التي لا تؤمن بفكرة الدولة ستنفصل عنها عاجلا.

وتدرس الجغرافيا السياسية من التوافق والاختلاف بين الشعوب والقوميات وال التي تكون سكان الدولة. وهي بذلك تهتم بتحليل عوامل التنافر والنزاع بين هذه المجموعات ذلك أن قوة الدولة تعتمد على عدد الشعوب والأقليات والقوميات، ونسبها وتوزيعها الجغرافي . وبشكل عام، يمكن القول ان الدول التي تتكون من شعوب وأقليات عديدة، هي أضعف من الدول التي تتكون من قومية وشعب واحد .

و يرى هارتشون انه في الوقت الذي تتغلب فيه عوامل الطرد على عوامل الجذب في الدولة ستتفكك وينتهي وجودها. وتسعى الحكومات باستمرار على ابقاء عوامل الجذب من عوامل الطرد لضمان بقاءها واستمرارها. وتعمل الحكومات على خلق قومية وشعب واحد من عدة قوميات وشعوب، عن طريق توحيد الأهداف، والقضاء على الاختلافات والفروق الإقليمية بين الأقاليم والمناطق الجغرافية داخل الدولة.

أولا: الفروق اللغوية بين سكان الدولة Language Difference

لقد سبق وذكرنا أن اللغة هي احد عناصر القومية، غير أن ذلك لا يمنع أن تتكلم القومية الواحدة لغات عدة. حيث ان التواجد في مكان جغرافي واحد يؤدي الى تطوير لغة تفاهم بين سكان ذلك المكان. وتتغير اللغات وتنتشر نتيجة الاختلاط بين الشعوب. واللغة هي الرابط الذي يربط عناصر الشعب، وهي الأداة التي تعبر الشعوب من خلالها عن نفسها. وبدون اللغة يصعب على الشعوب الاتصال فيما بينها، ومع الشعوب الأخرى. وتحاول بعض الشعوب نشر لغاتها الى اماكن اخرى، كما فعل الأنجليز مثلا.

وتحتوي كثير من دول العالم على عدة لغات مثل الهند التي تتكلم شعوبها عشرات اللغات ، وقد تبنت بعض الدول لغات موحدة خارجية كلغة رسمية للبلاد، كالنمسا التي تبنت الألمانية، وسويسرا

التي تبنت اللغة الألمانية أيضا. وينتشر استخدام اللغة الإنجليزية من بريطانيا، والولايات المتحدة، واستراليا، ونيوزيلندا. وتنتشر اللغات الإنجليزية، و في أمريكا الشمالية، والأسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية (تنتشر البرتعالية في البرازيل.) وهناك أكثر من 700 لغة منتشرة في قارة أفريقيا، وأكثر من 200 لغة في الهند .

ثانيا: الفروق الجنسية أو السلالية Racial Differences

تنقسم السلالات البشرية، أو الأجناس في ثلاث مجموعات، رئيسة هي: القوقازية ال والزنجية السوداء، والمنغولية الصفراء. وقد ارتبطت بعض الديانات بالقوميات او الاجناس البشرية، كارتباط الديانة اليهودية بالقومية اليهودية. ويهتم الباحث في الجغرافيا السياسية بدراسة التوزيع الجغرافي للأجناس لما قد يعكسه الجنس أو السلالة على السلوك السياسي للإنسان. فالأنسان هو الذي يصنع القرارات السياسية التي تؤثر على البيئة. وقد ربط بين الذكاء والجنس أو المجموعة العرقية، ويرى البعض أن 80% من ذكاء الانسان موروث ، أي ان ذلك يرتبط بالجنس والعرق. بينما يعتقد البعض ان 45٪ فقط من الذكاء موروثاً . يعترض البعض على كون الذكاء موروثا، ويصرون على أن مقياس الذكاء يتركز على جانب واحد من جوانب الذكاء والابداع البشري، وبالتالي فلا يمكن اعتماده للتمييز بين الشعوب فيما يتعلق بالذكاء. ويعتقد هؤلاء أن الذكاء يمكن تحسينه عن طريق التدريب.

وقد استخدم النازيون العرق والصفات البيولوجية للألمان، لتفضيل العنصر الجرماني على غيره من الشعوب، اعتمادا على اسس عرقية، وقد أدى أيمان النازيون بتميز وسيادة العنصر الجرماني الى دعوتهم وسعيهم الى السيطرة على الآخرين، وإلى احتقار اجناس أخرى. وتمارس بعض الشعوب التمييز ضد بعضها اعتمادا على اسس ثقافية، وأخرى عرقية ، فيواجه الزنوج في امريكا تمييزا عنصريا استنادا الى اسس ثقافية. في حين يصرح الأمريكيين البيض بان الفروق الانتاجية بين الزنوج والبيض يعتمد على اسس سلالية وليس ثقافية. وقد حصل الزنوج على حقوقهم اسميا في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية استمرت بين عامي 1862و 1869 ، غير انهم لم يحصلوا عليها بشكل رسمي الا في عام 1964.

ثانيا: الفروق الدينية والطائفية Religious Differences

يعد الدين احد عناصر القومية، وهو أحد العناصر المميزة للمجموعات البشرية مضى وقت تقاتلت فيه الشعوب لفرض دياناتها. غير أن دعوة بعض الأديان الى التعايش السلمي بين أتباع الديانات المختلفة، ونمو الوعى الثقافي بين شعوب الأرض الى زوال التقاتل للتبشير بدياناتها. ويشكل المسلمون نحو ربع سكان الكرة الأرضية، في حين يشكل المسيحيون نحو ثلث سكانها. وتأتي الديانات البوذية، والهندوسية في المرتبة الثالثة تشكل خمس سكان الأرض. ومن ديانات العالم الأخرى الكونفوشية، واليهودية، و البراهمية وغيرها.

.

المحاضرة الثانية عشر

المقومات الاقتصادية واثرها في قوة الدولة

هي عبارةٌ عن مجموعةٍ من الخصائص، والأُسس الاقتصاديّة التي تساهمُ في تقييمِ اقتصادِ دولةٍ ما، وتوضح طبيعة تأقلمه مع الأزمات الاقتصاديّة العالميّة، وأيضاً تُعرفُ المقومات الاقتصاديّة بأنها: مجموعةُ الموارد الطبيعيّة، أو الصناعيّة التي تقدمُ الدعمَ للاقتصاد العام للدولة، وتساهمُ في تحديدِ مرتبتها اقتصادياً بين دُولِ العالم، ومن التعريفات الأُخرى للمقومات الاقتصاديّة: هي الوسائلُ التي توفرُ دعماً استراتيجيّاً للدول من خلال تعزيز قطاعها الاقتصاديّ في التأثير في الأسواق العالمية، عن طريق الاعتماد على تصديرِ العديد من السلع، والخدمات بين الدُول .

لا يمكن دراسة أي دولة وتقييمها في مجال مسيرتها في بناء قوتها الذاتية ما لم تدرس مواردها الطبيعية كمقومات أساسية أو كمفتاح لقوتها الوطنية. وإن كميات وتنوع هذه المقومات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل جيد يستخدم عادة للتمييز بين الدول الفقيرة والغنية بها Have and Have not حيث إن إمكانية وسهولة الحصول على كميات كافية من المواد الخام ومصادر الطاقة على جميع أنواعها أو المواد شبه المصنوعة المستخدمة في صناعات العُدد واللوازم العسكرية تعتبر بمثابة دلائل القوة. وإن قابلية الحصول على هذه المواد لا يعني بالضرورة أن الدولة تنتجها ضمن حدودها السياسية، وإنما تعني إمكانية السيطرة على كميات ضرورية عن طريق التجارة والاتفاقات، فقطاعات اقتصادية كثيرة في دول عديدة تعتمد على سهولة وإمكانية استيراد موادها الأولية من أسواق أجنبية. وبناءً على ذلك فإن قوة الدولة المالية وأرصدتها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية أو امتلاكها. وعلى سبيل المثال إذا ما أراد كيان سياسي ولوج المعترك القوي لصنع قنبلة ذرية فلا بدّ له أن يحصل أو يمتلك اليورانيوم، وإذا لم يتوفر له عنصر اليورانيوم محلياً فإنه يتوجب عليه استيراده من المصادر العالمية، إذا استطاع تأمين طرق المواصلات وتوفرت له القدرة الصناعية لتحويله إلى ما يرغب إنتاجه. لذلك فإن مفهوم عبارة إمكانية الحصول على المواد، تشمل عناصر عديدة تتمثل في مواقع ومصادر المادة الأولية

ودرجة تطورها والسيطرة السياسية والقوة المالية من رؤوس الأموال والتقدم العلمي والفني على مستوى عالٍ. وتسمى بعض المواد الأولية (مواد إستراتيجية) إذا كانت صفات تربطها بأمن الدولة ومسيرة قوتها وبناء مكانتها العسكرية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى بناء مجتمعها وتطويره وسلامة مواطنيها وأمنهم. وقد ثبت أن السيطرة الاقتصادية والسياسية اللازمة للحفاظ على تدفّق هذه المواد من مصادر إنتاجها إلى مناطق استهلاكها من المهمات العسكرية والأساسية الحساسة، وهذا لا يمكن الحصول عليه إذا غابت هذه السيطرة، لذا فقد ترتّب على معرفة هذه الحقيقة ظهور فكرة (شرايين الحية) التي تمد الدولة بحاجتها والتي أصبحت حماية هذه الشرايين من الأمور التي تمس المصلحة الوطنية والأمن القومي.

قد قال بعض المعنيين في مجال علاقة الموارد الأولية الاقتصادية بالقوة الوطنية: لقد كانت القوة الاقتصادية دائماً أداة للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطها بالقوة العسكرية .E.H. Carr وقال آخر: "ليست الثروة فقط بل واستقلال الدولة وأمنها أيضاً، ذات ارتباط مادي وثيق بتقدمها. وأن كل دولة لكي تحقق أهدافها الكبرى ينبغي عليها أن تكافح في سبيل احتواء جميع الموارد القومية الأساسية داخل حدودها.( )Alexander Hamilton "

ومن الطبيعي أن كل دولة من دول العالم لها موارد طبيعية قلّت أو كثرت من كميتها أو نوعيتها، وأن بعض دول العالم تتمتع بموارد طبيعية قليلة، بينما نجد دولاً أخرى بموارد كثيرة الكمية عظيمة الأهمية. كما أننا نجد بعض الدول استطاعت أن تستغل أو تستثمر مواردها على الشكل الذي يحقق لها الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، بينما نجد دولاً أخرى لعبت في مقدراتها مؤثرات خارجية جعلتها لا تجني من خيراتها إلاّ النزر اليسير، لذلك فإنه من الأمور البديهية أن يرتبط مستقبل الكيان السياسي بما يتوفر لديه ضمن حدوده من موارد الثروة الطبيعية على مختلف أنواعها، لأن وجود هذه الثروة وإمكانية استثمارها باستقلالية يؤثر تأثيراً بالغاً في مستقبل قوة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونعود هنا ونقول إن قوة الدولة لا ترجع أصلاً إلى حجم مواردها الطبيعية التي تمتلكها ضمن حدودها السياسية فقط، وإنما الذي يحدد ذلك القوة الفعلية للقدرة البشرية المتمثلة في التقدم العلمي والفتي لاستثمار هذه الموارد

ولا بدّ لنا من توضيح كلمة موارد، فهي في نظر الجغرافية السياسية أي شيء تمتلكه الدولة، أو يمكنها الحصول عليه أو تتوصل إليه ليدعم إستراتيجيتها، والموارد إما تكون محسوسة كالتربة أو المعادن أو غير محسوسة مثل الزعامة أو يمكن قيامها مثل السكان أو يصعب قياسها كالوطنية.

ويصنف الأستاذ جونز Jones الموارد إلى خمسة أصناف وكما يلي:

1- موارد متاحة فوراً وذات أثر فعّال في قوة الدولة مثل الحديد الصلب والأسمدة.

2-موارد يمكن توفرها بعد تشغيل الوحدات المنتجة بكل طاقاتها.

3- موارد يمكن الحصول عليها بعد التغيير والتحوير.

4- موارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها كالثروات المعدنية المعروف وجودها.

5- الموارد النظرية المحتمل وجودها ضمن إطار الدولة الجغرافي.

ومهما كان هذا التصنيف فإن التعريف العام للموارد الطبيعية هي الهبات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى رقعة جغرافية وليس للإنسان دخل في وجودها فيه، وأنه من الممكن أن تتحول هذه الموارد إلى ثروة اقتصادية أو مقومات اقتصادية للدولة بواسطة الجهد البشري عندما تزيد الدولة استغلال واستثمار تلك الموارد لمنفعة مواطنيها ولمسيرتها في بناء القوة.

ولذلك نجد أن أريك زمرمان E. Zemmermann في كتابه World and Resources and Ind يعرف الموارد بأنها: "الوظيفة العملية التي يقوم بها الإنسان لبلوغ غاية أو لإشباع حاجة معينة."

كما تعرف الموارد كذلك بأنها: "كل شيء يملكه الشعب أو يستطيع الحصول عليه أو إنتاجه لتعزيز مركزه وقوته أو إنها أي شيء تملكه الدولة أو تستطيع الحصول عليه لتعزيز مكانتها الدولية.

وبناءً على ما جاء في هذه التعريفات من آراء حول ماهيّة الموارد وأهميتها فإننا نجد المقومات الاقتصادية للكيانات السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية وكمية الموارد الطبيعية وواسطة الحصول عليها وكيفية استثمارها والمحافظة عليها وديمومتها وصيانتها وتطويرها وأنها ذات علاقة وثيقة في هذا المجال بمسيرة تطور الدولة وبناء قوتها الذاتية. وأنه لا بدّ لنا من الكلام عن أنواع هذه الموارد الموجودة في دول العالم وأدوارها سلباً أو إيجاباً كمقومات اقتصادية تلعب هذا الدور أو ذاك في حياة ومسيرة دول العالم وشعوبها واستقلاليتها وقوتها.

زراعة والمواد الغذائية ودورها في بناء القوة

يجب على كل دولة أن توفر متطلبات الحياة الأساسية لشعبها وبشكل يوفر الأمن والاستقرار والتطور إلى الأحسن. لذلك كان الأمن الغذائي والمتعلقات الاقتصادية بالزراعة ومنتجاتها المتنوعة تحتل المكانة الأولى في مخططات تلك الدول لاستغلال واستخدام الموارد المتاحة للإنتاج الزراعي. ذلك أن شعب أي دولة لا بد له من أرض يعيش عليها وينتج منها غذاءه وإن هذا الغذاء يستمد بشكل مباشر أو غير مباشر من التربة ويعتمد من حيث الحجم والنوع على سعة الرقعة الجغرافية وطبيعتها البيئية. لذا فإن الأرض الصالحة للزراعة يجب أن ينظر لها على اعتبارها مورداً أساسياً عند تقدير القوة الوطنية والقومية. إضافة إلى الجهد البشري والتخطيط المحكم لأنها توفر الكميات الكافية من الغذاء نوعاً وكماًَ حيث يقاس مدى تقدم الدول بمقدار ما يستهلكه الفرد منها يومياً من السعرات الحرارية ونوعية الغذاء المنتج لها. وقد قدر الخبراء في حلقي الزراعة والأغذية بأن الفرد يحتاج في المتوسط إلى (3000) سعرة حرارية يومياً من أجل أن يستمر في الحياة بصحة جيدة. وأن هذا المتوسط من السعرات الحرارية كان قد أخذ تبعاً لنوعية المناخ والأعمال التي يقوم بها الفرد، حيث إن المناطق والأقاليم ذات المناخ المتدني في درجات الحرارة يتطلب كميات غذائية

ونوعية أكبر مما يتطلب في المناخ الحار. كما أن نوعية الفرد ذكراً كان أم أنثى والعمر والمواصفات الجسمانية من حيث الطول والوزن ونوعية النشاط الذي يقوم به الفرد أخذ بالاعتبار عند أخذ عدد السعرات الحرارية المشار إليها أعلاه، كما ينبغي أن يحوي غذاؤه على ما لا يقل عن 80 ملغم من البروتين نصفه مستمد من مصدر حيواني ونصفه الآخر من مصدر نباتي وبناءً على مقابلة استهلاك المواد الغذائية بما تنتجه دول العالم يمكن تصنيف الدول من حيث إنتاجها للغذاء إلى ما يلي:

1. دول تكفي نفسها وليس لها أي نصيب يُذكر في تجارة الغذاء في العالم.

2. دول يفيض فيها الإنتاج الزراعي عن حاجة سكانها.

3. دول يقل إنتاجها الزراعي عن حاجة سكانها الاستهلاكية وهي الأكثرية في العالم ومن الدول النامية أو دول عالم الجنوب.

وطبيعي أن نعرف أن دول المجموعتين الثانية والثالثة هي التي تهمها تجارة المواد الغذائية العالمية، وهي التي تتأثر بشكل أو بآخر إذا ما تعرّض السلام العالمي للخطر أو التأزم أو حصل تأزم اقتصادي أو صعوبة في تصدير أو استيراد المواد الغذائية.

وتؤثر عدّة عوامل طبيعية وبشرية في تحديد عدد كل الدول المنتجة إلى أحد الفئات الثلاث أعلاه، كما أن التغيير قد يحصل من عام لآخر أو من دولة لأخرى إلاّ أننا نجد بعض الدول متميزة في فئتها نظراً لقابليتها الطبيعية أو تطورها التقني وخبراتها الزمنية.

وليس بالإمكان أن نصف أيّة دولة في العالم بأنها تتمتع بالاكتفاء الذاتي الكامل وذلك لفقدان بعض عناصر المقومات الاقتصادية خاصة المناخية ونوع التربة وبالتالي لا يمكن إنتاج كافة المحاصيل الزراعية التي يحتاجها شعب تلك الدولة، خاصة إذا كان شعب تلك الدولة يتمتع بمستوى اقتصادي متطور، لأنه كلما تطور المجتمع كلما كثرت أو تعقدت متطلبات الحياة خاصة العادات الغذائية، وفي دول العالم النامي يكون التركيز في الاستهلاك على المواد الأساسية وخاصة الغذائية، وأن نوعية المواد الأساسية تختلف هنا عنه في العالم المتطور.

وبناءً على ذلك تنقسم دول العالم المستوردة للمواد الغذائية إلى متقدمة ونامية، فبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان وإيطاليا على الرغم من أنها دول متطورة إلاّ أن حاجتها إلى أنواع عديدة من الغذاء يجعلها يعتمد على التجارة الدولية لتوفير احتياجات سكانها، ويدخل طبعاً عدد السكان كعامل قوي في مجال استيراد الغذاء بالإضافة إلى المكانة الرفيعة في المستوى الاقتصادي أو المعيشة والقوة الشرائية التي يتمتع بها سكان هذه الدول.

كما أننا نجد دولاً نامية كثيرة السكان لا يكفي إنتاجها البدائي من الغذاء لمواجهة الاستهلاك الكبير داخلياً. وأن عدم استغلال الأرض إلى أبعد حد ممكن أو لقلة مساحة الأرض الصالحة للزراعة

يجعل الضغط شديداً على الاستهلاك الغذائي فيؤثر هذا في الحالة العامة والقابلية الإنتاجية والأمن الوطني والتدهور الاجتماعي كما هو الحال في الهند وباكستان ومصر وغيرهم.

واقع الغذاء ومستقبله في العالم

لقد تضاعف سكان العالم خلال مائتي عام بين 1650-1850، إذ بلغ مليار نسمة، ثم تضاعف مرة ثانية خلال ثمانين عاماً ليصبح مليارين عام 1930م، وتضاعف مرة ثالثة خلال خمسة وأربعين عاماً فبلغ 4 مليارات عام 1975( )، ثم بلغ عام 1993 (5,57) مليار نسمة وبهذا العدد يكون عدد سكان العالم قد تزايد بين 1670-1993 بنحو 51,6%، ومن المؤمل أن يصل العدد إلى 6 مليارات عام 2000م.

أما عدد السكان العاملون في الزراعة فقد تزايد خلال المدة (1970-1993) بنسبة 29% ليصل عددهم إلى 5,2 مليار نسمة يمثلون 44% من جملة سكان العالم.

وتناقصت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من 51% إلى 44% بينما شهدت الدول المتقدمة تناقصاً في نسبتهم من مجموع القوى العاملة فهم في بريطانيا تبلغ نسبتهم 1,8% وفي فرنسا 4,5% والولايات المتحدة 2,1%، إلاّ أنها مازالت مرتفعة في الدول النامية فهي 65% من مجموع العاملين في الهند و64% في نيجيريا و48% في الباكستان و46% في تركيا و55% في مصر و61% في المغرب و81% في السودان.( )

وخلال المدة من 1970 إلى 1993 زادت مساحة الأراضي الزراعية في العالم زيادة طفيفة بلغت 2%، فقد كانت 1115 مليون هكتار أصبحت 1316 مليون هكتار، إلاّ أن نصيب الفرد في العالم قد نقص بنسبة 32% بسبب الزيادة في عدد السكان.( )

وعلى الرغم من محدودية مورد الأرض الزراعية وضآلة المساحات الجديدة التي أمكن إضافتها في الربع قرن الأخير، استطاع العالم من خلال تكثيف استخدام موردي الماء والأرض سواء بتحويل مساحات أكبر إلى الري الصناعي أو الاستخدام الموسع للتقنية من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الكلي للغذاء.

ففي عام 1993 بلغت الزيادة في الإنتاج الكلي للغذاء نحو 63% بالمقارنة مع الإنتاج لعام 1971، إلاّ أن الزيادة السكانية التهمت الجانب الأكبر من هذه الزيادة.

وعلى الصعيد العالمي فإن ثمانية محاصيل نجيلية هي: القمح والرز والذرة الشامية والشعير والذرة الرفيعة والدخن والشليم والشوفان وخمسة محاصيل درنية هي: البطاطس والبطاطا والكسافا واليام والقلقاس، تعتبر محاصيل الغذاء الأساسية للإنسان سواء بتناولها مباشرة أو غير مباشرة بعد تحويلها إلى أغذية بروتينية عن طريق الإنتاج الحيواني.

ويمثل القمح والرز معاً نحو 58% من الإنتاج الكلي للحبوب ويوفران للفرد الواحد في المتوسط نحو 196 كغم في السنة، وتأتي الحبوب الخشنة الذرة الشامية والرفيعة والدخن في المرتبة الثانية، وتوفر في المتوسط للفرد الواحد نحو 144 كغم في السنة، بينما توفر المحاصيل الدرنية للفرد الواحد نحو 108 كغم في السنة، يأتي نصفها تقريباً من البطاطس، ونظراً لأن الحبوب تعتبر بوجه عام الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي الغذائي خاصة في الدولة النامية، لذا فإن التغيير في إنتاجها كما يوضحها الجدول الآتي يعد مؤشراً معبراً عن حالة الغذاء في العالم.

ما عن مستقبل الغذاء في العالم حتى عام 2010 وخاصة في الدول النامية فإن الاتجاه يشير إلى أن احتمالات تحقيق زيادة في قاعدة الموارد الطبيعية محدودة، فتشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة( ) إلى أن معدل النمو في الإنتاج الزراعي العلمي سوف ينخفض إلى 1,8% بعدما كان النمو في العشرين سنة الماضية 2,3% سنوياً.

وإن متوسط ما يخص الفرد من الحبوب سيشهد زيادة من 305 كغم، سنة معدل المدة 1969-1971 ليصبح 327 كغم في السنة للمدة 1989-1991 ومن المتوقع أن يكون 325 كغم عام 2010.

وإن التحدي الحقيقي الذي يواجه الزراعة في الثلاثين سنة القادة هو مضاعفة الإنتاج الزراعي وعلى نفس قاعدة الأرض الزراعية الحالية مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها كلما أمكن ذلك.

وليس هناك شك في أن الدول المستوردة للمواد الغذائية تحمل في كيانها عاملاً من عوامل الضعف الاقتصادي والسياسي لأن هذه الدول قد تحاصر اقتصادياً وبذلك تحرم من أساسيات الحياة لمواطنيها. ويعتبر الحصار الاقتصادي هدفاً استراتيجياً من أهداف الحروب الحديثة حيث يلعب دوراً خطيراً في الحصار الجغرافي العسكري مما يجعل صعوبة تغذية المواطنين عبئاً ثقيلاً على الدولة، كما هو الحال في الحصار الظالم المفروض على العراق منذ آب 1990. والذي أدى إلى موت أكثر من مليون إنسان من جراء نقص الغذاء.

والتبادل التجاري بين الدول وخاصة في مجال الغذاء ينبغي اعتبارها عاملاً سلبياً في مكونات قوتها وفي مسيرتها واستقلالها الاقتصادي والسياسي، وهذا يقتضي من المواطنين كافة أن يعملوا لزيادة الإنتاج وتحقيق إمكانية الاعتماد على النفس لتفادي المخاطر والصعوبات وتوفير الأمن وحفظ الاستقلال والسيادة، فالتخطيط الزراعي الغذائي الحكيم واستغلال كافة الظروف الجغرافية وغير الجغرافية يجعل الطريق إلى الرفاهية والاستقلال والأمان أكثر سهولة ويحقق العزة والكرامة والقوة.

ولا بد من إلقاء الضوء على واقع الغذاء ومستقبله في العالم لما له من أهمية في توضيح ما تتمتع به الدول من مقومات اقتصادية.

الثروة المعدنية

نستطيع القول أن كافة دول العالم تستطيع أن تنتج كل أو بعض احتياجاتها من المواد الغذائية بل أن بعضها ينتج أكثر مما يحتاج أو يستهلك. أما في مجال الثروة المعدنية فهي موجودة بشكل أقل انتظاماً وعلاً من الثروة الزراعية وإنها موزعة في الطبقات الأرضية بطريقة عشوائية. فهناك أقاليم ومناطق غنية ببعض هذه المواد بينما هناك مناطق أخرى تكاد تكفي نفسها ذاتياً أو إنها تفتقر كلياً إلى بعض المواد المعدنية. فمثلاً نجد خامات الحديد والسليكا منتشرة في معظم بقاع الأرض بينما نجد بعض المعادن الأخرى كاليورانيوم والذهب والنفط والمنغنيز والقصدير موجودة في أقاليم أو دول قليلة. وقد أدى هذا التوزيع الجغرافي غير المتعادل أو غير المتوازن للمواد المعدنية إلى قيام نشاط تجاري عالمي واسع خاصة في الظروف الطبيعية. وإن إنتاج المواد المعدنية يختلف في طبيعته وأسلوبه عن إنتاج المواد الزراعية. ففي الزراعة نجد أن التربة دائمة ومتواصلة الإنتاج ولربما تحتاج إلى بعض العناية والتخصيب وإنها إذا ما استغلت فإنها تستمر في الإنتاج. أما المعادن فهي محدودة الكمية بشكل عام لذلك فهي نافذة مع الزمن، وغن هذه الصفة تضعها في حالة عدم الاستقرار أو التوازن عندما ترتبط بمقومات القوة للدولة، لذلك يجب أتباع الحكمة في إنتاجها والحفاظ على مخزونها واحتياطها بشكل رصين، وإن المعادن تختلف عن المحاصيل الزراعية في كونها قابلة للخزن دون الخوف عليها من الفساد أو التلف اللذين يصلحان للمواد الغذائية إذا لم تحسم أو تعالج، أي أن المواد المعدنية بها طبيعة المرونة وطول العمر كما إنها من الممكن استعمال معظمها ثانية بل واستخدامها مرات عديدة على عكس المحاصيل الزراعية التي تستخدم فتستهلك مرة واحدة.

فالمعادن الفلزية تتحكم بقوة وحياة الدول واقتصادياتها ومسيرتها الصناعية ومن ثم تطورها ومكانتها الدولية، خاصة تلك المعادن الهامة التي تدخل في إنتاج العديد من المصنعات الأساسية والحساسة. فالحديد وخاماته هو المعدن الذي تقوم عليه الصناعات الثقيلة والخفيفة لذا فهو يعتبر كالعضل للدولة ومقارنتها بالإنسان. فوجوده وسهولة الحصول عليه يعتبر من المقومات الأساسية للقوة الصناعية وكذلك لبعض المعادن الفلزية الأخرى ولكن كل حسب مكانته ونسبة دخوله في الإنتاج. والبوكسايت الذي هو خام الألمنيوم له مكانة عالية في التصنيع وإنتاج المواد الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وكذلك النحاس والقصدير والنيكل والمنغنيز والكبريت والكروم حيث كلها تدخل في صناعات مهمة بعضها عسكرية وبعضها للاستهلاك الحضاري.

أما الذهب والفضة والماس فهي معادن ذات قيمة اقتصادية مالية أو نقدية يعبر عنها بالغنى المالي والتي تستعمل، بالإضافة إلى الأمور الاجتماعية، في مجال التعامل المالي والتجاري والاقتصادي

حيث تضيف هيبة للدول التي تمتلكها بكثرة، لذلك فالمعادن يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف، معادن إستراتيجية ومعادن أساسية ومعادن ضرورية كل حسب ارتباطها بمسيرة الدولة ودخولها في الصناعات الهامة والحساسة. كما نستطيع تقسيم الثروة المعدنية إلى معادن مصادر الطاقة وأخرى إلى مواد أولية خام تستخدم للصناعة وإنتاج المصنوعات التي تحتاج إليها الحياة ومتطلباتها. ويقسم الباحثون المواد الخام إلى ثلاثة أنواع( ):

المحاضرة الثالثة عشر

الصناعة ودورها في قوة الدولة

الاستاذ الدكتور عدنان الشيباني

الصناعة مصطلح يكاد يرادف القطاع الاقتصادي في الاصطلاح الحديث، ويشير أصلا إلى الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية، ولكنه اليوم يشمل أيضا تقديم أي خدمة أو منتج مقابل ربح، مثل الصناعة المصرفية.

في الأصل، مصطلح الصناعة يرادف القطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة. والصناعة هي إجمالي المشاريع المنتجة تقنيا في أي حقل من الحقول، وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل بمصطلح الصناعة (صناعات تحويلية، صناعة محركات، صناعات نسيجية، صناعات غذائية).

تقاس قوة الدولة وعظمتها عالميًا بقوة تأثيرها على غيرها من الدول؛ ولهذا تصبح هناك دول تابعة لها، أو تدور في فلكها، أو صديقة، أو حليفة، أو مشاركة لها؛ وبهذا تستطيع أن تؤدي دورًا فعالًا في الموقف الدولي، وربما تهيمن عليه وتصبح هي الدولة الأولى في العالم؛ و من هنا تعد الصناعة واحدة من مقومات هذا الدور اذ نلاحظ ان الدول الصناعية هي دول قوية تستطيع فرض ارادتها على الدول التي تفتقر للصناعة .

ومن المعلوم أن هذا التقدم الصناعي عندما يحصل سيؤثر على كافة المجالات ويحدث في الدولة انقلابًا، سواء في المجالات العسكرية أم المدنية. فتقدم الدولة ذاتيًا يدل على وجود نهضة في الدولة .

بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وخروجها مكسورة ومنهارة محطمة وفرض عليها الكثير من القيود ومنها عدم التصنيع العسكري الذي برعت فيه وما صاحبه من مشاكل عديدة تأتي متوافقة مع مثل هذه الحالات التي لا يمكن ان تتجاوزها الدول بسهولة ولكن في اليابان الوضع مختلف تماما حيث قامت هذه الدولة بعمل تحديث سريع لكافة مقدرات البلد بما يتوافق مع الإمكانات المتاحة في ذلك الوقت ومن ثم الانطلاق رويدا رويدا وبخطى مدروسة لتصبح اليابان خلال فترة لا تتجاوز الثلاثين عاما من أهم القوى الصناعية في العالم .

و خلال 50 عاما سيطرت الصناعة اليابانية على كافة أرجاء المعمورة بدون استثناء والجميل في هذه السيطرة أنها مصحوبة بالجودة ولم تفقد ثقة المستهلك في أي مكان في العالم و عندما تعلم أن هذا الجهاز ياباني تشتريه بدون تردد فاليابان استطاعت أن تتغلب على أحزانها ومشاكلها بعد اتجهت إلى التصنيع الذي يعتبر من أهم الخطط التي تراهن عليها الدول لتحقيق مركز مهم عالميا

وأيضا كوريا الجنوبية التي خرجت من الحرب الكورية في الخمسينيات القرن الماضي لا تملك أي مقدرات و لكن بعد دراسة متأنية للوضع ورسم الخطط والأهداف تحولت هذه الدولة إلى قوة صناعية يحسب لها الف حساب واصبح صناعاتها مطلوبة في كل مكان وكذلك الصين التي تحتل ثاني اقتصاد على مستوى العالم بعد ان غزت صناعاتها كل منزل للكرة الأرضية وأصبحت بلا منازع رقما صناعيا صعب لا يمكن مجاراته بسهولة.

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني للدولة وفي دفع التنمية خاصة في الدول النامية لعدة أسباب:

1- يسهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة حيث أن الصناعة تساعد على توفير فرص للعمالة. ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الدول النامية تعاني من مشاكل في البطالة.

2- تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في الدول النامية وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ويقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرض الدول النامية لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها بسبب تقلب الطلب الخارجي على المواد الأولية

3-يسهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية وذلك لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يمكن تقسيم العمل والتخصص في قطاع الصناعة بدرجة أكبر مما يسهم في ارتفاع الإنتاجية

4-يدعم قطاع الصناعة يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني لأن نمو قطاع الصناعة يساعد على فع النمو في القطاعات.

5-يسهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية وذلك من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير للخارج.

فوفقًا للبيانات الصادرة عن شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، فقد ساهمت الصين بـ 28% من ناتج التصنيع العالمي في 2018، ويعني ذلك أن مساهمة الصين تتجاوز مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 10%.

وبلغت مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ناتج التصنيع العالمي نحو 17% في 2018، بعدما كانت الدولة تمتلك أكبر قطاع تصنيع في العالم حتى تجاوزتها الصين عام 2010.

وبلغ إجمالي القيمة المضافة من قطاع التصنيع الصيني نحو 4 تريليونات دولار في 2018، وساهمت الصناعة بنحو30% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ومن ناحية أخرى، مثّلت الصناعة 11% فقط من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية عام 2018، وهو ما يعكس أن الأخيرة أقل اعتمادًا على الصناعة من الصين، ونستعرض في الجدول التالي أكبر 10 دول صناعية في عام 2018، وحجم مساهمة كل منها في ناتج التصنيع العالمي. وفيما يلي اهم عشرة دول صناعية على مستوى العالم

أكبر 10 دول صناعية في عام 2018

لترتيب	الدولة	النسبة المئوية لمساهمة الدولة في ناتج التصنيع العالمي
1	الصين	28.4
2	الولايات المتحدة الأمريكية	16.6
3	اليابان	7.2
4	ألمانيا	5.8
5	كوريا الجنوبية	3.3

6	الهند	3.0
7	إيطاليا	2.3
8	فرنسا	1.9
9	المملكة المتحدة	1.8
10	المكسيك	1.5

تتميز الدول الصناعية المتطورة عن الدول النامية في أن الأولى تتمتع بنمو سكاني بطيء في حين ينمو سكان الدول النامية بشكل مطرد، وبسرعة تفوق النمو في الانتاج. فالزيادة التي تطرأ على الانتاج، أو الانتاجية الاقتصادية في الدولة تتلاشي بزيادة عدد السكان في حين تحتل دول العالم الثاني موقعا وسطا بينن الدول المتطورة الصناعية والدول النامية.

تمتاز الدول المتطورة عن النامية بتوافر المصادر الطبيعية التي يتم استغلالها بطريقة اقتصادية مجدية نتيجة التطور والابداع العلمي والتكنولوجي الذي تشهده الدول المتطورة.

تختلف الدول الصناعية المتطورة عن النامية بتوافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار و توافر الأيدي العاملة الماهرة للتصنيع، وتحويل المصادر الطبيعية الى قوة.

تفتقر الدول النامية الى القدرة على تنظيم نفسها للحصول على اعلى الفوائد المتحققة من واردها الطبيعية، ومثال ذلك فشل منظمة الأقطار المصدرة للنفط اوبك في الحصول على الاسعار التي تحقق لها أفضل الأرباح في كثير من الأحيان. فقد نجح الحظر النفط العربي عام ١٩٧٣، بسبب القرار الجماعي للدول العربية المصدرة للنفط، وبسبب حاجة الدول الغربية للنفط. غير أن تعاون الدول المستهلكة للنفط قد قلل الى حد بعيد من فعالية منظمة الاقطار المصدرة للنفط من تحقيق اهدافها .

الدول النامية تحت رحمة الدول المتطورة، بسبب سيطرة الأخيرة على السوق العالمية فهي لا تستطيع الدول النامية المنافسة فيه

هذا الدول النامية على التكنولوجيا المستوردة من الدول الغنية، والتي تتحكم في نوع ساعة التكنولوجيا المصدرة للعالم الثالث.

تعد صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات الاستراتيجية التي تزيد من الثقل السياسي للدولة وتعلن بعض الدول الصغيرة المتخلفة من وقت لآخر عن إنشاء مصانع صغيرة للحديد والصلب بها وتحيط هذا بهالة كبيرة علما بأن المصانع قد تكون على أساس غير اقتصادية ولكن كل ذلك من أجل كسب تأييد النظام السياسي بها ، وبالمثل الصناعات عالية التكنولوجيا ومنها الإلكترونيات والمعدات الحربية إلى تعلن الدول المتخلفة عن خطة التنمية الصناعية بها ويلاحظ أنه حجم استثمارات القطاع الصناعي صغير بالنسبة لعدد السكان في مثل هذه الدول لذا نجد أن القطاع الصناعي لا يسهم مساهمة كبيرة في الوزن الثقل السياسي لقوى تعتبر من الدرجة الثالثة.

ولا تنتج كل الصناعات سلعاً استراتيجية ولكن توجد ست صناعات تنتج بالضرورة سلعاً استراتيجية هي صهر وتكرير المعادن والهندسيات و تشكيل المعادن وبناء السفن والصناعات عالية التكنولوجيا والصناعات الكيماوية بما فيها المتفجرات والإسمنت و يتلو ذلك في الأهمية صناعة المعدات الكهربائية و غير الكهربائية.

وتأتي في المؤخرة من حيث الأهمية صناعة المنسوجات والمواد الغذائية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية ، هذا مع العلم بأنه كل الصناعات تفيد في سير الحرب سوى بطريق مباشر أو غير مباشر و تعتبر الصناعات العسكرية أمرا بالغ الأهمية في الدولة ولا تستطيع أي دولة أن تتقدم في إنتاج الأسلحة والذخيرة ولوازم الجيش الا إذا كانت متقدمة صناعيا.

نجحت الدول المتقدمة في إقامة صناعات عسكرية متطورة ولذلك اخذت تحتكر تجارة السلاح في العالم و أعظم الدول في هذا الخصوص الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وإنجلترا والصين وإيطاليا وتورد هذه الدول الأسلحة بما يتماشى و خدمة مصالحها وتحقيق سياساتها الخارجية و لحفظ توازن القوى الإقليمي وليس لصالح الدول المستوردة للسلاح.

لتوطن الصناعة علاقة كبيرة بالجغرافيا العسكرية و الجغرافيا السياسية للدولة و استراتيجيتها في حالة الدفاع والهجوم فقد ادى التطور الذي طرأ على أسلحة الحرب في النوع والمدى والسرعة وتخطي العقبات وشدة فعالية التدمير إلى زيادة إمكانات تدمير المناطق الصناعية ، ومعلوم أنه حماية مناطق الإنتاج لتظل تعمل في أوقات السلم والحرب من الواجبات القومية للدولة. فلهذين السببين اصبح الاعتبار الاستراتيجي

احد العوامل التي يجب أخذها في الحسبان عند تقرير توطين الصناعة التحويلية لحمايتها من غارات الأعداء عليها ، هذا مع العلم بأنه لم يعد هناك مكان واحد في أي دولة امن ضد العدوان بناءً على اعتبار المسافة وحدها بعد طول مدة أسلحة الحرب ، وعلى شرط أن لا يتعارض الاعتبار الاستراتيجي في توطين الصناعة مع الاعتبار الاقتصادي الحاسم في هذا الخصوص . فقد

دفعت ماساة الحرب العالمية الثانية وتدمير المناطق الصناعية والتطور اسلحة الحرب الدول المتقدمة لأخذ الاعتبار الاستراتيجي في حساباتها عن توطين الصناعات التحويلية . فنشرت روسيا مناطقها الصناعية في جبال الأورال وسيبيريا تماشيا مع الاعتبار الاستراتيجي.

وعلى كل دولة أن تقوم به ثلاثة خطوات أساسية في هذا الخصوص أولا عليها أن تقيم موقفها الاستراتيجي ، وتحدد الجبهات المحتمل العدوان منها على مناطقها الصناعية وأشكال الهجوم المتوقعة على مناطقها الصناعية ، و ثانيا أن تقوم بتقييم الأثار التي يمكن أن تحدث لمناطقها الصناعية في حالة العدوان عليها ، وثالثا أن تقوم بوضع الخطط الكفيلة بحماية مناطق الصناعية من تدمير العدو اخذة حساباتها الاعتبارات السابقة.

المحاضرة الرابعة عشر

التجارة الخارجية واثرها في قوة الدولة

التجارة الدولية International trade هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول. وتختلف عن التجارة المحلية التي تتم كلية داخل البلد الواحد. وتسمى التجارة الدولية أحيانًا بالتجارة العالمية أو التجارة الخارجية.

تسمح التجارة الدولية للدول بالتخصص في إنتاج المواد التي يتناسب صنعها مع الموارد الموجودة في تلك الدول. وتستفيد الدول من التجارة الدولية عن طريق إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وشراء السلع الرخيصة التي ينتجها الآخرون. تُمكِّن التجارة الدولية من إنتاج سلع أكثر وإشباع رغبات إنسانية بطريقة أفضل، مما لو حاولت دولة ما، إنتاج كل ما يحتاجه داخل حدوده الخاصة.

ما اصبح مقياس التجارة الدولية من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم او تأخر هذه الدولة او تلك, ويقال للدولة التي تزيد صادراتها عن وارداتها بوجود عجز في ميزانها التجاري , في حين يقال للدولة التي تزيد وارداتها عن صادراتها ان لديها فائض في ميزانها التجاري

بمعنى ان الزيادة في الصادرات مؤشرا على نمو وازدهار الدولة وانتعاش نشاطها التجاري وكلما كانت الدولة تعتمد بشكل كبير على الواردات كلما كان ذلك مؤشرا على ضعف اقتصادها وزيادة عمليات الاقتراض والاعباء المالية التي تؤدي الى تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة

وتؤدي التجارة الدولية دورا كبيرا في التعاون الدولي وتنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول وقد ساعد على ذلك التطور الهائل في منظومة المواصلات الدولية التي زادت من التقارب الدولي ووجود الدوافع الى التجارة الخارجية وهي الحاجة الى الاسواق الخارجية والحصول على المواد الخام الداخلة في عمليات الإنتاج والتسهيلات الجمركية خصوصا بعد الجولات المتعددة لمنظمة التجارة الدولية (الجات) والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية .

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (الاقتصاد) من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا. فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض

إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك و الاستثمار وتخفيض الموارد الإنتاجية بشكل عام .
و فضلاً عن ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير مستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من أثار على الميزان التجاري.
كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية فالتنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية . كما أن التغييرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي و في مستواه، و الاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع.

و إذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج و التاريخ الاقتصادي لبريطانيا و ألمانيا و اليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي بها صاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول.

أما اثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك أن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية. ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا فيقل بالتالي مستوى الصحة العامة و التعليم ، وتنخفض الإنتاجية و تقل الاستثمارات، فيؤدي ذلك إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد. وإذا لم تنكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف، ولن تحدث تنمية حقيقية.
ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر، وخاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة. فعلى سبيل المثال، التجارة بين أستراليا واليابان تشابه التجارة بين الولايات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل ولايتي ويومينج ورود آيلاند. في كلتا الحالتين تتخصّص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص معقولاً ومربحًا. تمتلك كل من أستراليا وويومينج مساحة كبيرة من الأرض وعددا قليلاً من السكان نسبيًا. ويعد هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار. تمتلك اليابان ورود آيلاند أراضي قليلة، بينما تمتلكان كثيراً من العمال المهرة ورأس المال. ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجًا صناعيًا

أفضل. تتخصص أستراليا ووايومينگ في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم لليابان ورود آيلاند .وفي المقابل تتخصص اليابان ورود آيلاند في المنتجات الصناعية وبيعها إلى أستراليا وويومينج.

تفيد التجارة الدولية الناس من طريقين رئيسيين: أحدهما، يستطيع المستهلكون الحصول على سلع أكثر وبتكلفة أقل من خلال التخصص والتبادل بدلاً من محاولة كل دولة الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء يحتاجه بنفسه. والآخر يجعل من الممكن أن تستخدم الموارد النادرة بكفاءة أعلى، إذا كاتن كل دولةيركز على السلع التي يستطيع إنتاجها بكفاءة أكبر من الأقطار الأخرى. يقرر المبدأ الاقتصادي للمزايا النسبية أن كل دولة يجب أن تركّز على السلع التي تستطيع إنتاجها بكفاءة عالية وتشتري من الدول الأخرى السلع التي لاتستطيع إنتاجها بكفاءة مماثلة

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة. وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول، يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأن تلك الدول تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. على سبيل المثال تصدر الولايات المتحدة الأمريكية الطائرات ومعدات الحواسيب لليابان، وفي المقابل تستورد السيارات ومعدات التسجيل والتلفاز من اليابان.

لو كانت التجارة ببساطة تبادل السلع بين مناطق الفائض أو العجز ولا تتأثر من القيود و الحوافز السياسية أو الجمارك او الحصص أو العلاقات غير المتكافئة لما استطاع الجغرافي السياسي أن يضيف شيئا إلى التحليل الجغرافي الاقتصادي. الا أن التجارة الدولية تتأثر لحد بعيد بالاعتبارات السياسية وعلى العموم فإن المنطق الاقتصادي يفسر ويعلل جزءً أن كبيرا من اتجاهات التجارة الدولية و كثافتها كما تساعد عوامل القرب الجغرافي و التشابه الاثني او الحضاري والصداقات الأدوات السياسية والارتباطات أيضا في تفسير تدفق التجارة الخارجية . فالمعلوم أن التجارة الخارجية تنتعش بين الدول المتعاطفة سياسياً وعلى العكس من ذلك بين الدول المتعادية سياسياً . قد يصل الامر في حالة العداوة السياسية إلى الحظر التجاري او حتى الحرب الاقتصادية بين الدولتين، فعلى سبيل المثال طالبت الدول وهيئات إقليمية وعالمية في عام 1987بقطع العلاقة التجارية مع جنوب إفريقيا بسبب سياساتها الخاصة المتعلقة بالتمييز العنصرية. يتعمد قيام التجارة على ثلاثة عوامل :

1-وجودفائض لدى كل الجانبين المتبادلين .

2-ان تكون هذا الفوائض مختلفة .

3-وجود وسائل نقل بين الجانبين المتبادلين.

وينتج الاختلاف في الفوائض من اسباب رئيسة ثلاثة هي :

- **الاختلاف في الثقافة والتكنولوجية .**
- **الاختلاف في الموارد الطبيعية لأختلاف ظروف البيئة الجغرافية .**
- **الاختلاف في عدد السكان وكثافتهم .**

وعند دراسة الوجه السياسي للتجارة الخارجية لابد من الاهتمام بأمور اربعة هي :

- **الأحلام التجارية الثنائية والجماعية .**
- **الاتفاقيات السلعية والجمركية والسياسية .**
- **المساعدات الخارجية سياسة التجارة الخارجية.**

قد نشأت عدة أحلاف تجارية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يضم كل واحد منها عدد من الدول بقصد زيادة رفاهيتها عن طريق الاندماج الاقتصادي الكامل سعيا للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ، بينما البعض الآخر محدود الاهداف مثل الاتفاقيات المتعلقة به الدول الحبيسة ، ويعتبر السوق الأوروبية المشتركة الجماعة الأوروبية التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي و النافتا ، والاسيان والكوميسا ومجلس التعاون الخليجي اهم التكتلات الاقتصادية .

وتعقد الدول مع بعضها اتفاقات تجارية تتضمن بها سوق للتصدير لتصريف فائض الإنتاج والمستو رد المقادير التي يحتاج إليها وهناك ثلاثة أنماط من الاتفاقات الثنائية هي:

- **اتفاقات سلعية تعتمد على نظام الحصص كأتفاقية السكر.**
- **اتفاقات سلعية تعتمد على تكوين مخزون استراتيجي كأتفاقية القصدير .**
- **اتفاقات سلعية عالمية كأتفاقية القمح الدولية.**

اما المساعدات الخارجية يصعب تقديرها لأن بعضها مادي في صور سلع، والآخر غير ملموس في شكل خدمات ويمكن إدراك الآثار السياسية لهذه المعونات الأجنبية بسهولة.

تبع بعض الدول سياسة الإكتفاء الذاتي ولا تدل هذه السياسة على قوة او ضعف الدولة التي تتبعها من الناحية السياسية وإنما تدل على أن الدولة تستطيع أن تعيش دون أن تتأثرر إذا انقطعت صلاتها بالعالم الخارجي و اما الدول التي تعتمد على تصريف فائض إنتاجها في الأسواق الخارجية فإنها تتأثر سياسيا اذا ما اضطربت التجارة الدولية بسبب الحرب وقطع المواصلات أو الكساد الاقتصادي والحصار الاقتصادي ومن أحسن الأمثلة على ذلك حالة دول جنوب شرق أوروبا خلال الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم في الثلاثينيات القرن الماضي اذ عجزت هذه الدول أن تصريف فوائض إنتاجها الزراعي.

يلاحظ أن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي استغلت تجارتها في فائض المنتجات الغذائية كسلاح للضغط من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة ويدل على ذلك أنها كانت دائمة التهديد لمصر بالنسبة للاتفاقية المواد الغذائية التي تستورد منها لكي تعدل مصر عن مسائل سياسية لا تتفق و سياسة الولايات المتحدة ، و استخدم العرب أيضا البترول يا سلاح سياسي في حرب عام 1973 ضد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياسية لصالح القضية العربية.

هناك دول كثيرة تعتمد على التجارة الخارجية و الحصول على ما يلزمها من المواد الأولية و الغذائية وإذا لم يكن لدى الدولة فقد إنتاج داخلي يعادل ما تستورده من الخارج فإن ذلك يهدد الدولة تهديدا مباشرا وقت الحرب.

المحاضرة السادسة عشر

الحدود السياسية ما بين الدول

المقدمة :

أيا كان تعقد مسألة الحدود في الوقت الراهن فإن مشكلة الحدود البرية قد أثارت وما زالت تثير كافة المشكلات المتضمنة في جوهر العلاقات السياسية بين الدول، كما أنها راسخة في الأذهان كافة، المتخصصين وغير المتخصصين؛ لأنها تمثل الإطار الذي تمارس فيه الدولة سيادتها الفعلية، ذلك لأن الحدود البرية للدول هي الأماكن أو النقاط التي تلتقي فيها الدول وتحتك فيها كتل الناس وتتفرق فيها المصالح الاقتصادية بتوجيه الدولة، ولهذا أثارت الحدود البرية مشكلات كثيرة خاصة بتعريفها: هل هي خط الحدود أم نطاق الحدود والتخوم؟

وقد كان فريدريك راتزل من أوائل الجغرافيين المحدثين الذين تناولوا مشكلة تعريف الحدود، وفي كتابه الجغرافيا السياسية ذكر راتزل عدة إيضاحات لهذه المشكلة، فهو يقول: إن نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة، أما خط الحدود فليس سوى تجريد لهذا النطاق.

ويقول أيضا: في مناطق الحدود يقع جزء كبير من ثقل التوازن السياسي . وفي يؤكد أن نطاق الحدود هو المكان الذي يشير إلى نمو أو تقلص الدول، ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود وقلب الدولة، فإن أي ميل إلى ضعف هذا الارتباط يؤدي إلى ضعف الدولة وإلى خسارة جزء من أراضيها، وعلى الدول أن تسعى إلى الحصول على أقصر خطوط للحدود لأنها أقواها وأحسنها، وأن تقيم استحكامات عسكرية على طول مناطق الحدود، ويدعم هذا التدبير باتخاذ الجبال والأنهار مناطق للحدود. لكن راتزل لم يغفل مقومات أخرى للحدود الجيدة، فإلى جانب ارتكاز الحدود على بعض الظاهرات الطبيعية يتكلم راتزل عن نوع السكان والموارد المتاحة والبناء السياسي داخل الدولة كمقومات للحدود الجيدة، وقد كان راتزل يسوق نهضة ألمانيا السياسية وتغير حدودها وتوسعها كمثال للحدود المتغيرة تعبيرا عن نظريته العضوية ارتباط الحدود الجديدة باستغلال مصادر الغاز الأرضي في القسم الجنوبي من بحر الشمال، وبالبترول والغاز الأرضي في الوسط، وبحقول البترول الممتازة في القسم النرويجي والبريطاني في شمال ذلك البحر.

التخوم والحدود

توضع خريطة العالم السياسية مجموعة من الخطوط تمثل الحدود الفاصلة بين الدول المختلفة، وتجري هذه الحدود على اليابس في شتى الأتجاهات ترتبط أحيانا بظاهرة طبيعية كالجبال والأنهار والغابات والمستنقعات ومتعارضة في أحيان أخرى مع هذه الظواهر الطبيعية لكي تحدد ظواهر بشرية مختلفة أو توضع مجهودات القوة العسكرية للدول في تخطيط حدودها، تعد الحدود السياسية جزءاً مهما من الكيان السياسي للدولة القائمة حديث اً، فمنذ أن دخل الإقليم وهو أحد عناصر الدولة الثلاثة (إقليم وشعب وسيادة–) عنصراً أساسيا في تكوين الدولة في نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة، أخذت الدول تسلك– سلوكا جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق هذا الإقليم، وعلى هذا الأساس أصبح إقليم الدولة لا يخضع إلا لدولة واحدة فقط، أما حدود الإقليم تعد جزءاً متمما للدولة لأنها تحدد مساحتها ومجال سيادتها وسيطرتها، إن حدود الدولة ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط لتفصل بين دولتين متجاورتين أو أكثر، وإنما لها أهميتها من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية والأجتماعية والعسكرية، وفي العصر الحديث ظهرت صناعة وتطور الطيران حيث لم تعد الحدود مقتصرة على المنطقة الملامسة لليابسة وسطوح الماء، بل أصبحت هناك حدود للدول ترتفع رأسيا في الغلاف الغازي الواقع على رقعة أو مساحة الدول المختلفة، وعلى هذا الأساس يتضح لنا أن الحدود مشكلة معقدة لم تعد تمتد في بعد واحد مرتبط بالتنظيم الأرضي للدولة بل تطورت هذه الأبعاد وتعددت تبعا للتطور الذي شهده العالم منذ الثورة الصناعية وما تبع ذلك من تطور تقني وتكنولوجي في مختلف المجالات المدنية والعسكرية خاصة في مجال الطيران ومختلف وسائل النقل البرية والبحرية، لذلك تعددت أبعاد الحدود إلى مسطحات الماء وأعماقها، كما أمتدت إلى أعلى الفضاء، ويمكن التنويه إلى المفاهيم التي تنطوي عليها عبارتي التخوم والحدود إذ أن كثيراً ما يتم الخلط بين المصطلحين ليقصد بها الحدود ، ويرجع ذلك حداثة الحدود السياسية كما نفهمها في الوقت الحاضر.

اولا: التخوم

ظهر عبر تاريخ العالم السياسي مصطلح أخر قُصِدَ به الحدود وهو مصطلح (Frontiers) والذي يعني في اللغة العربية التخوم، وهي عبارة عن مناطق أرضية تقع بين دولتين أو أكثر، وقد تكون منطقة التخوم عبارة عن جبال أو غابات أو صحاري أو أنهار أو مستنقعات، ونجد أن مناطق التخوم غالبا ما تصبح موضوع صراع وتنافس بين الدول المتجاورة بسبب رغبة كل منها بضم منطقة التخوم إليها، وتقسم مناطق التخوم إلى-:

1- المنطقة الحدية : وهي المنطقة التي يمر فيها خط الحدود.

2- نطاق الحدود : وهي المنطقة التي تمتد على جانبي الحدود.

3- الجوار : وهي المنطقة التي تضم القسمين السابقين.

ولمفهوم التخوم معانٍ أخرى إضافة إلى معناها السياسي ، ومن بين هذه المعاني-:

1- التخوم الأستيطانية : وهي مناطق غير مسكونة تقع ضمن حدود الدولة أو خارجها وقد ميز (بريسكوت) بين قسمين منها-:

أ-تخوم رئيسة : وهي المناطق المعمورة والمأهولة بالسكان والمتطورة اقتصاديا وتمتاز بكثافة سكانية متوسطة أو عالية وقد تم أعمارها بصورة سريعة.

ب- تخوم ثانوية : وهي المناطق والأقاليم التي يمكن تحويلها إلى مناطق سكنية أو عمرانية بوساطة تطويرها، ويكون أسكانها بصورة بطيئة.

ج- التخوم التاريخية : وقد أستعمل بعض الباحثين هذا المصطلح ليعني عملية حركة السكان من منطقة إلى أخرى غير مأهولة خلال الأدوار التاريخية كنزوح السكان من أوربا إلى شرقي كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

د- التخوم العقائدية: وتتمثل بمناطق الأرتطام الفكرية أو العقائدية بوصفها مناطق التصادم بين الأيدلوجيات، - مثلما كان التصادم بين الرأسمالية والأشتراكية التي كانت تمتد من بحر البلطيق شمالاً إلى بحر الادرياتيك

في الجنوب، وأن الدول الواقعة في هذا الأمتداد تسمى بالدول الحاجزة (Buffer states) وترجع نشأة الدول الحاجزة إلى الرغبة في تقليل الأحتكاك بين قوتين متنافستين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا.

ت- التخوم السياسية: هذا الموضوع يحظى بأهتمام الجغرافية السياسية، ولقد أتفق أعضاء لجنة المصطلحات- الجغرافية التابعة للجمعية الجغرافية البريطانية على أن أحد تعريفات التخوم السياسية أنها إقليم خارجي أو منطقة أو شريط من الأرض تفصل أو توصل أو تكون منطقة أنتقالية بين الوحدات السياسية(وقد تصبح مناطق التخوم محل منافسة وصراع بين دولتين أو أكثر لأن كل منها ترغب في ضم المنطقة إليها وفي هذه الحالة تحل المشكلة بتحويل التخوم إلى خط الحدود.

ثانيا: الحدود

الحدود بين الدول هي ظاهره سياسية يتفق عليها بين دولتين او اكثر من اجل تحديد ملكية وسلطة وسيادة وقوانين دولة بالنسبة للدول التي تجاورها او تحاددها .اي بعبارة اخرى انها النقاط التي تبدا منها وتنتهي عندها سياده وسلطه وملكيه وقوانين دولة بالنسبة لجيرانها .وهي لذلك توضح فقط على الخرائط الجغرافية السياسية بشكل خطوط تتبع ما اتفق عليه بين الدول من تعيين وفصل اراضي واقاليم كل دول عن الاخرى.

وتشمل الحدود بالإضافة الى سطح المساحة الأرضية الغلاف الجوي والمياه الإقليمية حسب الاعراف الدولية التي عادة أما ان تكون باتفاقية جماعية او رغبة انفرادية ودوليه، تتماشى مع

متطلبات الامن القومي والمصلح الاقتصادية في ملكيه و استثمار الثروات الطبيعية الموجودة ضمن تلك المياه او الاقاليم او المدى الجوي، لذا فان مصطلح حدود boundary هو مصطلح او ظاهرة قانونيه او تأخذ شكل ظاهرة قانونيه شرعيه تعترف بها الدول صاحبه العلاقة بالإضافة الى المجتمع الدولي ولكننا نجد في احيان كثيره ظهور الاطماع لدوله مجاوره في جيواستراتيجية اقليم او ثرواته الطبيعية وعندئذ تحاول عدم الاعتراف بشرعيه الخط او الحد الفاصل بينها وبين جيرانها وعندها تظهر المشاكل والازمات التي قد تودي في احيان كثيرة الى نزاع مسلح بين الدولتين المتجاورتين

وعليه يمكن القول بان الحدود السياسية بين دول العالم هي ظاهرة بشريه بشكل اساسي وليست ظاهرة طبيعية وذلك لان الانسان نفسه هو الذي يقوم بتخطيطها تبعا لمصالح اقتصادية او عسكرية.

ثالثا: الفرق ما بين التخوم والحدود

ان الحدود السياسية بين دول العالم هي ظاهرة بشريه بشكل اساسي وليست ظاهرة طبيعية وذلك لان الانسان نفسه هو الذي يقوم بتخطيطها تبعا لمصالح اقتصادية او عسكرية.

وقد ظهر عبر تاريخ العالم السياسي مصطلح اخر عني به الحدود وهو مصطلح frontiersوالذي يعني في اللغة العربية التخوم وهي مناطق جغرافية لأنها ذات مساحة اي ان لها طولا وعرضا جغرافيا وهندسيا وكثير ما يخلط بين المصطلحين ليقصد بها الحدود لأننا كما ذكرنا فأن لحدود وصفة قانونية وثقافية بينما لا نجد هاتين الصفتين في كلمة تخوم التي لها صفة طبيعية ثابتة لا تتغير الظروف السياسية الانها قد تفقد اهميتها ووظيفتها التي كانت تميزها.

والحدود السياسية على الرغم من انها ظاهرة بشريه الانها قد تتماشى مع الظواهر الطبيعية والتضاريس الأرضية كالجبال والأنهار وسواحل الاجسام المائية وغيرها لذا فالحدود السياسية يمكن تغيرها او زحزحتها عما هي عليه تبعا لحالة الدول قوة وضعفا وقد تغيير او انتقال ملكية ماحة من الارض من دوله الى اخرى وان فارقا اخر بين التخوم و الحدود هو ان التخوم بسبب طبيعتها المساحية الجغرافية وقد تضم موارد طبيعية اقتصاديه وبشريه بينما خطوط الحدود السياسية لا تضم موارد طبيعية اقتصادية وبشريه بينما خطوط الحدود السياسية لا تضم ذلك لانها مجرد نقاط او خطوط لا مساحة تحصل عندها انتقال ملكية ظاهرات طبيعية وبشريه ولغات ولهجات .كما ان انتماء السكان السياسي ينقسم فيها احيانا وقد يقوم فيها نضام اقتصادي معين.وان هذا التغير في الحدود السياسي ينتهي معه واقع السيادة وممارسة السلطة كذلك يعتقد الجغرافيون السياسيون ان خير وسيله لتخطيط الحدود بين الدول المتباينة في نظمها وحضارتها وتركيبها الانثروبولوجي والاثنولوجي يجب ان يتماشى مع الواقع الطبوغرافي والتضاريس الذي يشكل حدا فاصلا في احيان كثيرة .ولكن تعتقد الحياة وزيادة السكان وهجرتهم وراء الكسب المادي او لغرض سياسي لم تبقى على تلك الصورة الحديثة، حيث ان هذه الهجرة ادت الى معظم المشاكل والمنازعات بي الدول المجاورة بشكل خاص.

انواع الحدود السياسية :

الحدود السياسية تنقسم على قسمين هما الحدود الطبيعية والحدود المصطنعة او الاصطناعية .وتنضوي تحت كل صنف او قسم من هذه الحدود انواع فرعية مسمياتها اما مع التضاريس الارضية او التركيب الاثنولوجي (الحضارة)او اوجدتها ظروف سياسية وعسكرية خاصة واحيانا مصالح اقتصادية لذلك لابد لنا من التطرق الى كل تفاصل من هذه الانواع من الحدود السياسية ومنها الفروع كما اننا سنحاول دراسة المياه لإقليميه واسس ودواعي تنوعها وطرق رسمها او اتخاذها كحد يفصل بين المياه الإقليمية للدول المطلة على الاجسام المائية.

الحدود الطبيعية:

وهي الحدود الفاصلة بين الدول والتي تتماشى مع طبوغرافيه وتضاريس المنطقة المتعددة الانواع وقد اتخذ الانسان في اول الامر هذه الظواهر الطبيعية لسطح الارض التي يعيش عليها كالجبال والفواصل والحافات تفصل بين ارضيه وارضي او قليم جيرانه لانها كانت حواجز تحول دون تقديم الجماعات البشرية ولكن نجد ان قيمت هذه الظواهر الطبيعية اتخذت كحد فاصل تقل بتدريج نتيجة لتطور النقل وتقنية السلاح وتعقد الحياة البشرية وكتشاف موارد وثروات طبيعية ذات اهميه وطبيعة سوقيه خاصة اثارت انتباه ومطامع الدول المجاورة والبعيدة على السواء لذا فان هذه الحدود السياسية مع الظاهرات كانت ذات اهميه دفاعيه الانها فقدت بعضها من تلك القيم ان لم تكن جميعها نضرا لتقنيه السلاح المتطور والتي لم تعد تقف في طريقها عوالق طبيعية في الدفاع والهجوم ولكنها تظل هذه الحدود مثاليه طالما احتفظت بصفتها عائقا على اساس انها فصل وتعرق اتصال السكان بين الدول المجاورة. ولابد لنا من ذكر التفاصيل على انواع هذه الحدود الطبوغرافية او تضاريسية وعطاء امثله عنها بين دول العالم والتي تتخذها حدودا فاصلة بين كياناتها وسيادتها.

الحدود التي تتبع الحواجز الجبلية:

وهي الحدود التي تتماشى مع السلاسل الجبلية اما الى قممها اومع اجزاء منها ومن امثلة هذه الحدود الجبلية حدود العراق مع إيران والتي تمتد مع جبال زاجروس لمسافة طويله وكذلك الحدود التي تمتد على جبال الالب وسلاسلها بين ايطاليا وسويسرا وفرنسا والنمسا وكذلك سلاسل جبال البرانس التي تكون حد فاصل بين فرنسا وجبال الانديز التي تكون خط الحدود بين تشيلي الارجنتين وبوليفيا .وكذلك الحدود التي تتماشى مع جبال الهمالايا وامتداداتها بين الصين من جهة وبين الهند ونيبال وبوتان وسكيم وباكستان (في اقليم كشمير)من جهة اخرى ومع الجبال هي حدود مثاليه فاصلة الا انها لا تخلو من مشاكل بين الدول المتحاددة خاصة ما يتعلق بتقسيم

المياه والانتفاع بها او بأهمية موقع استراتيجي يطل على طرق مواصلات وممرات جبلية او لأسباب اقتصاديه تتعلق بالرعي او الزراعة او المعادن

وتختلف الجبال من حيث عرقلتها للحركة والانتقال كليا كما ان شدة ارتفاع جبل من جبال لا تعني ان حركة الانتقال به اكثر صعوبة في جبل اقل انخفاضا. وان تخطيط الحدود في المناطق الجبلية تواجهه مشاكل كثيرة مثال ذلك هل يتماشى خط الحدود مع القيم او مع خط تقسيم المياه؟ ألان الحالتين لا تتماشيان في كثير من الاحوال ولا تطابقان لان خط تقسم المياه هو خط على الخارطة فقط . ولأكن مع ذلك في بعض الاحوال تتغير العلاقات وتحدث المشاكل .وتصاحب عمليات تخطيط الحدود الجبلية عدة صعوبات بشريه وهندسيه تساعد لجان تخطيط الحدود لان خط تقسم المياه وسفوح الجبال لأتكون غالبا خطا مستقيما بل هي خطوط متعددة ومن اجل تحديد الطرفين

هذا وتعتبر السلاسل الجبلية من المناطق التي لا ينجذب إليها السكان بسبب وعورتها وارتفاعها فضلا عن انخفاض درجات الحرارة حول قممها وتراكم الثلوج ، وبسبب ذلك تعد من أفضل الظواهر الطبيعية التي يمكن الاستناد إليها لتخطيط الحدود بين الدول المتجاورة ، ومن أشهر السلاسل الجبليـــة التي اعتمـدت كحدود جبال (البرانس) بين فرنسا واسبانيا وسلاسل جبال (اسكندناوه) بين النرويج والسويد.

ومع ذلك إن اعتماد الجبال حدوداً سياسية لا يخلو من مشاكل، حيث يمكن أن تكـــون بؤرة للنـــزاع كالحدود بين الولايات المتحدة وكندا في منطقة (نيو- انجلاند) وكذلك الحدود بين الأرجنتين وشيلي فـــي جبال الانديز الذي استمر مثاراً للجدل لمدة نصف قرن تقريباً بسبب الجهل بالظروف الجغرافية لبعـض المناطق التي لم تكتشف بصورة نهائية إلى أن توصلت الدولتان إلى اتفاق عام 1902م.

أما عن كيفية تحديد الحدود في الجبال فهناك ثلاث صيغ أو طرق ، الطريقة الأولى تتمثل بخط القمم والمقصود به الخط المثالي الذي يصل بين أعلى رؤوس الجبال ضمن سلسلة واحدة ، والقاعدة أو الطريقة الثانية تتمثل بخط انقسام المياه الواقع بين حوضين مائيين وتمر الحدود من طرفي مجرى النهر كما هو الحال بالنسبة للحـــدود الفرنسية الايطالية التي تم إقرارها بموجب معاهدة تورينو (Turin) في سنة 1860م ، أما الطريقة الثالثة فإنها تتمثل بخط سفح الجبال والمقصود به مرور الحدود من قاعدة سلسلة جبلية .

هذا وقد تتطابق القاعدتان الأولى والثانية (خط قمم الجبال وخط تقسيم المياه) وقد يختلفان في حالات أخرى ومن الأمثلة على الاختلاف بين القاعدتين السابقتين في بعض معاهدات الحدود المعاهدة المعقودة بين الأرجنتين وشيلي حيث افترضت المادة الأولى منها تطابق الخطين ولكن اتضح عند تطبيق المعاهدة عدم التطابق في جميع الأحوال وخاصة في الجزء الجنوبي [4]، هذا وان الفقه الدولي لم يغلب أي من القاعدتين أو الخطين على الآخـر في حالـة اختـلاف الخـط الذي يصل بين أعلى القمم الجبلية والخـــــط الذي تتساقـــــط عنده المياه، كما إن محاكم التحكـــيم أخـذت بالطريقة الأولى تارة وبالطريقة الثانية تارة أخرى).

ومن الجدير بالذكر إن خط توزيع المياه قد أثار العديد من الصعوبات في تحديد الحدود ، لان تعبير watershed)) يفسر بأكثر من معنى فهو يعني الخط الفاصل للمياه المتدفقة في اتجاهين مختلفين ، ويعني كذلك مستجمع المياه الذي يمد نهراً ما بالمياه .

أما بالنسبة للطريقة الثالثة المستعملة في تحديد الحدود الجبلية فإنها تتمثل بخط سفح الجبال ، أي مرور الحدود من قاعدة السلسلة الجبلية ، وحري بالبيان أن نذكر إن الطريقة الأخيرة غير محبذة في تحديد الحدود الجبلية ، وذلك بسبب غموض المصطلح نفسه مما يؤدي إلى اختلافات كبيرة فضلاً عن إن سفح الجبل على رأي بعض الشراح لا يعتبر معياراً دقيقاً يعول عليه في تحديد الحدود ، لان انتهاء الجبل لا يكون على شكل مفاجئ ولكنه يتدرج من السهل لمسافة بعيدة قبل أن يتلاشى بصورة تامة .

من الامثلة على الحدود الجبلية:

- **حدود فرنسا مع اسبانيا جبال البرانس.**
- **حدود السويد مع النرويج .**
- **حدود بلغاريا واليونان مرتفعات رودوب.**
- **حدود النمسا و إيطاليا جبال الألب.**
- **الهند والصين جبال الهمالايا.**
- **العراق و إيران جبال زاجروس.**
- **حدود تشيلي مع الأرجنتين جال الأنديز.**
- **حدود الأسكا مع كندا مع جبال بروكس وجبال الأسكا**
- **الحدود الجبلية بها ممرات و أنفاق تعطيها أهمية استراتيجية كبيرة ولها أهمية في العلاقات بين الدول المجاورة.**

الحدود النهرية

تتفق بعض الحدود السياسية مع الأنهار .وبرغم ما تتمتع به الأنهار من مميزات، من حيث كونها ظاهرات واضحة على الخرائط وفي الطبيعة، إلا أن هناك بعض العوائق التي تعتري اتخاذ مجاري الأنهار حدود سياسية، منها أن الأنهار في الأصل هي عوامل وصل وتوحيد أكثر منها عوامل فصل وقسيم. مما يترتب عليه الفصل التعسفي بين جماعة عرقية واحدة حول المجرى النهري. مثل ذلك مشكلة عربستان، حيث تفصل الحدود في شط العرب بين مجموعات عربية أصلها في العراق وامتدادها في إيران الحالية.

ويسير خط الحدود في الأنهار إما مع ضفة من ضفتي النهر، أو مع الخط الأوسط للنهر، أو مع خط وسط المجرى الملاحي، وهو ما يعرف بخط الثالوج.

ومن الملاحظ أن الأنهار غير مستقرة، حيث أنها تغير مجراها كل فترة من الزمن، كما أن ضفافها غير ثابتة بسبب الفيضان والنحت والارساب ويعد نهر الريو غراند الذي تسير معه الحدود

السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والولايات المتحدة المكسيكية. من أوضح الأمثلة على تغيير الأنهار لمجاريها. وقد اتخذت العديد من الدول مجاري الأنهار أو قطاعات منها حدوداً سياسية بينها، معظمها في صراعات حدودية فيما بينها، ومن أمثلة ذلك:

- **نهر الدانوب وروافده بين دول شرقي أوروبا.**
- **نهر السنغال بين السنغال وموريتانيا.**
- **نهر ميكونغ بين كل من تايلاند وكمبوديا وفيتنام ولاوس وميانمار.**
- **نهر شط العرب بين العراق وإيران.**

يتم تخطيط حدود الأنهار وفق ثلاث قواعد:

أ -القاعدة الأولى : ترسم الحدود في منتصف النهر ، في الأنهار غير الصالحة للملاحة مثل نهر

ريوجراند بين الولايات المتحدة و المكسيك

ب -القاعدة الثانية : منتصف الجزء العميق من المجرى الصالح للملاحة يتمشى مع أعمق عمق للنهر (نهر الراين بين المانيا وفرنسا) و نهر سانت لورنس بين الولايات المتحدة و كندا

ت- القاعدة الثالثة : أحد ضفتي النهر نهر بوج أحد فروع نهر الفستولا بين بولندا و روسيا-

مشكلات الحدود النهرية:

- **تغيير النهر لمجراه في مناطق الانعطافات والثنيات النهرية.**
- **إقامة منشآت هندسية تؤثر على مجرى النهر.**
- **السكان على جانبي النهر عامل وحدة من أنشطة على جانبيه.**

الحدود التي تتماشى مع البحيرات

البحيرات تشبه الأنهار في أنها عامل وحدة واتصال، وهي أكثر ثباتا على سطح الأرض . تعد البحيرات من الظاهرات الطبيعية لتخطيط الحدود فحدود تتمشى مع ضفاف البحيرة و حدود بوسطها أو يخترق بعض أطرافها أمثلة على حدود البحيرات:

- **البحيرات العظمى بين كندا و الولايات المتحدة.**
- **بحيرة فيكتوريا بين أوغندا و كينيا وتنزانيا.**
- **بحيرة ألبرت وإدوارد بين أوغندا و الكونغو.**
- **بحيرة تنجانيقا بين الكونغو وتنزانيا.**
- **بحيرة تشاد بين نيجيريا و النيجر وتشاد.**
- **بحيرة جنيف بين سويسرا وفرنسا.**
- **بحيرة كونستانس سويسرا و المانيا و النمسا**

أنواع الحدود على البحيرات:

- **الصورة الأولى : يمر الحد السياسي في قلب البحيرة ويقسمها بين الدولتين.**
- **الصورة الثانية : يمر على شاطئ البحيرة بحيث يدخلها داخل حدود الدولة ويحرم الدولة الأخرى منها.**

الحدود في المستنقعات

هي ظاهرة طبيعية تتضمنها مساحات من سطح الأرض يمكن أن تكون مياه راكدة ضحلة وقد تكون دائمة أو موسمية.

- **تعد المستنقعات عقبة في مجال الحركة والاتصال.**
- **تحتمي بها الجماعات الضعيفة كمنطقة منعزلة مثل الهولنديين في مصب الراين.**
- **يمكن أن تؤدي دور دفاعي مثل مستنقعات بروسيا الشرقية ومستنقعات افريقيا الغربية شكل حماية من الاستعمار.**

الحدود في الغابات

تعد الغابات من الظواهر الطبيعية للفصل بين الشعوب فهي تقف عائق أمام تحرك الجيوش واختباء السكان المستضعفين بها و تنتشر بها الأمراض و الأوبئة تستخدم في الدفاع عن الدولة مثل:

- **الروس في القرنين الثاني عشرو الثالث عشر ضد التتار.**
- **غابات الآردن في بلجيكا أعاقت حركة الجيوش الألمانية.**
- **ساعدت غابات فرنسا في الحرب العالمية الأولى والثانية.**
- **اليابان ضد القوات البريطانية.**

الحدود الاصطناعية

الحدود الاصطناعية تلك هي الحدود التي تشكلت بواسطة الإنسان ، وبالتالي ، تختلف عن الحدود الطبيعية.

يمكن أن تكون حدود الحدود المصطنعة هي الإنشاءات أو الأشياء أو الاختلافات الثقافية أو الخطوط الوهمية التي يتم إنشاؤها عن طريق الحسابات ويتم التعبير عنها في شكل إحداثيات جغرافية على الخرائط.

السمة الرئيسية للحدود المصطنعة هي أن الإنسان خلقها وليس الطبيعة.

لذلك ، فإنها تختلف عن الحدود الطبيعية حيث يدعمون حدودهم على الميزات الطبيعية التي تم إنتاجها بواسطة المعالم الجغرافية ، مثل الجبال والأنهار والوديان وغيرها. الحدود المصطنعة هي تلك التي لا تعتمد على السمات الطبيعية.

وفقًا لمؤلفين مختلفين ، هناك ثلاثة أنواع من الحدود المصطنعة :

حاجز اصطناعي

الحواجز المصطنعة هي تلك الحدود المصطنعة التي يتم إنشاؤها فعليًا في مكان الحد المراد إنشاؤه.

يمكن أن تكون ، على سبيل المثال ، الجدران والجسور والمعالم الأثرية أو العوامات في البحر. في بعض المناسبات ، يتم بناء هذه الحواجز بأهداف سياسية بين بلدين أو إقليمين.

الحدود الهندسية

إنها حدود مصطنعة تم إنشاؤها باستخدام قياسات هندسية كمرجع للحدود.

يمكن أن تكون هذه التدابير ، على سبيل المثال ، في الإحداثيات الجغرافية (خطوط الطول والعرض) ، أو في شكل قياسات الكيلومتر ، الأميال البحرية ، النقاط الأساسية ، من بين أمور أخرى..

الحدود الثقافية

الحدود الثقافية هي الحدود التي تفصل بين منطقتين ثقافيين أو أكثر ، وهي مناطق جغرافية يتم فيها تحديد أنماط ثقافية مشتركة بشكل متكرر.. لهذا السبب ، يتم في هذه الحالة تحديد الحدود عند النقطة التي تفصل بين منطقتين ثقافيتين مختلفتين.

أمثلة على الحدود الصناعية

جدار برلين

يعد جدار برلين القديم مثالاً جيدًا على الحدود الاصطناعية من نوع الحاجز الاصطناعي. تم بناء هذا الجدار في مدينة برلين الألمانية في عام 1961 ، وهو العام الذي تم فيه تقسيم ألمانيا إلى جمهوريتين مستقلتين: جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية.

كان الغرض منه هو فصل وتمييز أراضي برلين التابعة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، عن أراضي الجمهورية الديمقراطية الألمانية.

لذلك ، لم يقسم هذا الجدار المدينة إلى قسمين فقط - برلين الشرقية (RDA) و برلين الغربية - (RFA)ولكن أيضًا فصل برلين الغربية عن بقية أراضي ألمانيا الديمقراطية التي أحاطت بها.. تم حساب إجمالي الجدار بطول أكثر من 120 كيلومترًا وارتفاعه 3.6 متر ، وخدم حتى عام 1989 كحدود مصطنعة فرضها الألمان نظرًا لوضعهم السياسي في ذلك الوقت. من ناحية أخرى ، شكل هذا الجدار أيضًا ، بطريقة ما ، حدًا مصطنعًا على المستوى السياسي - الثقافي ، لأن

الجمهوريتين الألمانيتين كانتا تمثلان أيديولوجيتين سياسيتين واجهتهما لسنوات عديدة فيما يسمى "الحرب الباردة.."

مثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية نظام الحكم الشيوعي ، ومثل الاتحاد من الغرب الرأسمالي. خلال سنوات وجوده ، كان الجدار الذي قسم كلا الجمهوريتين رمزا هاما لا جدال فيه لهذا التمايز الأيديولوجي الملحوظ .

الجدار الحدودي بين المكسيك والولايات المتحدة

الجدار الذي يقع على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك هو جدار أمني أقامته الولايات المتحدة منذ عام 1994. وعلى الرغم من أنه يقع على الحدود الطبيعية المحددة سابقًا بين البلدين ، إلا أنه يعمل حاليًا حدود اصطناعية.

هدفها المعلن من قبل حكومة الولايات المتحدة هو منع دخول المهاجرين بشكل غير قانوني إلى البلاد ، لذلك يمكن القول ، بطريقة معينة ، أنها حدود مع وظائف سياسية - خاصة الأمن - تفرضها حكومة الولايات المتحدة..

يغطي هذا الجدار إجمالي طوله 180،3 كيلومترًا ، وهو مزود بكواشف الحركة ، عاكسات الضوء عالية الكثافة ، معدات الرؤية الليلية ، المراقبة الدائمة ، أجهزة الاستشعار الإلكترونية وثلاثة حواجز احتواء..

الحدود بين السويد وفنلندا والنرويج

"Treriksröset"هو الاسم الذي يطلق على تل من الحجر يقع على الحدود الحدودية المشتركة بين بلدان الشمال الأوروبي مثل السويد وفنلندا والنرويج.

تم بناء هذا البناء ، بطريقة مصطنعة ، لتمثيل النقطة التي توجد فيها الحدود الحدودية للبلدان الثلاثة ، والتي تشكله كحدود مصطنعة. تقع Treriksröset في أقصى الشمال في السويد ، وفي أقصى غرب فنلندا.

الحدود في زمن العولمة :

لقد وصلت العولمة في حقبة ما بعد أحداث عام 2001 ، إن فتحت الباب لاختراق الحدود القومية للدول على انواعها فكانت نتيجة هذا المد الهائل من اللاجئين من عالم الجنوب الى عالم الشمال المتقدم ،ان وضعت الحواجز بأشكالها(الكهربائية و الاسلاك الشائكة وتوزيع الثكنات العسكرية

لحماية الحدود وحتى زرع حقول للألغام وانشاء الجدار الخرساني) فكان طول الحواجز المقامة على الحدود في العالم (2200 كم) وحوالي (13000 كم) قيد الانشاء أي ما يمثل (16%) من الحدود البرية في العالم ، واستعانت بعض الدول المتقدمة بوسائل أكثر حداثة في مراقبة حدودها باستخدام الوسائل التكنلوجية من الرادار والكاميرات والتحكم الحيوي عن طريق إنشاء قواعد بيانات ضخمة للرصد المنتظم للأفراد من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات ومنطق" التواصل " التى تمحو الفرق بين الأمن الداخلي و الخارجي ، والحدود .وتهدف في الوقت ذاته إلى مكافحة شبكات الجريمة ومراقبة الشبكات في جميع أنحاء البلاد، وليس فقط الحدود. يشير كل من وللهاتن وانتوني كدنز إلى تأثير العولمة في تلاشي الحدود:

((أن كل الحدود ستتلاشى ،الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسيظهر مفهوم جديد للزمن والفرص

والمجازفات)) ، هذا يشير الى نظرة جديدة لما سيكون عليه العالم من وجهة نظر جغرافية تكاد تفقد احد ركائزها المهمة وهي الحدود، وعلى الرغم من أن الحدود عرفت منذ بداية الاستيطان البشري بتصنيفات عديدة واتخذت اشكالا عديدة (سياسية وادارية وهندسيه ... الخ) ولكن وكما ذكر آنف ا هناك تصنيفات اخرى للحدود تظهر جلية وبوضوح في عصر الموجة الثالثة (الثورة التكنلوجية) ومنها:

الحدود الشفافة او الحدود البيولوجية

مفهوم الحدود البيولوجية والذي يُعرف بأنها متحركة ، تعتمد على التوسع بحسب حاجات الدولة، فإن كبرت وزادت حاجاتها زادت من رقعتها على حساب الدول المحيطة، واقتطعت من أراضي الآخرين عبر أنواع الاحتلال الظاهر والمعروف .والذي تعرف الدول الواقعة تحته بالدول المحتلة، أو تحت الوصاية، أو تحت الانتداب، هذا المفهوم إستبدل بمفهوم الحدود الشفافة. في كتابه الجغرافيا السياسية والذي ظهر عام 1897 قدّم راتزل فكرته الكبرى، بأن الدولة كائن عضوي يكبر وتزداد حاجاته بإستمرار، وأن الحدود هي أشبه بجلد الكائن العضوي، والذي يجب أن يتمدد باستمرار مع نموه ولم يكن راتزل يتحدث من فراغ ، فقد كانت ألمانيا حينها تموج بالنشاط الصناعي، وهي بحاجة للمواد الخام والأسواق، ومن ثم قدم راتزل نظريته لتكون في خدمة ألمانيا، فالحدود هنا ليست نهايات الدول، ولكنها محطة من محطات نمو الدولة، فكلما كبرت حاجات الدولة حق لها أن تلتهم جيرانها لتواصل نموها.

تعني الحدود الشفافة في ظل الفضاء الالكتروني واستخدام تقنياته أن الدول تتدخل حيث توجد مصالحها، وأن سيادة الدول القانونية لا تعني سيادتها الفعلية، وبهذه الذريعة تتدخل القوى العظمى في كل العالم، بحجة حماية مصالحها، وتستطيع أن تتدخل في نزاع حدودي، أو داخلي للدول الأقل حظاً ، والدول أصبحت ممتدة إلى حيث تقف مصالحها، ومن ثم فوجود الدول على أراضي دول أخرى بالترغيب أو بالترهيب، وفرض سياساتها وتحكمها في ملفات دول تبدو مستقلة في الشكل، اذ

تظل الدول نظريا كاملة السيادة ومستقلة، وهو بات أمراً مألوفا ، لننظر مثلاً إلى الحضور الأمريكي في ملف سوريا ، أو لننظر مثلاً لمناقشة الكونجرس الأمريكي لحقوق الإنسان أو المرأة في بعض الدول، أو التدخل الروسي في استونيا وجورجيا ، أو الحضور الصيني والأمريكي في الملف الكوري لنعرف معنى الحدود الشفافة.

سادت في عقد التسعينيات من القرن الماضي اتجاهات فكرية تحاول أن تعترف بعودة دور الجغرافيا السياسية الحاسم في الاستراتيجيات الدولية الجديدة؛ ولكن بالتأكيد على أن هذا الدور قد تغير، من جغرافيا التضاريس الصلبة إلى جغرافيا الحدود الشفافة؛ بمعنى أن الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، ليست بحاجة إلى شن الحروب وتحريك الجيوش والحملات العسكرية لتحقيق المصالح أو تأمينها و ذلك لان المعطيات التي وفرتها الموجة الجديدة من العولمة وانهيار الحدود التقليدية توفر للدول أدوات جديدة لاختراق الحدود، التي أصبحت شفافة ووهمية ، دونما حاجة إلى جيوش جرارة وقوة تدخل مباشرة.

يرى تايلور، اشهر منظري الجغرافيا السياسية الجديدة، إن الحدود الشفافة يقصد بها الهيمنة الأميركية، الاقتصادية والعسكرية والثقافية، من دون حواجز حدودية؛ وبعبارة أخرى" :جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية"، أي أن يصبح العالم كله عبارة عن مجال حيوي للولايات المتحدة، بالاعتماد على مبدأ اللامواجهة الذي توفره التكنولوجيا المعاصرة وتطبيقاتها الممتدة من الحروب الإلكترونية وصولاً إلى الهيمنة الإعلامية !هكذا يبدو العالم بلا خرائط أمام الولايات المتحدة؛ فالحدود الشفافة تجعلها تصل إلى أي مكان من دون عناء الجيوش وعسكرة الحدود، وإذا اضطرت للمواجهة التقليدية، فإنها ملزمة أخلاقيا وحضاريا بعمليات وحروب خاطفة وسريعة، للحظة محدودة، ولحالات إنسانية أو انتصاراً للحرية وحقوق الإنسان والدول.

الحدود الالكترونية (Electronic Frontier مراقبة الحدود الكترونياً:

هي الحدود التي تعتمد التكنولوجيا المتطورة والخاصة بالدول الصناعية الكبرى ، والتي تستخدم تقنية مثل (أجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء، كاميرات، وطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية وتغطية الرادار)وهي مصممة لمراقبة الحدود ، وإقامة الجدار" الافتراضي "الذي بدأ فى الولايات المتحدة، باستخدام التكنولوجيا على الحدود في عام . 1970 وإنشاء شبكة الكترونية متكاملة SBInet لمراقبة الحدود، وتم إنهائها في كانون الثانى/يناير 2011 من قبل إدارة أوباما، ويتضح هنا أن التكنولوجيا تعتمد في انتشارها على الجغرافيا من خلال استخدام المعلومات والبيانات الجغرافية المتعلقة بامتداد الحدود للدول ومراقبتها الكترونيا إذ تسهل مهمة المراقبة في طول الحدود التي لا تحوي تضاريس معقدة وتكون إقل تكلفة ، أما في حال وجود تلك التضاريس التي تمنع مراقبة الحدود بالشكل المتبع قديم ا فإن تلك الدول تلجأ إلى استخدام تقنيات تكنلوجية عالية التكلفة لغرض مراقبة تلك الحدود.

نظرية الجاذبية للحدود:

يقوم مفهوم تلك النظرية على أهمية الحدود الدولية بالنسبة للحدود المحلية فيما يتعلق بتدفقات التجارة وما يتعلق بالمسافة التي تحققها الحدود الدولية الخارجية فانه يعتمد على حجم التجارة الخارجية للدول ويعتمد على مرونة تلك الحركة عبر الدول ، وإن توسع الحدود الاقتصادية يزيد من مرونة التجارة عبر تلك الحدود وتدفقاتها، وفي عالم الفضاء الالكتروني بدأت التجارة تتخذ مساراً أسهل من السابق في تدفقات رأس المال أو تحصيل الأموال عبر تحويلها من النقود الورقية إلى النقود الالكترونية أي أنها أصبحت غير ملموسة أو مرئية يتم تداولها عبر بطاقات مشفرة قلصت الزمن المستغرق في تدفقات واستحصال الأموال.

الحدود الشبحية:phantom borders

وتسمى ايضا بالحدود الوهمية ، وتعتمد في جغرافيا الانتخابات ، وهي تلك الحدود التي تعتمد الامتداد العرقي واللغوي بين الحدود الرسمية للدول والتي تؤثر في نتائج الانتخابات الرسمية لهذه الدول وهل إن السلوك الانتخابي أدى إلى الثبات ام الزوال للحدود الرسمية ،وتحليل الروابط بين انتشار السكان ونتائج الانتخابات وعادة ما تستخدم لمثل هذه الدراسات بيانات نظم المعلومات الجغرافية وبيانات تاريخ الانتخابات لاستكشاف مفهوم الحدود الوهمية التي تعطي صورة مستقبلية عن واقع التغيرات وتحرك الحدود بين الدول.

المياه الإقليمية (الحدود البحرية)

تقع معظم العالم على أجسام مائية بحريه او محيطية وتختلف هذه الدول بالطول عن تلك البحار والمحيطات ومع ذلك فإنها تحاول جاهدة لأسباب أمنيه واقتصادية ان تجعل من مساحات تلك المياه المجاورة لها مياها مملوكة لها تطبق عليها سيطرة وسيادة .وقد الدول البحرية المهمة القوى التي تستعمل البحار بشكل مكثف في تجارتها وعلاقات الدولية من اجل إيجاد صيغة يتفق عليها للبعد الأفقي للمياه المجاورة للمياه المجاورة من اجل تأخذ (تلك الدول البحرية)حريتها في الملاحة ولانتفاع العسكري وقد عقدت عدت مؤتمرات دولية من اجل تحديد تلك من المساحة المائية الساحلية كان اخرها في مطلع الثمانينات إلا ان بعض الدول رفضت التقيد بتلك الاتفاقات لأسباب اقتصاديه والأمنية كما نجد ان كمبدأ للبعد هو 6 اميال بحريه ابتدأ من تلاقي اليابسة بالماء إلا ان نجد الكثير من الدول لا تقر بذلك فبعض الدول تتخذ 20 ميلاً وبعضها 50 ميلاً وبعضها 70 ميلاً وبعضها تذهب المسافات بعيد تصل الى 200ومن هذه الدول هي بيرو والاكوادور وتشلي والأرجنتين وان ايطاليا تتبع مبدأ 20 ميلا والمغرب 70ميلا اما معظم دول العالم تتخذ مبدأ 20 ميلا ولاقتصادية بالدرجة الأولى هي التي تحدد تلك الإبعاد خاصة علاقة بصيد الأسماك او المعادن وان كل الاتفاقيات التي حولت الأمم المتحدد تطبيقها واجهت معارضة من بعض الدول.

ما دام البعد الأفقي لأيمن الاتفاق علية بشكل جماعي فلماذا لا يطبق البعد العمقي للمياه وهو عبارة عن الاتفاق على البعد عمق معين للمياء تتماشى مع الحدود للمياه الإقليمية للدول المطلة

على الاجسام المائية علما ان الساحة الافقية في هذه الاحوال لا تكون متساوي في كل النقاط لان اعماق المياه تختلف من منطقه الى اخرى فمثلا يتفق على مناطق الأعماق 60 قدما و100 قدم حسب المستوى العام لأجسام المائية صاحبة العلاقة وقد تكون اكثر او اقل حسب ما تتفق عليه الدول المعينة بالأمر.

تعريف للمياه الاقليمية بشكل عام نقول انها المساحة المائية التي تحادد سواحل المطلة على الاجسام المائية والتي تسير عليها كافة قوانين وسيادة تلك الدولة .وقد كانت هذه المسافة في القديم يتفق عليها مبدئيا بثلاثة أميال ابتدآ الماء باليبسة وسبب تحديدها بثلاث اميال آنذاك كان لقوة بعد القذيفة المندفعة التي كانت في ابعد مداها هو3اميال وقد ربط ذلك بالناحية الامنية والعسكرية الا ان تطوير الأسلحة ومدى ابعادها وكذلك تعقد الانتفاعات الاقتصادية ادى الى اختلاف مسافة الابعاد من دول الى اخرى حسب ما ترتئيه امنيا واقتصاديا . وقد اقرا قانون البحار الاخير الذي اقر عام 1982 بان اتساع البحر الاقليمي لا يزيد عن 12ميلا بحريا.

وعن الذكر لمصطلح الملاحة الأمنية او البرية نعني بها الملاحة التجارية او العادية المشروعة وغير المرتبطة بعمليات التهريب او بمفهوم العمليات العسكرية راي سبق ان كتبه الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب في عام 1975 يحث في نشر المجلة الجمعية الجغرافية الكويتية بمالة علاقة الخليج العربي والحدود للمياه الإقليمية للدول المطلة على الخليج. الدعائية والهجومية وما يرتبط بالنواحي الصحية كمكافحة الاوبئة ولإمراض القادمة من الدول اخرى والحجر الصحي وكذلك المحافظات على الثروات الطبيعية الموجودة في تلك المياه او تحتها اي في طبقات قيعانها وذلك نجد بعض الدول تحدد مياهها الإقليمية في احيان كثيرا لمفاهيم ومصالح الاقتصادية حتى ولو امتد بعد تلك المياه 200 ميل الانها تعلن عن عدم ممانعتها لحرية الملاحة الدول البرية اي ان مياها هي مياه إقليميه من المفهوم الاقتصادي والسياسي وليس ضد الملاحة البرية المرتبطة بالتجارة الدولية.

ان معظم الاتفاقيات لم تلاق النجاح الكامل ، الا ان بعض الدول بنودها قد أقرت واتفق عليها معظم دول العالم خاصه ماي تعلق بتحديد نقطة بدء قياس المياه الاقليمية والرابطة بالخط الذي يصل إليه أدنى منسوب للمياه عند حدوث الجزر. يجب ان تحسب لكل جزيرة على حدة حتى لأتعمد تلك الدول على ادعاء ملكية المساحة المائية المحصورة بين الجزر خاصة بين الجزر المتباعدة كثيرا عن بعضها.

وتختلف طريقة قياس مسافة المياه من دوله الى اخرى ولو اتفق على اساس وحدة المسافة الافقية ولكن مع هذه الطرق سنذكر مزاياها وعيوبها:

1-طرق التوافق الشكلي الربليكا(Replica):

وهي طريقة رسم الساحل حسب تعرجاته او كما يتصل بماء البحر على البعد المسافي المتفق عليه من مدى الإقليمية الذي تريده الدولة اي انها ترسم شكل انها ترسم مياهها وتوافقيا مع خط سواحل وشكله الطبيعي حسب البعد الذي تعترف به وتقره.

2--طريقة خط القاعدة او الاساس او الخط التقليدي (Conventilnal baseline)

وهو عبارة عن رسم خطوط قاعدة مستقيمة بين كافة النقاط والجهات البارزة في خط الساحل وبعد ذلك المياه الاقليمية بناء على المدى الذي ترتئيه الدولة لبعد مسافة مياهها الإقليمية وهي بذلك تحديد مياهها الداخلية اي ان ما يترك بين هذه الخطوط المستقيمة والخلجان الداخلية تعتبر مياها لا علاقة لها بالمياه الاقليمية المراد تحديدها.

3-طريقة الأقواس (arc line or curved line or enveloped method)

وهي عبارة عن طريقة رسم أقواس دوائر من كافة نقاط الساحل ومن خطوط القاعدة التي تحدد المياه الداخلية وتكون هذه الأقواس بنصف قطر يساوي المسافة للمياه الإقليمية المراد تحديدها بالنسبة لدولة اي ان هذه الطريقة تجمع بين طريقتي الأقواس والقاعدة الاساسية التقليدية . وفي الحقيقي يمكن تحديد خمس مناطق مائية الى جوار السواحل للدولة وهي المياه الداخلية internal waters الفتحات والمصبات للأنهار والخليجان الصغيرة او الكوات.enclaves .

المياه الاقليمية territorial waters والتي هي نطاق ومساحة من المياه البحرية المحدد ابعادها الخارجية كحد سياسي واقتصادي للدولة

المياه الملاصقة او التكميلية contiguous waters وهي المياه التي تأتي مباشرة بعد الحد الخارجي للمياه الإقليمية وفي هذه المياه تمارس الجمركية وإجراءات الهجرة والقوانين المالية والصحية والمتعرف عليها ان لأتزيد مسافة المياه الاقليمية عن12ميلا.

المياه المحايدة diffusion وهي المياه التي تمنع الدول فيها ممارسة العمليات العسكرية وتعتمد مساحة هذه الدولة على قوة الدولة وجبرتاها العسكرية لان بعض الدول تحدد لها مياه في مناطق بعيدة لتجري فيها تجاريها على الأسلحة

واخيرا ما يسمى بأعالي البحار high seasوهي المياه المفتوحة كليا لملاحة الدولية وبدون قيود والتي ليس لدوله او لأحد سلطة عليها

فلذلك تعد الحدود البحرية جزء من النطاق الاقليمي لسيادة الدولة الساحلية تقوم فيها بما يرتبط بالمعاملات الجمركية والصحة والهجرة ومراقبة العمليات العسكرية غير الودية.